

جامعة قالمة 08 ماي 1945 - قالمة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: ....

الرقم التسلسلي: ....

السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط 2008 - 2018

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية دراسات أمنية

إعداد الطالب: ➢ إسماعيل عياط

إشراف الأستاذ: ➢ نصر الدين لبال

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. توفيق بوستي	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 08 ماي 45 قالمة	رئيسا
نصر الدين لبال	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 08 ماي 45 قالمة	مشرفا ومقررا
رياض مزيان	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 08 ماي 45 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017



جامعة قالمة 08 ماي 1945 - قالمة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: ....

الرقم التسلسلي: ....

السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط 2008 - 2018

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية دراسات أمنية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

➢ إسماعيل عياط ➢ نصر الدين لبال

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. توفيق بوستي	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 08 ماي 45 قالمة	رئيسا
نصر الدين لبال	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 08 ماي 45 قالمة	مشرفا ومقررا
رياض مزيان	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 08 ماي 45 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله في أول الأمر وآخره الذي أعانني على إنجاز هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل " لبال نصر الدين"

على إشرافه على هذا العمل وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة على تكرمها على مناقشة هذه المذكرة، الدكتور "بوستي توفيق" رئيسا، و الأستاذ " مزيان رياض" ممتحنا

إلى جميع اساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 45

وأخص بالذكر رئيس قسم العلوم السياسية الدكتور " حميداني سليم" على مواقفه المشرفة

إلى كل من ساعدها في إنجاز هذا العمل

إسماعيل



إلى العائلة الكريمة..

إلى الأصدقاء..

إلى كل من مشى في هذه الحياة وترك أثرا جميلا وزرع أملا..

إسماعيل

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط 2008 – 2018

الفصل الثاني: موقع الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية

المبحث الثاني: دوافع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: دوافع إقتصادية

المطلب الثاني: دوافع أمنية

المطلب الثالث: دوافع سياسية

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط – دراسة في الإستراتيجيات-

المطلب الأول: الأساليب غير المباشرة

المطلب الثاني: الأساليب المباشرة

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الامريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط نموذجي إيران والعراق

المبحث الأول:السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران

المطلب الاول : طبعية العلاقات الأمريكية الإيرانية

المطلب الثاني :السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما

المطلب الثالث :السياسة الخارجية الامريكية اتجاه إيران في ظل ادارة دونالد ترامب

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الامريكية اتجاه العراق

المطلب الاول: أهمية العراق في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس اوباما

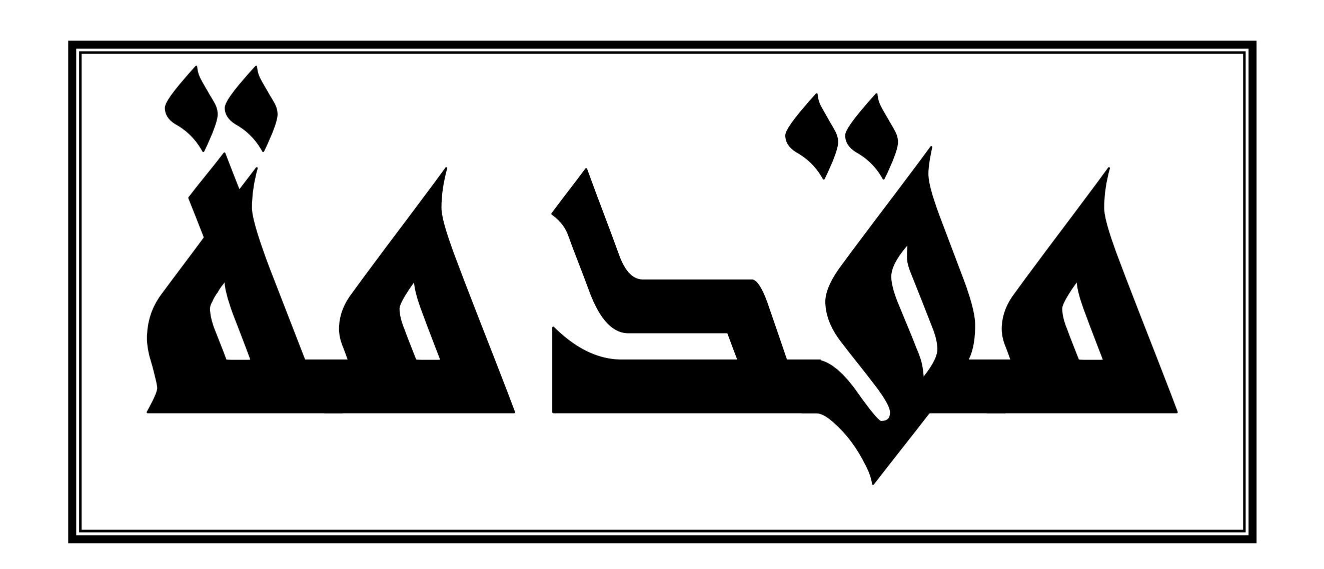
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ترامب

المبحث الثالث : مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - إيران والعراق -

المطلب الأول : سيناريوهات تعامل الإدارة الأمريكية مع إيران

المطلب الثاني: سيناريوهات تعامل الإدارة الأمريكية مع العراق

خاتمة


مقدمة

مقدمة:

يتمتع الشرق الأوسط بموقع استراتيجي وجيو سياسي على قدر بالغ من الأهمية العالمية لما يحتويه من ثروات وممرات بحرية هي الأهم في العالم و بمقدرات إقتصادية ونفطية ومالية هائلة حيث تعتبر هذه المنطقة نواة النفط العالمي فلا يمكن لأي سياسية خارجية رشيدة ان تتجاهل الشرق الاوسط واثره على بقية العالم حيث يعتبر ملتقي القارات الكبرى في العالم القديم اسيا وافريقيا واروبا والبحر الابيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي ،هذا الذي جعل مسألة السيطرة على المنطقة أمرا حتميا للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.

لقد أصبح تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط منذ فترة ليست بالقصيرة يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الإستقرار في المنطقة، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع السوفيات، فان الإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط إبان حكم الرئيس الأسبق جورج بوش الابن أحد المتطلبات الأساسية للولايات المتحدة من أجل تكريس قدرتها في الهيمنة والانتصار علي العالم وفرض شروطها علي حلفائها الأساسيين في أوروبا، وقد أحست الولايات المتحدة أن الاعتماد علي برنامجها الأمني والسياسي في الشرق الأوسط الذي يشمل مجموعة من الأولويات الضرورية للإرتباط الأمريكي في المنطقة لم يعد كافيا في إحداث التغيير المطلوب بالمنطقة فهي لا ترغب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط ولكن رغبتها تشمل أيضا تفسير الديناميكيات الاقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات، فكان عليها أن تتابع الركائز الاضافية في سياستها المختلفة في دول الشرق الأوسط، كما أنها تقوم علي اغتنام الفرص من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية العليا علي المستوي الدولي ولاسيما علي المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية، وتعد العراق وإيران من ضمن هذه المناطق في الشرق الأوسط.

1- الأهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تبيان مدى نجاعة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة

- تسليط الضوء على أحد أكثر السياسات الخارجية مثاراللجدل والنقاش والحوارات

الأهمية عملية:

تهدف هذه الدراسة الي معرفة ما هي الاستراتيجية الامريكية التي انتهجتها الإدارة الامريكية في الشرق الأوسط وخاصة علي الساحة العراقية،وبذلك يتضح لنا ما مدى ما قامت الولايات المتحدة بفعله في الساحة العراقية وكيف كانت تنظر الولايات المتحدة الي العراق من حيث تحقيق أهدافها الاستراتيجية في إدارة الصراع السياسي القائم في العراق منذ وقت ليس بالقصير، كما تهدف أيضا الي معرفة الرؤية التي تتبناها الإدارة الامريكية تجاه ايران وخاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي .

2- أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

_لقد طرحت مجموعة من التساؤلات حول هذه المنطقة من العالم خاصة في علاقاتها بالولايات المتحدة وتعامل هذه الأخيرة معها، حيث الأمر يتعلق بالدولة الأولى في العالم مع مجموعة دول ظلت تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات على مختلف المستويات.

_الإهتمام المتزايد بمنطقة الشرق الاوسط والتطورات الحاصلة فيها ورغبتنا في دراسة تداعيات اهم قضايا المنطقة.

الرغبة العلمية في دراسة موضوع حيوي ينتمي إلى الإختصاص.

_إنتمائنا إلى العالم الاسلامي الذي يتعرض لهجوم كبير يهدف إلى القضاء على قوته ومقوماته.

الأسباب الموضوعية:

_تتبع طبيعة مصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة عموما الأمر الذي يساهم في الكشف عن الحقائق.

_قراءة الوضع المستقبلي من خلال دراسة الوضع الحالي

_إن السياسة الخارجية الأمريكية تثير العديد من التساؤلات والانشغالات وبالتالي من الأهمية محاولة فهم هذه السياسة تجاه مختلف المناطق، خاصة تلك المنطقة التي ظلت تعتبر ساحة نفوذ للسياسة الأمريكية

3- الإشكالية:

نسعي في دراستنا إلى البحث في الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط في ضل تدخلاتها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأثارها في المنطقة والعالم .كل هذه المعطيات تدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

لماذا تدرج دول الشرق الأوسط ضمن أجندة السياسة الخارجية الأمريكية؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ماهي مضامين وأبعاد السياسة الخارجية الأمريكية؟

ماهي نظريات التي يمكن إعتماد عليها في تفسير السياسة الخارجية الامريكية؟

مامدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية علي كل من العراق وإيران؟

4- الفرضيات:

- ترتبط توجهات السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط بحجم مصالحها في المنطقة .
- توجه القوى الكبرى نحو الشرق الأوسط محكوم بالأهمية الجيوسياسية لدول المنطقة.
- تتحد آليات وأبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بالتغيرات الحاصلة على مستولى الإدارة الأمريكية.

5- منهجية الدراسة:

طبيعة الموضوع تفرض منهجا معينا، ولأن موضوع هذه الدراسة متعددة المتغيرات فقد تم إعتماد عدة مناهج هي كالتالي:

المنهج التاريخي المقارن:

تم إعتماد المنهج التاريخي المقارن في دراستنا ودلك بتحليل تطور السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدةمن ألفين وثماني 2008 إلى غاية ألفين وثماني عشر2018 دون نسيان تطورها في الفترات السابقة وخاصة أثناء الحرب الباردة ومابعد أحداث 2001/09/11 مع التركيز على منطقتين في الشرق الأوسط لتبيان الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية والإستراتيجيات المستخدمة وحدودها.

6- مجال الدراسة:

المجال الزمني: المرتبط بفترة الزمنية الممتدة مابين 2008 و2018 .

المجال المكاني: الشرق الأوسط و الولايات المتحدةالأمريكية.

7- أدبيات الدراسة:

- دراسة هاشم أجريد الخوالدة تحت عنوان " السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي (1991-2012) " منشورة في 2013 ، وهي مذكرة ماجستير في قسم العلوم السياسة بجامعة الشرق الاوسط ، طرحت هده الدراسة الإشكالية التالية : كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي ؟ واندرجت منها الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما المبررات الإيرانية لبرنامجها النووي؟ وماهي مراحل إنشائه ؟
2- هل يشكل البرنامج النووي الإيراني تهديدا لأمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي وإسرائيل ؟ وما المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي؟
3- ماهي الوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارنها لهذه الأزمة الدولية ؟
4- ما مرتكزات السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني ؟

وتناولت الدراسة فرضية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني ليس من منتطلق ما يمكن أن يخلفه هذا الرنامج عاى النظام العالمي الساعي لمنع الإنتشار النووي ،

وإنما منظور ما يشكله من تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولا من حلفائها في الخليج العربي وإسرائيل .

تمحورت هذه الدراسة حول مدى التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني لأمن الخليج العربي إذخلفت توجسات عديدة من الدول الإقليمية المجاورة والقرية من إيران ، كما إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عددا من الأساليب كجزء مهم في جهودها الرامية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني من خلال الجهود الدبلوماسية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني كما عملت على استغلال العقوبات الدولية لاحتوائها.

– أد .شاهر إسماعيل الشاهر واخرون، " الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامبّ " ، المركز الديموقراطي العربي للنشر ،– برلين– ألمانيا ،2017. هو مؤلف جماعي ضمن مبادرة دعم الشباب الباحثين لتأليف كتب جماعية، يأتي هدا المؤلف لتقدقم قراءة مستفيضة وتحليلية لمجريات الواقع العربي نظرا لزخم وتواتر الأحداث فيه مرورا بما سمي " بالربيع العربي" وما نتج عنه من تدمير وتفكيك البنى التحتية للعديد من الدول العربية ، وكدلك جاء كإضافة لتناول مجمل التحولات والتطوارات وأبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الإنتقالية بين باراك اوباما ودونالد ترامب على الشرق الأوسط .

– قاسم أسماءأمينة، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتهاعلى الدول المنطقة 2003–2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص :دراسات دولية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر ، 2015.

8– تقسيم الدراسة :

لقد ارتأيت ان يتكون بحثي هذا من ثلاثة فصول وهو كالتالي:

حيث تطرقت في الفصل الأول السياسة الخارجية الامريكية كتأصيل مفاهيمي ونظري وتم تقسيمه الي مبحثين الأول كان مضامين السياسة الخارجية الامريكية من خلال الحديث عن التطور التاريخي لسياسة الخارجية الامريكية ومبادئها ومحدداتها، والثاني حول مؤسسات صنع القرار المباشرة منها

والغير المباشرة. اضافت الي المبحث الثالث حول السياسة الخارجية الامريكية في نظريات العلاقات الدولية، الواقعية والليبيرالية الجديدة والنظرية البنائية.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه إلى دراسة موقع الشرق الاوسط في السياسة الخارجية الأمريكية ويتجلى ذلك لأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية جغرافية وإقتصادية والحضارية، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد عالج دوافع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط من دوافع إقتصادية وأمنية وسياسية . أما المبحث الثالث يتمحور حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط دراسة في الإستراتيجيات وقسم إلى الأساليب المباشرة والغير المباشرة.

ويتحدث الفصل الثالث السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة (العراق والسعودية) حيث عالجت في المبحث الأول تناولنا فيه السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران ودلك بتحديد طبيعة العلاقة الامريكية الإيرانية مع المقارنة بين السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس اوباما والرئيس اما المبحث الثاني تحت عنوان السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق من خلال تبيان لأهمية العراق في الادراك الاستراتيجي الامريكي ، مع المقارنة بين السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس اوباما والرئيس ترامب.اما المبحث الثالث فيتمحور حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد إتجاه إيران والعراق.

9- الصعوبات:

-إن كل بحث لا يخلو من صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وأهم ما واجهني منها جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته بالإضافة.

- صعوبة استعمال المراجع العربية منها حيث تتسم اغلبها بذاتية المؤلفين علي حساب الموضوعية وعلمية الموضوع.

كما أن إتساع الموضوع وتشعبه نظرا للتعدد العناصر البحثية فيه، وإرتباطه بمواضيع وحقول أخرى صعب من مهمة الإلمام بعناصره بالتحليل الكافي.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

– تأصيل مفاهيمي ونظري –

السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

المبحث الاول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية.

تحتل دراسة مضامين السياسة الخارجية للدول الكبرى فضلاً عن تحولاتها بأهمية كبيرة في الظروف التاريخية المعاصرة وذلك لأسباب عديدة أهمها التغيرات التي طرأت على أدوات السياسية الخارجية وسبل تنفيذها تماشياً وانتقال الاقتصاد العالمي الى طوره المعولم وما أنتجه ذلك من تبدلات في طبيعة العلاقات الدولية .

المطلب الاول: التطور التاريخي السياسة الخارجية الأمريكية.

ولعلّ تحديد مفهوم السياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمرٌ في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية.

على هذا وللوصول إلى تصور شامل بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، لابدّ لنا من التطرق للمسار التاريخيّ والعوامل المتعددة التي رافقت نشوء الولايات المتحدة قبل أن نبدأ برصد أهم السلوكيّات التي نستطيع من خلالها رسم نقاط أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية.

لمحة تاريخية.

في عام 1775 كانت الولايات المتحدة راضخةً تحت الاستعمار البريطاني ذو الطابع الاستبدادي الملكيّ المتركز في السواحل الجنوبية لأمريكا الشمالية، وهو ما دفع تلك الولايات للانتفاض والثورة ضد هذا الاستعمار، حتى أعلنت استقلالها في الرابع من تموز 1776 بقيادة جورج واشنطن.

بعد ثمان سنوات، وبمساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا ،هُزمت القوات البريطانية وتم إبرام معاهدة اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات الشمالية عام 1783, وتم وضع أول دستور أمريكي في عام 1787، الذي أصبح نافذاً عام 1789 وعُينَ جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة.

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها, كان لابدّ لهذه الدولة أن تتبنى سياسات خارجية محددة وخصوصاً تجاه القضايا والملفات المثارة في بيئتها المحيطة، فتبنت

الولايات المتحدة منذ ذلك الحين مجموعة من التوجهات العامة عبر عدّة مراحل واكبت تطورها، و كانت لكل مرحلة من هذه المراحل ميزتها وأثرها في بناء السياسة الخارجيّة الأمريكية. وللتبسيط والإيجاز سنقسم المراحل إلى أربع مراحل وهي:

1.مرحلة العزلة :"1776-1914"

اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالانعزالية في الفترة الممتدة من الاستقلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

فقد خلص القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة مفادها وجوب بناء دولة قوية قادرة على حماية استقلالها ودرء الأخطار الخارجية عنها، واعتقد الساسة الأمريكيون أنّ هذا لا يتمّ إلا عبر البناء الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الموجّه نحو الداخل، والنأي بالنفس عن كل الملفات والمشاكل الخارجية[1].

وهذا ما يفسر عزوف الولايات المتحدة عن الارتباط السياسي بالدول الأوربية، التي تشهد نزاعات ومشكلات فيما بينها في تلك الحقبة خوفاً من انتقال آثارها إلى الداخل الأمريكي.

لقد ظهر الاتجاه الانعزالي للولايات المتحدة مع وصول الرئيس جورج واشنطن إلى الحكم لبناء القوة الداخلية والحفاظ على الاستقلال، وتكرّس هذا بشكلٍ أكبر مع وصول الرئيس الثاني للولايات المتحدة جيمس مونرو صاحب شعار "أمريكا للأمريكيين."

تمكنت الولايات المتحدة في هذه الفترة بناء استقرار داخلي وقاعدة اقتصادية لا بأس بها،والتي ستشكل أحد المرتكزات الأساسية للتوجّه نحو الانفتاح على العالم الخارجي.

2.مرحلة الخروج من العزلة:

نظرت الولايات المتحدة في بادئ الأمر إلى الحرب العالمية الأولى على أنها حرباً أوربية لا شأن ولا مصلحةً لها فيها، وهذا ما كفل لها ميزة التعامل مع كل الأطراف وخصوصاً من الناحية الاقتصادية

[1] –محمد سيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرن 19م و20**، ط 2، (مصر: دار الامين للطباعة والنشر، 2002)،ص53.

التي كونت قاعدة أمريكية ثابتة إلى جانب الاستقرار الداخلي مقابل هشاشة القاعدة الاقتصادية الأوربية، وهذا بالضبط ما كون حافزاً عند الساسة الأمريكيين للتوجه نحو الانفتاح للخارج مابين الحربين.[1]

وفي عام 1916 اقترح الرئيس ويلسون آنذاك وساطة أمريكية لحل الخلافات الأوربية تحت شعار سلام بدون نصر ،واعتبر هذا أول مؤشر على نية الولايات المتحدة بالانفتاح على الخارج، وفعلاً دخلت الولايات المتحدة الحرب في 1917 إلى جانب دول الوفاق، حيث شكل هذا التغير في السياسة الأمريكية سبباً رئيسياً لهزيمة دول المحور وبروز الدور الأمريكي على الساحة الخارجية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز نجم الولايات المتحدة، أعلن الرئيس ويلسن المبادئ الأربعة عشر الشهيرة، التي تناولت مواضيع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحرية التجارة وفكرة إنشاء تنظيم دوليّ. وعلى هذا النحو خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بذكاءٍ من عزلتها التي استمرت منذ استقلالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، محققةً حجم سياسي من خلال دورها في إنهاء الحرب وحجم اقتصادي من خلال التقليل من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم بعد الحرب[2].

3.مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية:

على غرار السلوك الذي اتبعته الولايات المتحدة فترة الحرب العالمية الأولى، فإنها نأت بنفسها إلى حدٍ كبير في خضم الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخّل في الحرب بشكل مباشر و لم تبادر بأيّ سلوكٍ عسكريٍّ تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة "بيرل هاربر" التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة.

وكما هو الحال في المرة الأولى ،فإنّ الولايات المتحدة خرجت بوزن دولي واقتصادي هام جعل منها دولة متأهلة لتوسيع سياستها الخارجية والانتقال من العزلة إلى الانفتاح، لكن وبذات الوقت برز نجم

[1] – مصطفى سايج، " **السياسة الأمريكية اتجاه الحركة الإسلامية**"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 43.

[2]– نفس المرجع، ص 75.

الاتحاد السوفيتي كقاعدة للاشتراكية العالمية مقابل القاعدة الرأسمالية الأمريكية، ما شكل بنية جديدة للنظام الدولي الذي انتقل من التعددية القطبية إلى القطبية الثنائية.

تسببت المصالح المتضاربة وبروز الدولتين(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) كقوى عظمى وحيدة ومتنافسة على قيادة العالم، بنشوء ما اصطلح عليه بمرحلة الحرب الباردة التي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، في تلك الفترة انفتحت الولايات المتحدة على العالم بشكل كبيير، حيث رافق هذا الانفتاح وجود مجموعة من المصالح المتشعبة للسياسة الخارجية الأمريكية على رأسها احتواء المدّ الشيوعيّ والسعيّ للهيمنة العالمية[1].

لقد تجلّت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى الهيمنة العالمية بشكلٍ واضح مع وصول الرئيس هاري ترومان إلى السلطة من خلال التغييرات التي اتخذها في السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في العالم، وهو التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية التي عُرفت بمبدأ ترومان والتي بدأت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان عام 1947[2].

فيما بعد وإضافة إلى مبادئ ترومان فقد نتج ما اصطلح عليه بسياسة الاحتواء التي سعت للوقوف في وجه المد الشيوعي، وقد تجلت بشكلٍ واضح من خلال خطة مارشال لإعادة بناء القارة الأوربية والمساعدة في إعمار ما دمرته الحرب والتي توجهت بحقيقتها إلى فرض النفوذ الأمريكي على أوربا الغربية وجعلها مناطق نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الفترة الممتدة بين 1963– 1969 انقسمت السياسة الأمريكية نتيجة حرب فيتنام إلى تيارين أُطلِق عليهم؛ الصقور والحمائم، حيث يدعو تيار الصقور إلى مواصلة التدخّل الأمريكي في الشأن الدولي واحتواء المد الشيوعيّ، في حين يدعوا تيار الحمائم إلى السلام وإيجاد صيغ من التوافق بين العملاقين[3].

[1] – جوزيف ناي، **المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة: أحمد امين الجمل ومجدي كامل، ط 1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة 1997، ص 102.

[2] –خالد المصري، " **محاضرات في السياسة الخارجية** "، الأكاديمية الدولية السورية.

[3] – جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 158.

مع وصول ريتشارد نيكسون من الحزب الجمهوري إلى سدة الرئاسة تم إتباع سياسة الوفاق بين القطبين والوصول فيما بعد إلى فكرةٍ مفادها؛ أنّه يمكننا العيش بسلام، وعلى هذا بدأت سياسة تخفيض التسليح من قبل الطرفين لإظهار حسن النيّة التي ما لبثت أن انهارت مع التدخّل السوفيتي في أفغانستان.

ومع وصول الديمقراطيّ جيمي كارتر إلى السلطة انتهجت السياسة الأمريكية فكرة الترغيب والترهيب من خلال الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية ، والتهديد بعدم قبول المساس بأيّ من المصالح الأمريكية في العالم من ناحية أخرى ،وهنا ظهر ما عُرِف بمبدأ كارتر الذي جاء فيه: "تَعْتَبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية ...، وستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة."

في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان، بدأت السياسة الخارجيّة تؤسس لرؤية عالمية أحاديّة قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، يقول ريغان : "أريد إعادة الاعتبار لأمريكا بعدما أنتقص منها جيمي كارتر".[1]

4. مرحلة الهيمنة على العالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر :

مع انهيار المعسكر الشرقي بدأت معالم الإنفراد في السيطرة على العالم وفرض النموذج الأمريكي ، فكان لابدّ لأمريكا أن تؤكد للعالم أنها الدولة الأعظم المهيمنة على الشؤون الدوليّة، وبالتالي تم فتح مرحلة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس جورج بوش الأب عن قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن، ويتيح لأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه أن تزدهر وتعيش معاً بانسجام، وتكرس هذا أكثر مع قدوم **كلينتون** ،الذي بنا سياسته فيما يُعرف باستراتيجية "**الالتزام والتوسع**" على أعمدة ثلاث هي الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم،وتحقيق الرخاء الاقتصادي وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرّة في العالم.

[1]– مصطفي صايج، مرجع سابق، ص85.

وفي عام 2001 شَّكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلةٍ جديدةٍ في تاريخ العلاقات الدوليّة، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة **بيرل هاربر،** فقد تلقَّت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وبالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومُهيْمنة على النظام العالمي ،ونتيجةً لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي وعلى كل من له صله أو علاقة به أو بأفكاره.

وعلى هذا قامت السياسة الخارجيّة الأمريكية زمن **بوش الابن** على أربعة مبادئ رئيسية هي:

١ –استثنائية القوة العسكرية الأمريكية

٢ –الحرب الاستباقية

٣ –نشر الأفكار الديمقراطية

٤ –استخدام القوة، وذلك لمجابهة أربعة أخطار تمثّلت؛ بالإرهاب العالمي والدول المارقة والدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل.[1]

عند دراسة السياسة الخارجيّة الأمريكية نرى مجموعة من المبادئ الأساسية التي لازمتها منذ الاستقلال ووجهت سلوكها الخارجي إلى يومنا هذا. إلا أنّ دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية مابين الفترات السابقة تكشف بوجود فترات متقطعة يمكن وصفها بالبراغماتية ،أو بمرحلة استعادة القوة يكون فيها لشخصية الرئيس والجوانب النفسية عموماً لمستها الخاصة في هذا المجال، فنراهم في هذه الفترة يكرّسون معظم اهتماماتهم حول قضايا الاقتصاد والأمن الداخلييَن أكبر مما يكرسونه لقضايا الأمن الدوليّة، فيرون أنّ الاهتمام بالسياسة الخارجية يكون في إطار خدمة المصالح والمتطلّبات الداخلية، و يتجلى هذا بشكلٍ أكبر عند الساسة الديمقراطيين.

---

[1]–جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البيجرمي، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 38.

ولعل أبرز مثال على ذلك ،هي سياسة كلاً من الرئيسيَن ؛بيل كلينتون و باراك أوباما حينما وجه كلاً منهما من خلال أسلوبه الميّال للحلول الوسط التي تنال رضا معظم الأطراف، معتمدين على المفاوضات، والاتفاقيات الدولية وميلهم نحو العمل المشترك تحت المظلة الدولية ورعاية المؤسسات الدولية المشتركة كالأمم المتحدة وحلف الناتو.

فعامل شخصية الرئيس ذو دور هام في التأثير على السياسة الخارجية خصوصاً إذا ما اقترن ذلك مع سلطات واسعة يخوّل بها الرئيس في ميدان السياسة الخارجية، فيلعب نمط شخصيته المركّبة من مجموعة من الحاجات المميّزة كالحاجة إلى الإنجاز، الحاجة إلى القوة والسيطرة ....دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد وبالتالي سلوك صنّاع القرار الخارجي للدول[1] .

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية.

تقوم السياسة الخارجيّة على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدارك مصادر القوّة، وتبيان الأهداف التّي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجيّة بحجم الإمكانيات الذاتيّة وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجيّة من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح. وتُعبّر السياسة الخارجيّة عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالميّة، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

[1]– إسماعيل سراج الدين، " **تطور نظرية الامبراطورية الامريكية**" ، أطلع عليه يوم: 17 أفريل 2018، على الساعة 00: 14سا في الموقع الإلكتروني:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=27070

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من أكبروأقوى الدول في العالم، تسعى إلى الانتشار العالمي، من خلال تبني مجموعة من المبادئ تعد منطلقا لسياستها الخارجية، نابعة من فلسفة وايديولوجية المجتمع الأمريكي.

إن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، مستوحاة من **دستور فيلادلفيا 1789** و مبادئ ولسن الأربعة عشر سنة 1918، وهي مبادئ تعتبر أخلاقية وقيمية، بالإضافة إلى الثقافة الأمريكية المتشكلة حديثا و هي كما يلي :

1 – **حق الشعوب في تقرير مصيرها:** كما جاء + بمثابة الورقة الرابحة التي اظهرت صورةالولايات المتحدة الأمريكية ، كقوة عالمية ناصعة و خالية من شوائب ظلم الاستعمار.

وبالتالي أدى هذا إلى تعاطف كبير لشعوب العالم مع هذه القوة الطيبة، خاصة شعوب العالم النامي، لذلك و بعد خروجها كأكبرقوة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ،عملت الولايات المتحدة الأمريكية ،على استغلال هذه النقطة لفرض فلسفتها في النظام الدولي على انها ليست قوة امبريالية مثل باقي القوى الليبرالية العالمية التقليدية السابقة كدول أوروبا.

2 – **نشر الحرية و الديمقراطية اللبرالية** والدفاع عنها سواء كان ذلك بالقوة الصلبة أي القوة العسكرية أو القوة اللينة أي عن طريق

الوسائل الدبلوماسية و الثقافية و حتى الاقتصادية ، كما ذكرنا سابقا فان" **الكيس دي توكفيل Alexis de Tocqville**" قد أوضح ان النموذج الأمريكي للديمقراطية و الحرية هو افضل نموذج في العالم ، وهذا بعد دراسته لظاهرة الديمقراطية و الثورة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك راجع أنها دولة فتية، وليس فيها أنظمة سابقة تصارعت مع قوى المجتمع المدني كما حدث ذلك في أوروبا.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، تشكلت من أفراد فروا من أجل تحقيق حرياتهم نتيجة اضطهاد انظمة الحكم و الكنيسة في أوروبا، وعليه فان الحرية و الديمقراطية هي أساس تكوين دولة أمريكا، كما ان التنوع العرقي الذي هو سمة الشعب الأمريكي لم يمنع الولايات المتحدة أن تؤسس نظام اقتصادي و اجتماعي يتميز بتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، كما انها تعد من أوائل الدول التي

عملت على انهاء العبودية على الأقل على المستوى الرسمي، بفضل حركة"**الكويكرز**" والمناداة بحرية الانسان وخاصة الفرد الأمريكي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن هذه الخصوصية التي تعبرعن مبادئها وتعمل على نشرها في العالم بأسره، عن طريق قوتها التكنولوجية والثقافية الاقتصادية كما فعلت مع دول أوروبا عن طريق مشروع مارشال 1947 ، أو عن طريق القوة العسكرية كما تفعل الان مع دول العالم الثالث لتصديرهذا النموذج الديمقراطي الخاص بها ، وهذا ما أدى إلى فشل هذه التحولات الديمقراطية لأنها جاءت بصبغة أمريكية محضة دونمراعاة الخصوصية الثقافية والهويات لهذه الشعوب. [1]

3 –**احترام وحماية حقوق الانسان** : يعتبرهذا المبدأ من خصائص تكوين دولة الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأصبح متغير رئيسي في النظام الدولي الجديد كما أضحى سببا رئيسيا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذلك وظف في الاستراتيجية الأمريكية، للهيمنة على النظام الدولي و فتح مجالات نفوذ أخرى للاقتصاد الأمريكي، ولعل جميع التدخلات الأمريكية الأخيرة كانت لأجل حماية حقوق الانسان، كتدخلها في العراق والصومال.

لقد نجحت الولايات المتحدة في الانتشار، لأنها لم تكن من القوى الاستعمارية التقليدية الأوروبية – كما رأينا سابقا – مما منح لها فرصة إرسال خطابات في النظام الدولي، يصور للأقليات والشعوب المضطهدة، بأنها مفتاح الحرية و كرامة الانسان،[2] الأمر الذي نجحت فيه وفشل فيه الأوروبيين نتيجة عداءاتهم التاريخية لشعوب العالم الثالث بسبب الاستعمار، بل وما يزيد سخط هذه الشعوب على الدول الأوروبية، وبالخصوص الجزائر، هو القانون الذي صدرعن الجمعية الوطنية الفرنسية " **حول تمجيد الاستعمار و أن له أبعاد حضارية وليس تدميرية**".

– **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** المبدأ الذي جاء به الرئيس السابق **مونرو سنة 1823**" **تحت شعار أمريكا للأمريكين**" و الذي كان محور السياسة الخارجية الأمريكية، حتى سنة 1945 أي

---

[1]– كارن أي سميث، ماركوت لايت، **الاخلاق والسياسة الخارجية،** ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العابكيان،2005م، ص152.

[2] – نفس المرجع،ص 159.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكنه الان اصبح يتناقض مع المبدأ السابق و هو مبدأ التدخل الانساني لحماية حقوق الانسان، مما فتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قررت الانخراط في الشؤون الدولية، بالتدخل في كثير من الدول والإطاحة بالعديد من الأنظمة في شتى مناطق العالم.

4 – **التصدي ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية:** هذا المبدأ يرتبط بالمبدأ السابق وهو وصايةالولايات المتحدة الأمريكية، على شعوب العالم باختيار الانظمة التي تتماشى ومصالحها وفرضها بالقوة ،كالإطاحة " **بصدام حسين**" في العراق و قادة آخرين سواء في القارة الأمريكية أوفي مناطق أخرى من العالم، هذا الدور برز كثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية اثناء الحرب الباردة بتصديها للأنظمة الشيوعيةالمستبدة و غير الديمقراطية حسب الرؤية الأمريكية حيث تحول حاليا هذا المبدأ بعد الحرب الباردة إلى مايسمى " **بالدول المارقة** " أو" **الفاشلة**".

5 – **تحقيق وتعزيز السلم و الأمن الدوليين** :عن طريق القوة الردعية أو عن طريق تكوين منظمات دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين، كإنشاء منظمة عالمية تمثلت في منظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى حلف شمال الأطلسي تحت القيادة الأمريكية، وبالتالي تحقيق السلم في العالم حسب النظرة الأمريكية، وليس كما يراه بقية العالم، سلما كما يراه الأوروبيين بعيدا عن الدبلوماسية و يستعمل الآلة الحربية لتحقيقه .

6 – **احترام القانون الدولي والشرعية الدولية** يعتبر هذا الشرط من المبادئ الأساسية لجميع الدول في العالم، والولايات المتحدة بصفتها الحاضنة لهيئة الأمم المتحدة، فتعتبر من أكبر الدول التي ينص دستورها وت1شريعاتها الداخلية على احترام القانون الدولي، إضافة إلى إعلان هذه المبادئ في خطابها السياسي المتدفق للخارج، أما من حيث تجسيد هذا الاحترام في الواقع العملي، نجدها في الكثير من تدخلاتها في الأزمات الدو، كانت بعيدة تماما عن تطبيق القانون الدولي وعن الشرعية الدولية.

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، لا تولي اهتماما كبيرا بمسالة القانون الدولي فهي فوق القانون أو هي القانون بمعنى أصح.

7 – **الحرب على الإرهاب** : بعد نهاية الحرب الباردة وبالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 برزت أمريكا كقوة وحيدة في النظام الدولي ، فقد أضيف مبدأ جديد لمبادئها التقليدية التي هي منطلقات لسياستها الخارجية ، ألا وهو مبدأ الحرب على الإرهاب، وهو مبدأ مرتبط كثيرا بمبدأ سابق و هو محاربة الديكتاتوريات في العالم ، غير أنه ليس محدد في أنظمة فقط أو دول بما يسمى (**محور الشر**)،[1] وإنما هو مصطلح فضفاض يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، بواسطتهأن تتدخل في الدول حتى لملاحق أفراد أو تنظيمات عسكرية .

وعليه فإن مجال التدخل بالنسبة للولايات المتحدة، قد توسع ليشمل كل الفاعلين و غير الفاعلين في النظام الدولي من (دول ، منظمات ، افراد، احزاب ، تنظيمات حكومية أو غير حكومية ....الخ) كما ان هذا المبدأ مرتبط ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية الأمريكية الحالية ، للهيمنة على النظام الدولي و تحقيق الاحادية القطبية ، ومحاصرة كل المنافسين حتى الحلفاء منهم –الأوروبيين – و هو بمثابة الأداة الفعالة لتحقيق نتائج سريعة و هامة، دون الرجوع إلى مبادئ القانون الدولي ، لان المصطلح لم يحدد و لم يعرف بعد ما هو " الارهاب" .

كما أن تصور وإدراك الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، أنه مرتبط بالصراع الدائم على المصالح و مناطق النفوذ و على استهداف القوى الخيرة و التي تعتبر أمريكا نفسها إحدى هذه القوى ، لذلك يجب الاستماتة في الحرب على الارهاب .

إن هذا المبدأ، لم يلقى نجاحا كبقية المبادئ الأخرى، لأن طبيعة النظام الدولي انكشفت خاصة بتراجع الأوروبيين ، وانكشاف الولايات المتحدة الأمريكية ، برفع الشرعية الدولية عنها وهذا نتيجة استعمال القوة المفرطة في إدارة الازمات الدولية ، مما جعل العديد من شعوب و دول العالم بما فيها أوروبا أو الدول الأوروبية، تعتقد ان الولايات المتحدة الأمريكية،اصبحت آلة دمار وتخريب اكثر ما هي آلة بناء واصلاح .

9– حرية التجارة العالمية و رفع الحواجز الجمركية : حسب الليبرالية الرأسمالية العالمية ، هذا المبدأ أيضا كان من المبادئ التي نادى بها الرئيس **ولسن** لأن القوة الاقتصادية و الثقافية و حتى

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **المرجعية الفكيرة للخطاب السياسي –الإستراتيجي الامريكي مابعد الحادي عشر من سبتمبر 2001**، بيروت: دار النهضة العربية، 2006، ص75.

العسكرية تحتاج إلى اسواق لتصريفها ، ولا يكون ذلك إلا بفتح هذه الأسواق للسلع الأمريكية ورفع القيود والحماية عنها ، مما يؤدي إلى أرباح مضاعفة لأمريكا على حساب دول عديدة في النظام الدولي، من جراء عدم قدرة هذه الدول على المنافسة الاقتصادية و لاحتى الثقافية والعسكرية أو التجارية .

إن الإنتاج الضخم المتدفق من السوق الأمريكية إلى العالم، يحتاج إلى عدم وجود حواجز جمركية لتسهيل تنقل الاشخاص و السلع، مما يؤدي إلى سيطرة كاملة على السوق العالمية، على الرغم من أن أمريكا في حد ذاتها تفرض حواجزعلى سلع الدول الأكثر منافسة لها كاليابان والاتحاد الأوروبي لحماية سلعها و منتجيها.

10 – **رفض أي شكل من أشكال الخلط بين الدين و السياسة :** حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية ، كبقية العالم المسيحي على الفصل التام بين الدين و السياسة أو الدولة ، لكن ما يلاحظ على سلوكاتهاوممارساتها وخاصة بوصول اليمين المتطرف أو ما يسمى " **بالمحافظين الجدد**" الصبغة الدينية الواضحة على خطابات وسلوكات النظام الأمريكي وقادته، خصوصا بتبنّي أفكار مفكرين من أمثال " **صمويل هانتنغتون** " ، الأمر الذي أدى إلى استعمال أكبر وأوسع للقوة من طرفها لمحاربة من تسمييهم بالأصوليين المتطرفين، وهم في الغالب من المسلمين في محاولة لإلصاق التطرف بالد ين الإسلامي،[1] وهذا له علاقة وثيقة بربط الدين بالسياسة في السياسة الخارجية الأمريكية .

ومن تم فإن هذه المبادئ الأمريكية ، التي تنبثق منها سياستها الخارجية تسعى جاهدة أن تجعلها مبادئ عالمية ، بما يطلق عليه **أمركة العالم** و جعل منطلقات و مبادئ جميع الدول في النظام الدولي ، هي نفسها منطلقات و مبادئ أمريكا و حتى بالنسبة للدول الأقرب منها في الفلسفة والقوة، لأنها لا تريد شريك في إدارة العالم و النظام الدولي و لاحتى الأصدقاء منهم كالاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية و الخارجية والجهات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة والتي لها دور وتأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف

[1]– المرجع السابق، ص 75–76.

أطوارها، وتمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، وسنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

01–المحددات الدستورية(البنى الرسمية):

وتتمثل لاى في السلطتين التشريعية (الكونغرس) والتنفيذية (الرئيس كمؤسسة)،وهما الجهتين اللتان خولهماالدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية، لكن أي الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية؟

من الناحية الدستورية نجد أن الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، وذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة ومطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس[1]، وكذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب والتفويض برد الاعتداء وإقرار الميزانية العامة للدولة، كما قيدت من جهة أخر سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين[2]، ومع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية وحسب.

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دوراً مهما وحاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة.

فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته ،كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة والمرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية[3].

نشير هنا إلى أنه لم يرد لفظ " السياسة الخارجية " في نص وثيقة الدستور الأمريكي الأصلي مطلقاً، ولا حتى في التعديلات ال (27) : التي طرأت عليه، وإنما نجد ألفاظا عامة كلفظ " السلطات" ، أو

---

[1]– **وثيقة الدستور الأمريكي،** المادة الأولى،القسمالثامن.

[2] – نفس المصدر ،المادة الثانية، القسم الثاني

[3]– نانيس مصطفى خليل، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية،** السياسةالدولية، العدد 127، جانفي 1997، ص 80.

بعض الألفاظ والعبارات التي تدل على السياسة الخارجية كعبارة " إعلان الحرب " أوماشابهها، وهذه إحدى مظاهر المرونة في الدستور الأمريكي.

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو مايعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة والخبرة المتميزة في شتى المجالات، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم.

وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية[1]، أولها الرئيس وهو عقدة القرار، ووزارة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي،و مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، ووزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح خاصة في أوقات الأزمات.

وهكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس و الرئيس، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ونتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازِنة والتي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أوتعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر وذلك حسب طبيعة العلاقات والمصالح التي تتحرك بدافعهاهذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها.

2 المحددات الداخلية غير الرسمية:

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقع هو دور هو مكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة . وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضتلها، فأحيانا نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن (الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط والمصالح،...) ، وأحيانا نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن (جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات) ويقصد هنا الجهات التي تصنع الرأي العام. فنلاحظ أن هذا الجان بمن جهات التأثير في السياسة الخارجية يتميز بالمرونة وعدم الوضوح من الناحية المفاهيمية، مما

[1] – هادي قبسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظية الجديدة،** الطبعةالأولى. الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص11.

يستدعي من اتناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل علينامعرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى التمعية في المسرح السياسي الأمريكي، وذلك بما يناسب الإطار العامل موضوع الدراسة.

واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية وهي:

أ جماعات المصالح.

ب وسائل الإعلام.

ج الرأي العام الأمريكي.

أ .جماعات المصالح:

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات ذا تعضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات[1]. والمقصود هذه الجماعات هنا،هي تلك التي لها علاقة وبعد تفسيري بموضوع الدراسة.

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسية الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، وبينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئي العامة الناسف إن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها[2].

ومن أبرز هذه الجماعات كما أشرنا الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجلال تأثير على صانع القرار الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، ولصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط.

---

[1] – هالة أبوبكر سعودي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1973 –1967)** الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان1986، ص 102.

[2] – فواز جرجس، **السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**،الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000. ص 91 .

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب والتي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية، حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كلمن إسرائيل والولايات المتحدة[1]، هذا فضلا عن كونها قليلة العدد وأقل تنظيما.

ب . وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة والقريبة والسريعة للاتصال بين الجماهير والساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء والنواب أنفسهم ويلقون خطابات ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة والجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكون رأياعاما[2]،ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

وتتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة، فأحيانا لا تكون وسائلال إعلام في خدمة توجهات ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة وخصوصا المستقلة منها بنشر فضائح السياسة الخارجية، وتعتبر فضيحة **Watergate** خير مثال على ذلك.

و من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون وبشكل أساسي على الإعلام من أجل دعم توجهاتها الخارجية وإضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن ت تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي .لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاستغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياستها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويكون رأيا مضادا لتوجها.

ج . الرأي العام:

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين والثانية انه مجتمع متنوع[3]، مما

---

[1] – هالة أبوبكر سعودي، مرجع سابق، ص 104.

[2] – انيس مصطفى خليل، مرجع سابق، ص 83.

[3] – هادي قبسيس،مرجع سابق، ص 09.

أدى إلى خلق نوع من السطحية وعدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاسا الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير ومتعلقا بأزمات دولية خاصة، وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى.[1]

وتثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشكلة بارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، وفعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى .[2] ويبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشر يلعبه الرأي العام ويتمثل في استطلاعات الرأي حول بعض القضايا، وأهم منه المشاركة في الانتخابات وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض وعن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل في ما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها ووظائفها المختلفة.

ومن الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية، وهناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية وغير الرسمية، وهي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفق حولها وتعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، وتتضمن ثلاثة مبادئ:

1. بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
2. عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
3. عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي والاجتماعي .[3]

[1] – فواز جرجس، مرجع سابق، ص 129.

[2] – هالة أبوبكر سعودي، مرجع سابق، ص 126.

[3] – آسيا المىهي، **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، عدد 127. جانفي 1997، ص 8.

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية وغير رسمية مثل:
الكونغرس الذي يضم مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ومؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس ووزارة الخارجية والبنتاغون ومجلس الأمن القومي ومؤسسات الرأي والفكر التابعة للبيت الأبيض، والأفراد والمنظمات ووسائل الإعلام والجماهير، كل حسب موقعه ودرجة تأثير هو طبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها.

3. محددات البيئة الخارجية:

بداية تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد والتغير المستمر وعدم الوضوح، ممايجعل من الصعب التنبؤ بها والتعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها . وعموما تمثل البيئة الخارجية مجملا لمتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي يكون لها دور وتأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.

فالنظام الدولي والإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات والقيم السائدة فيه والفواعل التي تتحرك ضمنه، وكذا سلوكات مختلف الوحدات المشكلة له، مشكل جانبا مهما له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى .ويبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية. فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع، أخطار، محددات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مدركة وعقلانية لدى صانع القرار، وفي مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضح اوالأهداف الاستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية وذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي وغير الرسمي، ويصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي والجماهيري ومن ثم تمرير سياسات وتوجه الخارجية، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك.

ومن جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار، خاصة في حالات الاستقرار الدولي والإقليمي، وهنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية، ويقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناع اتجاه الأوساط الداخلية الرسمية وغير الرسمية، وتعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثالا مناسباعلى ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي وزالت بذلك

التبريرات الإيديولوجية والاستراتيجية وزاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم وتنفيذ السياسة الخارجية.

المبحث الثاني:مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

يمكن أن نميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية. المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية. المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.

المطلب الأول : مؤسسات مباشرة

تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من المؤسسات تعمل على صنع القرار الأمريكي، و تنقسم إلى مؤسسات رسمية و مؤسسات غير رسمية .

الفرع الأول: المؤسسات الرسمية.

1- الرئيسHead : إن أهمية دور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار تستمد من السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الدولة الأمريكية ، و من طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية[1]

حيث أن الدستور الأمريكي ينص في هذا المجال على ما يلي: "الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس"، كما يسهر على تطبيق القانون وبإمكانه الاعتراض على مشاريع القوانين، ودعوة الكونغرس إلى الاجتماع في دورة خاصة كما يخول له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة

[1]– ماجد عرسان الكلاني، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005، ص34.

ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل[1]، ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى والمركز العظيم الذي يتمتع به الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس يختار السياسة الخارجية من ضمن عدة بدائل تعرضها عليه مختلف المؤسسات الاستثمارية منها المكتب التنفيذي الذي أنشأه الرئيس روزفلت سنة 1939 المتكون من البيت الأبيض ومكتب التسيير والميزانية ومجلس الأمن القومي ،الإضافة إلى وكالة المخابرات المركزية،ونظرا لتزايد التداخلات اللامركزية في العديد من أنحاء العالم بدوافع متعددة أصدر الكونغرس سنة 1973 قانون سمي بقانون" سلطات الحرب " يلزم الرئيس بضرورة العودة إلى استشارة الكونغرس عند لزوم التدخل، فإن كان الأمر مستعجلا وقرر الرئيس التدخل عسكريا دون العودة إلى الكونغرس لأخذ الموافقة، فيتوجب عليه إبلاغه في مدة 48 ساعة،وقد منح القانون مهلة 60يوما لإنهاء تدخله، إلا في حالة تأييد الكنغرس للتدخل العسكري إلا أن في الواقع العديد من الرؤساء تجاهلوا سلطة الكونغرس وتطبيق القانون[2].

2– الوزارة ووزير الخارجية Minister and ministry of forgien affairas :يلي رئيس الجمهورية وزير الخارجية في أهمية دوره في اتخاذ وصناعة القرار في السياسة الخارجية وسمي " سكرتير الدولة" وهذا معنى صحيح إلى حد ما لأنه يعتبر معاون للرئيس في نظام رئاسي أمريكي يخول مطلق الصلاحيات تقريبا لرئيس الجمهورية، كما يعين من قبل رئيس الجمهورية وفي غالب الأحيان هو من نفس حزبه وله نفس توجهات الرئيس الأمريكي ويتحركون على مستوى خط واحد[3]،يلعب وزير الخارجية الأمريكي دورا مهما جدا في توجيه السياسة الخارجية، خاصة إذا كان الرئيس الأمريكي ليس ذو خبرة أو ليس مهتما كثيرا بالقضايا الخارجية، هنا يصبح هو المحدد لسياستها الخارجية.[4]

---

[1]– خلف الجراد، **أبعاد الإستهداف الأمريكي**، ط1، دمشق، دار الفكر، 2003، ص120.

[2] -Corale belle ,**the reagan parados us foriegnpolicy in the 1980's**,New Jersy Reuters university ,new brunswile,1999 ,p102.

[3]– رياض حمدوش، مرجع سابق، ص120.

[4]– جانيستيري،"**دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**"، المستقبل العربي، العدد261، نوفمبر2000، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص09.

كما تعتبر وزارة الخارجية الأمريكية هي الهيئة الموكل إليها مهمة السياسة الخارجية ،و تم إنشائها سنة 1789 أي في أول رئاسة للدولة ،وهي منظمة في شكل هرمي بيروقراطي يرأسها كاتب الدولة للشؤون الخارجية العالمية، ووفق الاختصاصات ونظرا لانشغالات الواسعة وتعقدها توجد مجموعة من الوكلات التابعة لها تساعدها في إدارة علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية في الخارج.[1]

تعتبر وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على المستوى الدبلوماسي[2].

3- الاستخبارات الأمريكية Central intelligence agency: تأسست وكالة المخابرات لاحقا نتيجة لفعل قاس واجهته الولايات المتحدة الأمريكية عندما فوجئت بالهجوم البياني على بناء بيرل هاربر في 1941لم يكن لديهم وكالة استخبارات مركزية ،فقد تم تشكيلها عقب الحرب العالمية الثانية عند ما طلب الرئيس"هاري ترومان Harry Truman" أثناء جلسة مع الكونغرس الأمريكي في 1947/09/18 على تشكيل وكالة استخبارات فحصلت الموافقة.[3]

تتميز الاستخبارات المركزية بالسرية والدقة وقوة الحصول على المعلومات ولو كانت صعوبة بالغةفي الحصول عليها، فهي تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها و تقديمها غالبا لرئيس الجمهورية.[4]

الوكالة كأداة سرية لمعالج قضايا سياسية هامة، فقد أوكلت مهمة إسقاط حكومتي إيران وغواتيمالا عامي 1945و1954كما فشلت في إسقاط الحكومة الوطنية في سوريا 1957 في عهد الرئيس "إيزنهاور" . Iesenhower

[1] – خالد محمد طاهر سنكات،"**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة 1990–2004**"(رسالة دكتوراه،معهد العلوم السياسية)،جامعة القاهرة،2005،ص248.

[2] – هالة أبوبكر سعودي ،**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي1947–1973**(رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية)، جامعة الجزائر،2006 ،ص 162

[1]– رنا أبي طاهر،**الإستخبارات الامريكية منذ التأسيس والعصر الحديث**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم 1992،ص4.

[4] – "من يصنع السياسة الأمريكية تجاه العرب "**مجلة البصيرة**، العدد7،2004:، ص28.

وتعتبر وكالة المخابرات المركزية واحدة من بين العديد من أجهزة الاستخبارات تتوزع فيها المهام كالتالي:

أ – وكالة الاستخبارات الدفاعية: مكلفة بالعمل الإستخباري العسكري والتجسس على جيوش العالم وهي تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، أصح عناصرها في المقدمة ويواجهون مخاطر كبيرة في الميدان[1].

ب – استخبارات وزارة الطاقة: تقوم بتحليل معلومات عن الأسلحة النووية الأجنبية وانتشار الأسلحة النووية وقضايا استخبارية مرتبطة بأمن الطاقة.

ج – استخبارات وزارة المالية: تقوم بجمع ومعالجة المعلومات التي قد تؤثر على سياسة الولايات المتحدة المالية والنقدية، والمعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب.

د – وكالة استخبارات حرس السواحل: هي مؤسسة مسؤولةعن المعلومات المتعلقة بالحدود الأمريكية.[2]

و– مكتب التحقيقات الفدرالي: وهو الجهة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب على الصعيد المحلي والدولي ومكافحة الجاسوسية(أو القيام بنشاطات تجسس مضاد، والمعلومات المتعلقة بقضايا جنائية دولية).

هـ – وكالة الأمن الداخلي: تتولى جمع المعلومات عن أي أنشطة إرهابية داخل الأراضي الأمريكية وتحليل المعلومات عن أي تهديد داخلي، من مسؤولياتها الإعلان عن مستوى التهديد المتوقع والوضع الأمني، إضافة إلى المساهمة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتحليل المعلومات.

ي- الاستخبارات الفضائية: موكلة بجمع المعلومات من الفضاء وتزويد الوكالات الأخرى بالصور المطلوبة والمعلومات الملتقطة من الفضاء الخارجي.

ك- استخبارات وزارة الخارجية: وهي الجهة التي تحلل المعلومات التي تؤثر على سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

---

[1] – محمود شرقي،مرجع سابق،ص53.

[2] – سلام علي أحمد المشهداني،**صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية** (رسالة ماجستير،معهد العلوم السياسية)،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2013،ص136.

ل- استخبارات القوات البحرية: تتولى العمليات الاستخبارية في أعالي البحار وجمع المعلومات عن القوى البحرية للدول الأجنبية.

م- وكالة مكافحة المخدرات: وهي وكالة دولية مستقلة متخصصة في ملاحقة تجار المخدرات وضبط تهريبها.

ن–وكالات الاستخبارات الجغرافية: معنية بجمع المعلومات والصور والخرائط عن كل مكان تريده وتقديم الإرشاد لصناع القرار عن كل ما يتعلق بالمسائل الجغرافية.

4- وزارة الدفاع الأمريكية pentagone: يمثلها وزير الدفاع ولا يهم إن كان مدنيا أو عسكريا وهذه الوزارة تلعب دور المنظم والمخطط للقوات المسلحة الأمريكية ، تم إنشاء وزارة الدفاع بصورتها الحالية بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني لسنة 1949 والتي منحت وزير الدفاع مسؤولية حق الإدارة والسلطة على هذه الوزارة التي تعمل على إعطاء النصح، وتوفير المعلومات العسكرية وقدراتها الجوية لرئيس الدولة وتتوفر على عدةفروع اقتصادية وصناعية وثقافية وإعلامية وبالطبع عسكرية ،فهي تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب يتمثل في حشد الرأي العام، كما لها دورا شبيها بدور الإستخبارات إلا أنها لا تتميز بالسرية التامة وقد تضاعف دورها بشكل واضح مع بداية الحرب الباردة، ثم تضاعفت أكثر مع نهايتها وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وبالخصوص في المسائل المتعلقة بالأمن القومي، كما أنها تلعب دورا استشاريا أكثر منه دورا مبادرا لأنها تبقى تحت سلطة الرئيس لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.[1]

5–مجلس الأمن القومي national Security concile: أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي

-بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية، وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية وإنشاء وزارة موحدة للدفاع، وهيئة موحدة لرؤساء الأركان ،وهيئة القوات الجوية[2]،دوره استشاري يتمثل في تقديم النصائح لرئيس الدولة

[1]– مجهول ،"**صنع السياسة الخارجية** "، تاريخ تنزيل المقال:2007/06/28 تاريخ الزيارة:2017/03/24،على الموقع الإلكتروني:www.elbayienne.com.

[2]– سلام علي أحمد المشهداني،مرجع سابق،ص130.

،وهو من الأجهزة القريبة من الرئيس والتي يفضل التعامل معها أكثر من الأجهزة الأخرى .[1]

ويتكون مجلس الأمن القومي في أمريكا من :رئيس الدولة هو رئيس نفسه،نائب الرئيس الأمريكي،وزير الخارجية(سكرتير الدولة)،سكرتير الدفاع(وزير الدفاع).

أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس وظيفته الرئيسية جمع المسؤولين الكبار في الحكومة وتزويدهم بمعلومات متكاملة وشاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمنالقومي،وقد يكون المجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.[2]

6–البرلمان والكونغرس الأمريكي congres :تعود تسمية الكونغرس إلى المؤتمر الذي انعقد سنة 1776في فلاد يفيا بالولايات المتحدة والذي أعلن خلاله استقلال المستعمرات الثلاث عشر(13)عن انجلترا حيث أطلق على هذا المؤتمر تسمية الكونغرس[3] ويتكون من غرفتين أو مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

أ – مجلس الشيوخ: هو أساسا هيئة للتشاور، ومهمة أعضائه بحث شؤون الأمة وتقديم النصح للرئيس ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الهيئات التشريعية ،حيث كان أول مجلس الشيوخ في 1789 ضم 22عضوا فقط ،وكانت بعدها إصلاحات في السبعينيات بإلغاء سرية عمل اللجان وكسرت تقاليد الاقدمية والخبرة فصار هناك عدد كبير من الأعضاء يشارك في عملية صنع القرار فزاد ذلك من استقلالية عضو مجلس الشيوخ وقدرته على ممارسة دور مهم بصفته الفردية[4]، يضم مجلس الشيوخ مائة100عضوا،كل ولاية يمثلها عضو ين ويشترط في عضو مجلس الشيوخ سن الثلاثين من العمر(30)على الأقل و أن يكون مقيما بالولاية التي انتخب فيها وتدوم مدة العضوية ستة(06)سنوات تجدد1/3من الأعضاء كل سنتين ،ير أس الس نائب رئيس الجمهورية الذي ليس له حق التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات.

---

[1]– رياض حمدوش،مرجع سابق،ص122.

[2] –léonard.llarry, **elements of Americansforege in policy**,newyork ;mc gram huillbool coupay,inc,1953,p7.

[3] – ادريس دلكر وأحمد وافي، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**.الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة ،1992، ص146.

[4]– منار الشوريجي، **الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا**.(رسالة دكتوراه، معهد الدراسات الإستراتيجية بالاهرام)، جامعة القاهرة،2001،ص134.

ب – مجلس النواب: يتشكل من 435 عضوا، يمثلون الشعب الأمريكي منتخبين لسنتين بنسبة عدد السكان

تقريبا ،وشروط الترشح لمجلس النواب أن يكون المترشح قد أكمل سن الخامسة والعشرين (25) من عمره وأمضى مدة(07) سنوات على اكتساب الجنسية الأمريكية ومقيما بالدائرة الانتخابية، يستمد الكونغرس صلاحيته من الدستور الأمريكي وهي من أقوى السلطات التشريعية في العالم.

إن الأهمية المتزايدة للكونغرس في رسم السياسة الأمريكية لا يمكن فهمها إلى ضمن سياق السياسات الأمريكية الداخلية، فجماعات الضغط تكون أكثر فاعلية على الكونغرس من الرئاسة، ولكن الكونغرس يبقى على أية حال السلطة التنفيذية تحت الرقابة المستمرة.

المطلب الثاني : المؤسسات غير الرسمية.

ويقصد بها المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية والداخلية والداخلية وتعتبر الأحزاب السياسية وجماعات المصالح (الضغط) ووسائل الإعلام، والرأي العام ومؤسسات الفكر والرأي من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير السياسة الخارجية الأمريكية.

1- الأحزاب السياسة:

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، و يتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو في المعارضة، حيث يعتبر الحزب الجمهوري والديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة الأمريكية ، و عادة ما تكون مواقفها اتجاه القضايا الدولية غامضة وعامة تتسم بالتردد والحذر ،بل وفي الغالب لا نكاد نجد فرق بين سياستها بخصوص أهم المسائل الدولية كالصراع العربي الإسرائيلي قضية فلسطين أو الحرب على العراق... الخ.[1] يعرف الحزب السياسي وفق النموذج الأمريكي بأنه منظمة لها هدف وحيد و هو الفوز في الموقعالانتخابي لتأثيره

[1]– ماجد عرسان الكيلاني، صناعة القرار الامريكي ، عمان: دار الفرقان لنشر و التوزيع،2005،ص46.

على سياسات الحكومة،ويتكون من ثلاث مجموعات متفاعلة من الداعين أو المناصرين، المهنيين والمرشحين.

2– **جماعات الضغط و المصالح:**

يقصد بها المنظمات غير الحكومية سواء كانت على شكل نقابات أواتحادات أو جمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.[1]

حضي دور هذه الجماعات باهتمامات أكاديمية كبيرة من قبل **بنيتلي (AF.Bentley)** إذ رأى أن فهم الحكومات لا يمكن أن يتحقق إلا بتحديد الجماعات وأنشطتها ، لأن النتائج السياسية تنشأ عن تفاعل الجماعات، وجميع الظواهر المتعلقة بالحكومات هي ظواهر تتعلق بجماعات يمارس بعضها الضغط على بعض ويشكل بعضها بعضا ويخرج جماعات جديدة،[1]من أبرز هذه الجماعات هي الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف **باللوبي الإسرائيلي** الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ قيام إسرائيل ،و هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة AIPACكما يضم مسيحين بروتستانت مثل **جاري بويل وجيري فالويل** والمحافظون الجدد **ك** "**جون بولتونJohn polton"** و "**روبرت بارتليRobert Bartli** "رئيس التحرير السابق في **wallstreet journal** "**وليام**

بنيتWiliambnit "وزير تعليم سابق ، والصحفي "**جورج ديلGeorge dil**" ، وهذه الجماعات (اللوبي الإسرائيلي)هي التي أهلت إسرائيل أن يكون لديها دورا مهما في صيانة المصالح الأمريكية التي تقدم إسرائيل ما يزيد عن 20%من إجمالي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الدول الأجنبية الأخرى بالإضافة إلى صفقات الأسلحة المتطورة.

3– **وسائل الإعلام:** تعتبر وسائل الإعلام حلقة وصل بين الرأي العام وصانع القرار ،و هي أداة يمكن استغلالها من كلا الطرفين ،ولكن كلما كانت وسائل الإعلام أكثر نزاهة ومصداقية واستقلالية

[1]– ميشال مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية،** (ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح)، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999م، ص 558.

كانت أكثر قربا بتوجهات الرأي العام وتطلعاته، وكانت له صوتا يوصل من خلاله همومه وآراءه لصناع القرار، فتكون بذلك أداة من أدوات تأثير الرأي العام على صانع القرار.[1]وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجيهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة بنشر فضائح السياسة الخارجية، وتعتبر فضيحة "**Watergat**e" خير مثال على ذلك، فقد اهتم الأمريكيون منذ تأسيس الدولة الفدرالية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية ،فقد شكلت الصحافة عشية وضع الدستور الفدرالي منبرا رئيسيا للحوار والجدل السياسي وتنوير الرأي العام بالأفكار.[2]

4- **الرأي العام:** إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين :الأولى أنه مجتمع مهاجرين والثانية أنه مجتمع متنوع مما أدى إلى خلق نوع من السطحية وعدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما يقتصر على انعكاساتها الإقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي، كما يهتم الرأي العام بالقضايا ذات الطابع العام ويفترض أن يكون له تأثيرا مباشرا على أداء الحكومة في الدول الديمقراطية، لأنه يحتاج إلى أن يعبر عنه ذلك لأهمية في النظام الديمقراطي ،إذ كيف تستطيع الحكومة أن تحدد ما هو الرأي الذي لم يعبر عنه وذلك بواسطة استطلاعات الرأي العام.

في الولايات المتحدة الأمريكية يلعب الرأي العام دورا مهما جدا في صنع السياسة الخارجية خاصة إذا كان مدعما لبرنامج الرئيس وسياسته المختلفة اتجاه العالم ، ومن جهة أخرى وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهر الرأي العام الأمريكي غير مبال بالسياسة الخارجية الأمريكية وترك ميادين معركة السياسة الخارجية لذوي المصالح الخاصة، حيث كانت استطلاعات الرأي واضحة بشان موضوع اللامبالاة، فليس هناك من المهتمين كثيرا بأخبار الدول الأخرى سوى 29%من الجمهور الأمريكي

[1] - Stephen j, wayne and others , **the politics of americaingovernnementfoundation** .new york:participation and institution, 1995, p 282.

[2]– سلام علي أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص 176.

وهناك 22% لا يكادون يعيرونها اهتماما،وعند طرح سؤال عن أكبر المشاكل التي تواجه البلد تشكلت السياسة الخارجية أصغر نسبة مئوية في أجوبة الجمهور وهي 07%.[1]

5– **مراكز البحوث والدراسات think tank**: كما يشير الباحث "**ويردا Wiarda**" هي مراكز للبحث العلمي والتعليم ،و ليست جامعات أو كليات ولا تملك طلبة ،فهي تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب والمنتديات ،و تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة ،كما تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة،فهي ليست مؤسسات للربح المالي و هدفها الرئيسي هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ ، و هي منظمات بحثية هدفها توفير دراسات وأبحاث تتعلق بالقضايا وا لسي اس ات العامة للدولة أو المجتمع، وتحاول أن تكون مشاركا بفعالية ومؤثرة في قضايا ونقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة.

ولقد عبر عنها الرئيس " **إيزنهاور EISENHOWER**" بقوله: "إن نفوذ هذه المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد وسلطته لا تخضع لحساب"، كما فتحت هذه المؤسسات المجال في الوقت نفسه لجماعات أخرى غيرها تتوافق معها في المصالح على المستوى الداخلي والخارجي.[2]

ونجد أهم صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى هذه المؤسسات البحثية لأهميتها فمثلا وزير الدفاع "**دونالد رامستفيد DONALD RAMSFULD**" ومستشار ة الأمن القومي "**كوندليزا**.

المبحث الثالث :السياسة الخارجية الأمريكية في نظرية العلاقات الدولية.

إن التنظير في السياسة الخارجية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة ،إذكان يعبر عنها بشكل أو بآخر في كثير من الكتب والوثائق وحتى الأساطير، فقد عالج " **ميكا فيليMécavhélli** "السياسة الخارجية من زاوية صانع القرار وقدرته على اتخاذ القرارات العقلانية في توحيد إيطاليا ،ولكن ما يعاب على هذه

[1]– محمد سليمان ابو رمان، ميساء محمد مرزوق، " **غزو العراق بين الإعلام الغربي و الإعلام العربي، قراءة في الابعاد الإعلامية و النفسية** " مجلة البينان،الرياض: مجموعة العجابي، العدد 108، 2003، ص 128.

[2]– محمد حسنين، **هيكل الإمبراطورية الأمريكية و إغارة على العراق**، ط 3، القاهرة: دار الشروق، 2004،ص270.

الكتابات أنها غير منهجية ومبعثرة ويصعب متابعتها ،أما في الوقت الراهن فيسهل تحليلها وتفسيرها وفقا للنظريات التالية[1]:

المطلب الأول: الواقعية الجديدة«New Réalisme«

لقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال "**ريمون آرونRiman Arun" كمفكر** في الواقعية الكلاسيكية أو "**كنيث والترkinithWaltz"** أبالواقعية الجديدة لكن سيتم التركيز أكثر شيء على أفكار وأعمال الواقعين الجدد.

إن سمة الواقعية الجديدة أن النظام الدولي هو نظام فوضوي،وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي عن الشرعية الدولية ،مما جعل من الفواعل الدولية وعلى رأسها الدول تعتمد في كثير من الحالات على دلك لضمان أمنها ،وبالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهاته الدول ، وسمة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عند الواقعيين هو الذي جعل من علاقات القوة الخالصة هي ميزة العلاقة بين الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي ،ومنطلق أساسي لفكر الواقعين والواقعين الجدد في تحليل السياسة الخارجية للدول ،وتعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على ثنائية "القوة– المصلحة "في تفسيرها للعلاقات الدولية، فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة[2]، كما أنها رفضت تماما اعتماد سياسة خارجية أخلاقية واعتبرته نوعا من الاستسلام للأقداروقد ظهر هذا التيار على يد "**كراسنرو و ولت wolt and Krasner** "وغيرهم ......، حيث سيطرت على عالم الدراسات العلمية خاصة في الولايات المتحدة.[3]

[1]– رياض حمدوش،مرجع سابق،ص54.

[2]–فريد زكريا ، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي.** (تر: رضا خليفة) ،ط 1 ، القاهرة: مركزالأهرامللترجمة والنشر ،1999،ص211.

[3]– كرستوف كوكر، **الولايات المتحدة وأخلاق مابعد الحداثة في كارنآ يسميت، ومرغريت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية.** (تر: فاضل جنكر)، الرياض: مكتبة العبيكان،2005،ص 9.

وحسب النيوو اقعين للدول نفس الأهداف ولكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها، وتوزيع القدرات المتباين هو الذي يحدد تركيبة النظام الدولي ويزيد من احتمال النزاع ،ف"**والتر wolter**"رأى أن نظام ثنائي القطبية كان أكثر استقرارا من نظام متعدد الأقطاب حيث عمل نظام توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى استقرار الأوضاع وتجنب حرب عالمية.

وقد ظهر داخل الواقعية الجديدة تياران وهما: الواقعيون الدفاعيون و الواقعيون الهجوميون، حيث تعترف كل من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكنهم تختلفان في إنجاز هذا الأمن:

1- **الواقعية الهجومية:** تعتمد على وجود تهديد دائم لأمنها،وبالتالي فإنه من المنطق أو من العقلانية أن تتنازل الدولة عن جزء من استقلالها في سلوكها الخارجي لصالح التأثير، وبالتالي السيطرة على بقية الفواعل الدولية.[1]

2- **الواقعيةالدفاعية:**

هي عكس الواقعية الهجومية فهي تعتقد أن الدول لا تهتم بتحقيق النفوذ والتأثير بقدر ما تهتم بالإستقلال الخارجي لسلوك الدولة، بحيث أن الدولة تضع خيارات سياستها الخارجية اعتمادا على أسوءالسيناريوهات الممكنة وذلك عن طريق خطر أكيد يهددها ،وهذا ما يؤدي للبحث على المزيد من القوة لتحقيق الاستقلال في سلوكها الخارجي وبالتالي لتحقيق أمنها ،ويطبق "**ميرشايمرMearsheimer**"وهو من أهم رواد الواقعية الهجومية أن المكاسب النسبية أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول ويجب على رؤساء الدولمواصلة سياستهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين.

أما بالنسبة لتوازن القوى الذي يركز عليه مورغا نتو في الواقعية الكلاسيكية حاول والتز إدخال مصطلح جديد سماه "توازن التهديد" وهذا ما استعمله بعض القادة والمفكرين الأمريكيين وما روجوا له خاصة فيما يخص القدرات النووية الإيرانية.

---

[1] – STEVEUL Lony, **" Coutporarymainstreauapproches : new -realism and newlibéralism, in johnbaylis and stevesmith, the glovalisation of world politics an introduction to international relations, thirdedition oxford "**, oxford, university press,2005, p 211.

وقد ظهر أيضا في هذه النظرية (الواقعية الجديدة) تيار جديد إلى جانب الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية سمي بتيار الهيمنة الذي يرى أن استقرار النظام يعتمد على حالة الهيمنة مدعمة اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا وخاصة عسكريا وهذا التيار يدعم الهيمنة الأمريكية حيث يرى أن الهيمنة الأمريكية وانتشارها عالميا ، وسيطرة قوتها يسمح ببقاء النظام الغربي واستمراره والمحافظة على استقرار المؤسسات السياسية[1].

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة–New Libéralisme–

الليبرالية عموما هي عبارة عن توجه فكري يهتم بضمان وترقية حقوق وحرية الأفراد في العلاقات الدولية ،و تعتبر الليبرالية توجه سياسي اقتصادي إيديولوجي يهتم بترقية الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي في النظام الدولي ،تعود جذورها إلى القرن 16والقرن 17على يد"**جون لوك John Locke**"**وإيمانويل كانطImanualKan** " ، ولكن الليبرالية كتوجه نظري لم يكن قويا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وتنقسم الليبرالية مثل الواقعية إلى الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة.

يعتبر الرئيس الأمريكي "**ويدرو ويلسن Ouidro Wilson**" أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلالخطابه حول النقاط الأربعة عشر في 8جانفي1918 مما جاء فيه: "يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير، يجب تأسيس عصبة الأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة....."[2].

ظهرت الليبرالية الجديدة في 1973 على خلف أزمة ارتفاع أسعار البترول حيث سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس إلى نع ن التعاون وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل من خلال التركيز على المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية على إيجاد حلول للمشاكل.

---

[1] – Daniel deudney and G.JohnIkenherry, « **Realism, structural lineralisme, and the western order** » in : ethanB. Respstein and Michael Mastanduno, upiolarpolitics : realism anstetestrangiesafter the cold war (new york, colombiauniversity), 1999, p 118.

[2]– نورتون فيريش، ريشارد ستيفنر ،**الفكر السياسي الأمريكي.** (ترجمة:هشام عبد الله) ، بيروت: المؤسسة العربية للدرسات والنشر، 1991، ص 250.

ويضع "**دافيد بالدوين davidbalduin**"نوعين من الليبيرالية[1] :

1)**الليبرالية النفعية:** تعطي الأولوية للنظام الداخلي والعوامل المؤثرة فيه ولا تركز على السلوك الخارجي للدول.

2)**الليبرالية المؤسساتية والتجارية:** الاعتماد المتبادل تقوم هذه الليبرالية بعلاقة النظام الدولي بالسلوك الخارجي ،فهو يركز على النظام الدولي بتركيبته وبنيته الجديدة المتمثلة في المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على وضع أسس جديدة لتحقيق الأمن لدولي وذلك بتوجيه سياسات الدولة الخارجية.

حيث يعتبر الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول القضايا الجديدة مثل الإرهاب الدولي والمخدرات تعتبر المدخل الرئيسي للنيوو ليبرالية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، أي عالم القطبية الأحادية المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فحسب النيوو ليبرالية أن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون عكس النيوو واقعية ،فالنيووليبرالية لا تهتم بتوزيع القوة بقدر اهتمامها بالمؤسسة على المستوى الدولي، كما يرو دعاة هذه النظرية أن الحماية والهيمنة الأمريكية

سيقلص من الصراعات الإقليمية ويساعد على تحقيق الأمن والسلام الدوليين من خلال تعزيز فرص السلام الديمقراطي ،كما ذهب"**فوكوياما fukuyama**" أن السبيل الوحيد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق استراتيجيتها هو إعادة تشكيل المؤسسات العالمية خاصة الأمم المتحدة وليس بالقوة العسكرية.[2]

المطلب الثالث: النظرية البنائية constructivisme

---

[1] - Alexander wendt, **social theory of international politics**.combridge: universitypress, 1999, p

[2]– ابراهيم درويش، فراءة في كتاب:" **أمريكا في مفترق الطرق الديمقراطية و السلطة و ارث المحافظين الجدد لفرنسيس فوكو ياما**" ، تاريخ تنزيل المقال: 2008/07/05 ، تاريخ الزيادة: 2018/04/22، على الموقع الإلكتروني: http://www.oralnational.com/index.php?option..com.67 html

ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن العشرين، وبرزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة لاعتمادها على متغيرات جديدة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول.

يعتبر"**نيكولاس أنوف Nicolas anuf**" أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989، تم البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة وتحليل السياسة الخارجية لذلك فهي تعتقد أن الهوية والأفكار غير ثابتة وقابلة للتحول والتغير بطريقة مستمرة ومتواصلة، وقد عرف "**نيكولاس أونوف Nicolasanuf**" على اختلاف أشكالها .

سعى إلى تقديم عام لما بفعله الناس أما "**ألكسندر واندAlexander wendt**"فقد عرفها كما يلي: "أنالبنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي وتتمتع بالسمات التالية:

1- الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل.

2- الهيكل المميز للنظام الدولي بين تفاعل من أكثر من عنصر.

3- يتم بناء الوحدات الدولية والمصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي.[1]

وحسب"**دافيد كمبل D avid C ombelle**"وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية، فالزعماء يستظهرون دائما للهوية الوطنية لدعم شرعية أفعالهم وقرارتهم ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن البنائية تنطلق وتركز اهتمامها بالعنصر البشري كأساس داخل إطار العلاقات الاجتماعية، وبعدما سميه البنائية (الوكلاء Agents) هم ممثلو المصالح والرغبات الاجتماعية بالإضافة إلى المعايير (Norms) كالأخلاق والأفكار والثقافة والهوية، فهي نظرية اجتماعية للسياسة الخارجية، أو ما يسميه بعض الباحثين بمجتمعات العلاقات الدولية.

وبإسقاط أفكار البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية فإن "**ستيفن كراسنر Steven Crasner**"يعترف بأن السياسية الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الإيديولوجية أكثر من أنها مدفوعة بمصلحة وطنية محددة

---

[1]- Alexander wendt, **social theory of international politics**.combridge: universitypress, 1999, p 1.

ويؤكد"**آرنست ماي Arnest mai**"على أهمية الثقافة والهوية في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالا واحدا "من نحن".

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا نظير لها في تصدير ثقافتها الشعبية إلى كل أنحاء العالم (أفلام، مواد استهلاكية ،أطعمة .... إلخ) وهذا ما أكده جوزيف ناي على دور القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة (عسكرية واقتصادية) القوة الناجمة تكمن في القدرة على جلب الإتباع والتقليد التي تعتبر أكثر إقناعا من الحاجة حيث قال **جوزيف ناي** أن الهدف هو جعل الآخرين يفعلون ما أريده أنا دون إرغام أو فكرية من حيث إلهام الآخرين والتأثير عليهم وهي المعايير التي تدافع عنها الدولة في الخارج كحقوق الإنسان والديمقراطية، ومصادر القوة الناعمة مرشحة للتزايد بتطور وسائل المعلومات.

وظهر دور البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر وضوحا عند"**كريسبراونchrisbrown**"عند قوله:

"أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وحدهم لهم القدرة على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل اتجاه ذلك وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير بخدمة المصالح الخاصة....".[1]

وجهت للبنائية انتقادات أهمها:

–أنها لم توضح كيف تتبئ الهوية وتتراجع ويعتبر"**ميرشايمر Mearsheimer** "من أبرز الناقدين .

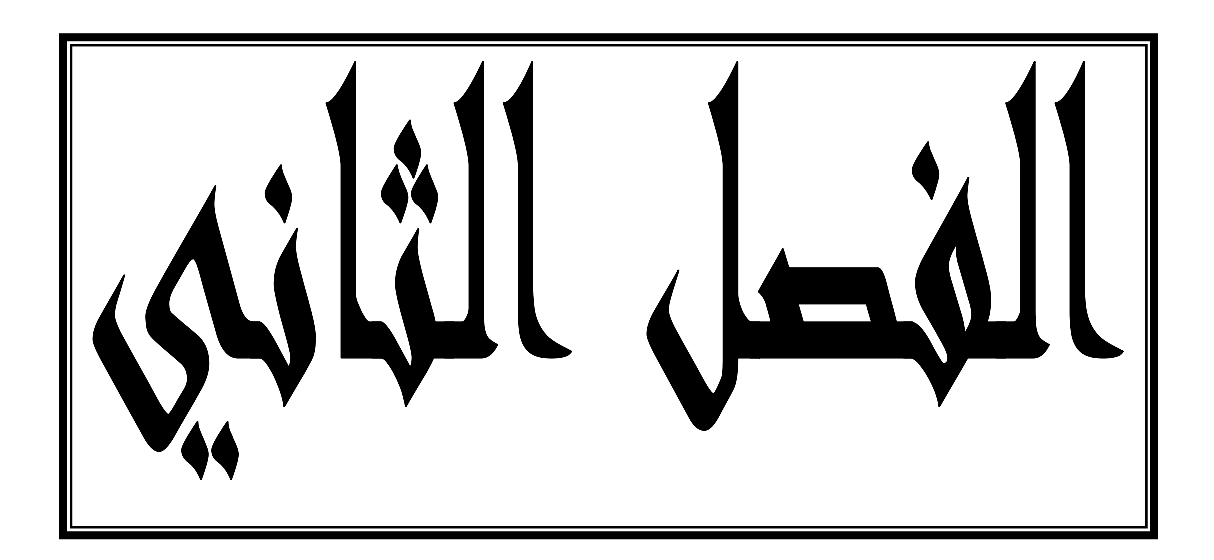
–انتقدت من جانب عدم الانسجام في الأفكار ،وهذا ما يؤكده كينت والتر حيث يرى أن البنائية جاءت على أساس جمع الأفكار وانتقادها من دون إقصاء، وهذا ما جعلها تقع في فخ فوضى الأفكار.[2]تبنى

---

[1]–Chris brown, **the normative framwork of post cold war international relations**. instephanie, lawson, the new agenda for international relations, frompolorisation to globalisation in world politicsconford, black wellpublisher, 2002, p 151.

[2] - Alexander wendt, **social theory of international politics.**combridge: universitypress,Chris brown, the1999, p15.

السياسة الخارجية الأمريكية على مبادئ ومحددات ترسم الخطوط العريضة لملامح موقفها في الساحة الدولية مع باقي الدول التي تربطها معها علاقات مصلحية وتعزز مكانتها الدولية.



موقع الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني: موقع الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمركية.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة في التوازن العالمي فموقعها الاستراتيجي جعلها في حيز قانون التداخل والتعارض، مما جعلها ذات أهميّة شديدة في المصالح الدوليّة، وأيضا هي تحتل الجزء الأكبر في السياسة الدوليّة، حيث تعتبر المنطقة محل أطماع القوى الكبرى على غرار بريطانيا، فرنسا، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل العالم العربي الجزء الأكبر والأهم من الناحية الجيواستراتيجية والجيوسياسية منه.

سوف نتطرق من خلال هذا الفصل الى ابراز المكانة التي تحظى بها المنطقة من خلال ابراز:

– الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة من خلال عرض الأهميّة الجغرافيّة، الاقتصاديّة، الحضاريّة وكذا موقعها الاستراتيجي.

– دوافع وأسباب اهتمام القوى الكبرى بالمنطقة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبيّة، روسيا، ...

المبحث الأوّل: الأهميّة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

يتناول هذا المبحث الأهميّة الجيواستراتيجية* لمنطقة الشرق الأوسط من خلال ابراز الأهميّة الجغرافيّة، وموقعه الاستراتيجي وكذا الاقتصاديّة، الحضاريّة ومدى تأثير هذا الموقع في السياسة الدوليّة، بين الدول الساعيّة لبسط نفوذها في المنطقة، خاصة وأنّها تحتوي على أكبر الخزانات لموارد الطاقة.

المطلب الأوّل: الأهميـــّـة الجغرافيـــّـة.

1. الحيّز الجغرافي للمنطقة:

يتمثل الشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي السياسي تلك المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي (17.778مليون كم²)، موزّعة على الشكل التّالي: الوطن العربي (13.923مليون كم²) أيّ المساحة الاجماليّة لأقطار الجامعة العربية وعددها 22دولة، اضافة الى الدول الآسيوية التّالية:

باكستان(792155كم²) افغانستان(652090كم²) ايران(1633190كم²) تركيا(775000كم²) بالإضافة الى قبرص (9251كم²).[1] وتشكل مساحة الشرق الأوسط حوالي 12.5% من اجمالي مساحة العالم.[2] في حين تمثل كتلته السكانية قرابة15%منه، أمّا الجغرافية السياسية للشرق الأوسط فقد تناولتها بالتوصيف دراسات كثيرة آخذة بعين الاعتبار تدرج القوّة والتمسك بدءا من المركز وصولا الى الأطراف، فالشرق الأوسط او المجال الحيوي وتضم العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين ومصر.[3]

---

* **جيواستراتيجية:** هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية تستخدم في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، وهي تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي : الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان، و مصطلح الجيواستراتيجية تعني دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.

[1]– مروان بحيري، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط "من ترومان الى كيسنجر في السياسة الأمريكية و العرب"**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1991م)، ص 49.

[2]– محمد أحمد النابلسي، **المركز العربي للدراسات المستقبلية**، (اطلع عليه يوم 17فيفري2015 على الساعة: 23:00)، على الرابط التالي: http://www.4geography.com/vb/t578.html

[3]– مروان بحيري، مرجع سابق، ص 49.

أمّا الدائرة الثّانية فتضم السعودية، السودان، ليبيا، ايران وتركيا، وتمثل النطاق الأول، أمّا الدائرة الثّالثة التي تمثل النطاق أو الغلاف الثاني، فيضم بلاد المغرب العربي: تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وهناك امتدادان أيضا آسيوي يضم باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل: اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الامارات، وسلطنة عمّان، والثاني يضم دولتين افريقيتين الصومال و أثيوبيا.[1].

وهناك أيضا امتداد أوربي شرق أوسطي يشمل كل من قبرص و اليونان، وامتداد آسيوي شرقا و يشمل: بكستان، أفغانستان، والجمهوريات الاسلاميّة في آسيا الوسطى والقوقاز التي انتقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهي: كازخستان، أوزباكستان، تركمنستان، قير غستان، طاجكستان، وأذربيجان.[2]

2. السّمات الجغرافيّة للمنطقة.

فإذا عدنا إلى تلك الشروط والسمات العامة لنحللها ونرى مدى انطباقها على منطقة الشرق الأوسط الكبير، فإننا سوف نجد ما يلي:

– الجفاف والظروف المناخية شبه الجافة مسيطرة بدون نزاع على القدر الأكبر من مساحة كل دولة من الدول الداخلة في المنطقة، من الأناضول إلى الصومال ومن ليبيا إلى أفغانستان وغرب باكستان.

– شكل الاستقرار إما واحي كما هو الحال في أفغانستان وإيران والجزيرة العربية وليبيا، وإمّا مرتكز على ضفاف الأنهار كما هو الحال في الأناضول، العراق، سوريا، مصر، السودان وباكستان، وإمّا مرتبط بالسهول الساحلية الضيقة الممطرة أو التي تنتهي إليها المياه الباطنية من المناطق الجبلية المتاخمة، كما هو الحال في سواحل تركيا واليونان وشرق البحر المتوسط وقبرص وسواحل جنوب وجنوب شرق الجزيرة العربية والصومال، وإمّا بالجبال والهضاب الممطرة كما هو الحال في تركيا وإيران وشمال العراق، وفي سوريا ولبنان وفلسطين الوسطى والشمالية، وبرقة وعمان واليمن.

– يسيطر نظام البداوة ورعي الحيوان بأنواعه المختلفة على النشاط الاقتصادي للسكان غير الزراعيين، ويؤدي إلى بنية اجتماعية متشابهة، والحيوان الرئيسي في الشرق الأوسط الكبير هو الجمل بنوعيه: العربي في كل القسم الغربي من الشرق الأوسط ابتداء من سهول العراق إلى سهول الصومال والصحراء الليبية،

---

[1] – **(انظر الملحق رقم01)**

[2] – مروان بحيري، مرجع سابق، ص 49.

والبكتيري ذو السنامين الذي يسود في منطقة الهضاب الإيرانية الأفغانية، ويمتد إلى ما وراء الشرق الأوسط إلى منغوليا وتركستان الصينية.[1]

المطلب الثاني: الأهميـــّـة الحضاريّة.

تحتل منطقة الشرق الأوسط أهمية دينية و حضارية كبيرة لدى البروتستانت والإنجيليين الأصوليين والحركة المسيحية الصهيونية بالإضافة إلى اليهود والحركة الصهيونية ، كون المنطقة التي –بحسب اعتقادهم– ستشكل مسرحاً لأحداث دينية مهمة في المستقبل ويتطلب الأمر التهيؤ لها وهذه اللأحداث تتركز في المذهب البروتستانتي والعقيدة الاسترجاعية (الألفية).[2]

كما يتم النظر إلى منطقة الشرق الأوسط –من وجهة نظر اليمين الأمريكي– على أنها ستكون مسرحاً للحروب أو الكوارث الطبيعية والانهيار الاقتصادي والفوضى الاجتماعية قبل العودة الثانية للمسيح، ويعتقد كبار أتباع المسيحية الصهيونية بأن هذه الأحداث مسجلة بوضوح في كتابهم المقدس، وأن المسيحيين المخلصين سوف يُرفعون مادياً من فوق الأرض ويجتمعون بالمسيح في الهواء، ومن هذه النقطة سوف يراقبون بسلام وهدوء الحروب النووية والمشاكل الاقتصادية.

في نهاية كل ذلك سيعود هؤلاء المسيحيون المخلصون مولودين ثانية مع المسيح كقائد عسكري لخوض معركة الهرمجدون، ولتدمير أعداء الله، ومن ثم ليحكم الأرض لمدة ألف سنة، وتكون منطقة الشرق الأوسط مسرحا لكل ذلك، هذه المنطقة التي اعتبر ريغان –الرئيس الأمريكي الأسبق– في عام 1986م الاهتمام بها وإقرار السلام فيها التزاماً دينياً وذلك بقوله: "إننا معنيون بالبحث عن السلام في الشرق الأوسط ، ليس كخيار وإنما كالتزام ديني".[3]

حيث أن للإقليم الجغرافي الإسلامي تأثيرا رئيسيا في تاريخ الحضارة الإنسانية على وجه عام، وعلى تاريخ الأديان على نحو خاص وتتجلى تلك الفاعلية والتأثير في الخصائص التي اتصفت بها بالشمولية

– رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا والجيوبوليتيكا**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 226،227.[1]

[2]– مثنى فائق مرعي العبيدي، **البعد الديني في الحرب الأمريكية لاحتلال العراق**، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، ص 278–316.

[3]– المرجع نفسه، ص 278–316.

المركبة للجوانب الروحية والمادية وحالة التوازن بينهما، لذلك كان ولا يزال ينظر إلى الدين الإسلامي من الأنظمة الدينية والثقافية والحضارية المغايرة على انه الدين الأكثر فاعلية في الانتشار والامتداد؛ و خلال قرن واحد (632م–732م) كان المجتمع العربي الذي حمل لواء الإسلام قد امتد على قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا.

لم يقترن هذا الانتشار بالانتشار العسكري والسياسي فحسب، بل بتطور التشريع، الإدارة، مؤسسات الدولة، الصناعة، الأدب، الفن، الترجمة والعلوم، وفي هذا تكمن قوة الدين الجديد (الإسلام)، وذلك ما جعل الرغبة في العداء للإسلام تتنامى وعمل الغرب على إيجاد المسوغات لاحتلال مناطق العالم الإسلامي، إذ أخذ الاهتمام الأوروبي بالعالم الإسلامي ينتقل منذ القرن السابع عشر من الاهتمام الفردي والمؤسساتي المحدود إلى اهتمامات ذات غايات أبعد لم تقتصر على الإبداع الأدبي فحسب، بل على صعيد المشاريع المعرفية المتخصصة والمستجيبة لظهور الدولة المركزية القوية في أوروبا والحاجات لنموها الاقتصادي.

في المرحلة الراهنة مثل الجهد الأمريكي دوره في إعادة صياغة البنية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير (العالم الإسلامي) على اعتبار إن الدين الإسلامي هو مصدر التهديد الرئيسي الذي يهدد المصالح الأمريكية في العالم.[1]

كما استندت الرؤية الجيوبوليتيكية الحضارية للولايات المتحدة الأمريكية على تأطير حدود الشرق الأوسط الكبير الذي يستند على بيئة ثقافية دينية من خلال إعادة هيكلة تلك البنى، ليس من خلال البنية الفوقية المتمثلة بالمقومات المادية للكيان الحضاري الإسلامي، بل يذهب إلى رسم إستشراق جديد، ليس وظيفته قراءة الخطاب الديني و تشويهه، وإنما تفكيك ذلك الخطاب و تهميش لأجزاء منه لا تتوافق والحضارة الغربية على نحو يعمل المشروع فيه على إعادة الهيكلة الثقافية للمنطقة، وتطبيق الفكر الحداثي بكل جزئياته على المجتمعات الإسلامية وهو لا يؤدي إلا إلى زيادة التوتر والتصعيد لهيمنة الخطابات الثيوقراطية (الدينية) واختلافاتها، التي تؤكد استحالة علمنة العالم الإسلامي.[2]

---

[1]– محمد احمد حسن، **الجيوبوليتيك و نظرية صدام الحضارات لهنتنغتون**، المجلة السياسية و الدولية، العدد8، 2008، ص 19–45.

[2]– مرجع سابق، ص 19–45.

المطلب الثالث: الأهميـــّـة الاقتصاديّة

يعتبر الجانب الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط ذو أهميّة بالغة بالنسبة للأطماع الغربية ومتغيرا هاما في الأجندات الخارجية للدول الكبرى، وترجع هذه الأهمية البالغة إلى وجود عدة عوامل أساسية مشجعة على ذلك والتي نبرزها فيما يلي:

1. نفط الشرق الأوسط: المورد الحيوي.

يعتبر النفط في منطقة الشرق الوسط من أهم العوامل التي تجعل منها منطقة جذب واستقطاب للأطماع الغربية، حيث أن البترول في هذه المنطقة يمتاز بانخفاض تكاليف إنتاجه نظرا لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار المتواجدة قي المنطقة، وارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول كما أن هناك ميزة نوعية أيضا وهي أن نفط الشرق الأوسط ونفط شمال إفريقيا ينتجان خامات خفيفة، متوسطة وثقيلة.

تختزن الأرض العربية أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود في الكرة الأرضية وتساهم بحوالي 3/1 (ثلث) الإنتاج العالمي، الجدير بالذكر هنا أن حوالي 94% من النفط العربي يتجمع من الناحية الجغرافية في 7 أقطار عربية هي: السعودية، العراق، الكويت، ليبيا، الإمارات، الجزائر وقطر؛ والباقي موزع بين 5 أقطار عربية أخرى هي: مصر، البحرين، سوريا، عمان وتونس. أما من الناحية الديمغرافية، فالنفط متوفر في نسب محدودة من سكان الوطن العربي لا تتجاوز 27.8%.[1]

يتميز النفط العربي أو نفط الشرق الأوسطي بصفة عامة بميزات فريدة و مميزة قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم و تنقسم هذه الميزات إلى:

1. المزايا الاقتصادية:

يتميز النفط العربي من الوجهة الاقتصادية بضخامة احتياطيه المؤكد وإنتاجه الوفير وضآلة التكلفة اللازمة للإنتاج.

1.1احتياطي النفط العربي:

[1]– حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، (لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م)، ص 155.

يحتل النفط العربي الصدارة من الاحتياطي النفطي المخزن في أراضيه، فقد بلغ الاحتياطي الثابت وجوده في البلدان العربية المنتجة للنفط حوالي 620 مليار برميل في نهاية مارس عام 1992؛ أي ما يعادل 61.7% من احتياطي النفط العالمي الذي قدر في العام نفسه بحوالي ألف مليار برميل.[1]

2.1 إنتاج النفط العربي:

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط في العالم، ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة الاحتياطي لديها، وغزارة آبارها وسهولة استخراج النفط منها.[2]

3. 1 ضآلة تكلفة الإنتاج:

تعددت التقديرات في منطقة الشرق الأوسط حول التكاليف اللازمة لإنتاج النفط الخام، وقد تراوحت بين (8سنتات) و (45 سنتا) أمريكيا للبرميل الواحد. أما منظمة الدول المنتجة و المصدرة للبترول (اوبيك) فقد قدرت كلفة الإنتاج للبرميل الواحد في فنزويلا بحوالي (50سنتا) و (15سنتا) في الشرق الأوسط.[3]

مما لاشك فيه أن هذه الكلفة المتدنية لإنتاج النفط العربي هي التي أتاحت للشركات الأجنبية قدرة السيطرة على الأسواق ومكنتها من تحقيق أرباح خيالية، وبالتالي تعتبر من أهم الأسباب التي قامت بإغراء الدول الكبرى للتنافس على نفط الشرق الأوسط عامة ونفط المنطقة العربية خاصة، ومن هنا جاء قول احد الباحثين: "إن كلفة استخراج النفط في الشرق الأوسط هي فقط 30 سنتا للطن، فهل نعجب إذا تهافتت القوى الرأسمالية من كل حدب وصوب للاستئثار بحيازة تلك المادة؟ وهل نعجب إذا استعملت أبشع الوسائل وأكثرها وحشية للسيطرة على النفط ! العجب هو أن تنعم المناطق النفطية بالهدوء والاستقرار."[4]

2. الغاز الطبيعي:

يعد الغاز الطبيعي من أهم المصادر الطاقوية في منطقة الشرق الأوسط بعد النفط كما إن الاحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في المنطقة بلغ سنة 1983م حوالي 22 تريليون متر مكعب أي ما نسبته

[1]– محمد احمد حسن، مرجع سابق، ص ص 66،67.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 168،169.

[3]– رياض محمد، مرجع سابق، ص ص. 170 – 172.

[4]– المرجع نفسه، ص 172.

24.3% من الاحتياطي العالمي للغاز. لذا تتبع مصالح وأهداف القوى الكبرى في العالم وتنصب في مجملها في منطقة الشرق الأوسط وكيفية تحقيقها لأقصى استفادة من الغاز العربي.[1]

في تقرير للوكالة الدولية للطاقة حول مخزون الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، ذكر التقرير أن المنطقة تمتلك مخزونا من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 25.5% من المخزون العالمي للغاز، وقال انسليم جودينهو المدير العام لشركة " International Conférences & Exposition" في دبي انه يتحتم على دول الشرق الأوسط التوجه لوضع الغاز الطبيعي في مقدمة مصادر الطاقة التي نقوم بتبنيها في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية في المنطقة.

أشار في نفس السياق في تصريحات للصحافيين إلى إن بعض الدول العربية شرعت في إعتماد الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة، حيث تزايدت معدلات الإنتاج بصورة ملحوظة، في الوقت الذي قامت فيه دول أخرى بتطوير خطط طموحة لتطوير مشروعات استخراج الغاز الطبيعي الحالية وتنشيط عمليات التنقيب وإنشاء وحدات إنتاج جديدة بغرض التصدير، وحقق قطاع الغاز الطبيعي في الدول العربية معدل نمو يقدر بحوالي 10% حيث وصل إجمالي الإنتاج إلى 40.7 تريليون متر مكعب بنهاية 2001.

أضاف جودينهو إلى إن تكلفة تطوير وحدات التنقيب الأرضية عن النفط والغاز تقدر بحوالي 400 ألف دولار أمريكي بينما تبلغ تكلفة وحدات التنقيب البحرية حوالي 4.5 مليون دولار، وترتفع هذه التكلفة في حالة التنقيب في الأعماق البعيدة أو في المناطق ذات الطبيعة الوعرة، وتساهم عملية تقليص الفترة الزمنية لوجود وحدات التنقيب في المواقع في تقليص النفقات بصورة ملحوظة بالإضافة إلى تعزيز العوائد الاقتصادية لعمليات التنقيب الباهظة التكاليف.[2]

3. الميّاه:

---

[1]– أحمد فتحي، **الشرق الأوسط و أهميته الاقتصادية و الجيوبوليتيكية**، (اطلع عليه يوم2015/04/14 على الساعة08:25)على الرابط:.

[2]– تقرير الوكالة الدولية للطاقة، **مخزون الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط يصل إلى 25.5% من المخزون العالمي**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9036، 2003م.

يعتبر منسوب المياه في الشرق الأوسط الأدنى قياسا بالعالم كله، على الرغم من أنها تضم 5% من سكان العالم، اذ لا يتوافر فيها سوى 1% من مخزون العالم من المياه،[1] ومعظم مصادر هذه المياه (60%) يقع خارج الحدود القطرية لمعظم دوله، وتقع المنطقة العربية جغرافيا ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة، حتى أن إفريقيا جنوب الصحراء والتي تتعرض لأزمات الجفاف والتصحر تملك موارد مائية أكثر، لذا يتذيل الشرق الأوسط قائمة مناطق الموارد المائية المتضمنة مياه الأنهار ومستودعات المياه الجوفية الناتجة عن سقوط الأمطار، وما يتم تحليته من مياه البحر، أو بمعنى آخر من حيث الإنتاج ومن حيث نصيب الفرد من الاستهلاك. إذ يعيش 71% من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت حزام الفقر المائي أي معدل الضائقة والندرة المائية البالغ حوالي 1000 متر مكعب من المياه في السنة.[2]

إذ بتزايد الطلب السريع على المياه العذبة، وتفاقم المشكلة في العديد من الأماكن بسبب نوبات الجفاف الشديد، انتشرت مشكلة ندرة المياه في كافة الأنحاء، وباتت تجف مصادر المياه الميسرة مثل: مستودعات المياه الجوفية والأنهار بفعل الاستخراج المفرط للمياه.

وفقا لما صرح به وزير المالية الكويتي مصطفى الشاملي: "تعتبر قضية المياه من الاهتمامات الرئيسية لوزير الاقتصاد إزاء المنطقة". بالإضافة إلى ذلك، ذكر الأمير بن طلال في الأردن "عندما يؤخذ في الاعتبار التفاوت في هبات المياه بين الدول المجاورة، ولا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من العالم، لا تصبح المياه عاملا مقوضا للحياة والنمو فحسب، إنما تصبح أيضا مصدر تهديد محتمل للاستقرار في كل منطقة".[3]

تزيد كل من مشكلتي الإفراط في استخراج المياه ونوبات الجفاف من تفاقم المشكلة الأخرى، حيث انه في حالة نضوب أحد الأنهار تفقد المياه الجوفية مصدر إعادة تغذيتها، فيؤدي ذلك إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية؛ وفي الوقت نفسه، لا يجد مستهلكو المياه مثل شركات توفير المياه والصناعات والمزارعين مصدرا للمياه في الأنهار فيتحولون إلى السحب من مخزون المياه الجوفية. ونتيجة لذلك تزداد حدة انخفاض

[1]- أحمد علو، **سياسة الماء ومستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط**، دراسات وأبحاث، مجلة الجيش، العدد322، أفريل2012، (اطلع عليه في 2015/05/27 على 22:59) على الرابط:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?31127#.VWoviUYXuTo

[2]- **مستقبل المياه في الشرق الأوسط**، جريدة اليوم، دار اليوم للإعلام، 2006، عدد:10797، ص 3.

[3]- **حلول مستدامة لمشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، سفارة المملكة الهولندية بالقاهرة ، مصر، (اطلع عليه يوم 15 ماي 2015 على الساعة 22:52) على الرابط: http://egyptar.nlembassy.org/keytopics/

منسوب المياه الجوفية، وبجانب آثار الجفاف يتسبب المنسوب شديد الانخفاض للمياه الجوفية في زيادة انخفاض منسوب سطح المياه في الأنهار والبحيرات.[1]

هذا ما يعرقل إمكانات التوسع في برامج التنمية الزراعية وبرامج التوسع الزراعي مستقبلا وبات من المحتم بناءا على المعطيات البيئية للمياه في منطقة الشرق الأوسط والزيادة السكانية المرتقبة الإصطدام بمشكلة الندرة في المياه، التي تنبئ بتفجر الصراعات والحروب ليس في منطقة الشرق الأوسط وحدها بل في العديد من المناطق بشمال أفريقيا وجنوب الصحراء وكذا فان الاستمرار في النمط الحالي لإستهلاك المياه واستخداماتها سوف يترتب عنه انخفاض في نصيب الفرد من الماء بنسبة 80% بحلول عام 2025 إلى ما يقرب من 650مترا مكعبا للفرد في السنة.[2]

كانت جامعة هارفارد قد أعدت منذ عدة سنوات بمشاركة عدد من الخبراء الأمريكيين والفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين دراسة أشرف عليها فرانكلين فيشر عضو الإدارة الاقتصادية لمعهد "ماساشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology"، أكدت هذه الدراسة على أن الإنخفاض في حجم المياه في المنطقة لا يكون بالضرورة عاملا لنشوب منازعات في المستقبل، شريطة أن تقوم الدول المعنية بوضع تسعيرة على المياه وبالتالي تحويل المياه إلى بورصة؛ إذ تقدر القيمة الحقيقية لكميات المياه المتنازع عليها بين الأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية بنحو 110 ملايين دولار سنويا، ترتفع إلى نصف مليار دولار بعد عام 2020م وهو ما يقل عن تكاليف تحلية المياه التي تحددها الدراسة بأقل من دولار للمتر المكعب الواحد.

انتهت الدراسة إلى أن المنطقة قد لا تحتاج إلى مشاريع تحلية قبل عام 2020م إذا أسرعت دولها إلى تحقيق التسوية الدائمة وتسعير المياه؛ والاتفاق على إطار جديد للتعاون والإدارة المشتركة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وإنشاء بنية أساسية متطورة؛ وخطوط بديلة لنقل المياه واستخدام تكنولوجيا متطورة لمعالجة المياه المفقودة واستخدام أساليب ري حديثة للحفاظ على التربة[3].

لكن من جانب آخر فان التركيز على موضوع تسعير المياه وخصخصتها قد تكون محل جدل نظرا لتقاعس شركات القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات اللازمة، كما أن معالجة أزمة المياه يجعل الماء سلعة اقتصادية وهذا ما يتنافى مع حقوق الإنسان في الحصول على الماء؛ وهو ما سيترتب عليه الكثير من

[1] – **حلول مستدامة لمشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

المشكلات الصحية وخاصة بالنسبة لشريحة الفقراء الذين لن يكون بإمكانهم تحمل الأعباء الضريبية الجديدة الناجمة عن انتهاج هذه السياسات الجديدة.

كما أن قبول هذا الأمر فيه إجحاف بحقوق الفلسطينيين، إذ تضخ إسرائيل 600 مليون متر مكعب سنويا من طبقات صخرية مائية تمتد معظمها من داخل أراضي الضفة الغربية، ويستهلك المواطن الإسرائيلي أربعة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني من المياه.[1]

المبحث الثاني : دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمربكية بمنطقة الشرق الأوسط.

يتمحور هذا المبحث حول دوافع اهتمام القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال إبراز الدوافع الرئيسية التي ارتأينا أنها الأهم بالنسبة للدول الكبرى وتلخصت في الدوافع الاقتصادية التي أبرزنا من خلالها سياسة البترو–دولار الأمريكية التي جاءت بها الولايات المتحدة لأجل الإبقاء على هيمنتها الاقتصادية في المنطقة، أما الدوافع الأمنية فتمحورت حول الحصانة الأمنية التي تخص بها الولايات المتحدة إسرائيل و سعيها الدائم في الحفاظ على أمنها واستقرارها بشتى الطرق و الأساليب، وأخيرا الدوافع السياسية التي جاء مضمونها حول المنافسة القائمة بين القوى الكبرى على منطقة الشرق الأوسط .

المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية.

قبل بداية القرن 20، كانت قيمة المال تعادل بقيمة الذهب، وكانت قدرة البنوك على منح القروض مقيدة بمقدار احتياطاتها من الذهب، لكن في عام 1944 وقعت اتفاقية "بريتون وودز Bretton Woods" التي أسست لنظام سعر الصرف العالمي، وفي عام 1971، اتخذ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون خطوة أخرى ليبتعد عن معيار الذهب، الذي أنهى رسميا الربط بين العملات الرئيسية في العالم والذهب.

بعد اتخاذ الرئيس الأمريكي لهذا الإجراء انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ، وفي نفس الوقت لعب النفط دورا حاسما في استعادة الدولار لقيمته، حيث قام "نيكسون" بالتفاوض على الصفقة مع المملكة السعودية للحصول على السلاح وحمايتها، مقابل التزام السعوديين بجعل الدولار الأمريكي عملة أساسية في جميع معاملاتهم المستقبلية في مجال النفط، كما اتفق مع أعضاء منظمة "أوبك" الآخرين على

[1] – رياض محمد، مرجع سابق، ص102.

صفقات مماثلة، ما حقق له ضمان الطلب العالمي الدائم على عملة الدولار. ومن هنا تشكلت سياسة "البترو–دولار" التي حققت الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة في هذا المجال، ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا[1].

قرر صدام حسين في سبتمبر 2000 تحويل العملة المتداولة في بيع البترول العراقي – في إطار برنامج الأمم المتحدة "البترول مقابل الغذاء"– إلى اليورو الأوروبي بدلا من الدولار الأمريكي. وقد كتب **وليام كلارك** في عام 2002 معلقا على هذا التصرف من الحكومة العراقية "أن صدام حسين قد رسم قدره بيديه". وكان القرار الأول للأمريكيين بعد سقوط بغداد هو إعادة فتح أبواب تصدير النفط العراقي والعودة إلى الدولار كعملة أساسية للتداول، برغم الخسائر التي ستكبدها منها الميزانية العراقية بهذا الإجراء وانعكاس ذلك على مخططات إعادة تعمير العراق، كما بيّن ويليام كلارك في مقاله "حرب البترو–دولار: الدولار واليورو وأزمة البترول العراقي القادمة".

بينت المعلومات التي تسربت من البيت "الأبيض" ومكتب ديك تشيني أن الإدارة الصليبية الجديدة قد دخلت معترك السياسة بغرض خلع صدام حسين من الحكم والقضاء على ظاهرة التحول من البترو–دولار إلى البترو–يورو التي كانت قد بدأت تأخذ طريقها إلى بترول العرب، كذلك فان استبدال عملة الدولار باليورو يعتبر تهديد فعلي لهدم الإقتصاد الأمريكي القوة مسيطرة على الأسواق العالمية، ومن ثم كان غزو العراق خطوة رئيسية لوقف هذا الإتجاه ورسالة تحذير لمن تسوّل له نفسه من الدول البترولية أن يقدم على إجراء مماثل.[2]

كما أقر كلارك أن مسلسل المفاعلات النووية الإيرانية الذي تصعّده الولايات المتحدة حالياً، هو سيناريو طبق الأصل على كذبة أسلحة الدمار الشامل الذي استعملته لغزو العراق، ويحتمل ترتيب المخابرات الأمريكية لسيناريو حدث "إرهابي" على غرار أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن في حجم أحداث لندن يضرب فيه هدفا معنويا، تتبعه بعض التفجيرات الصغيرة، ويكون هذا ذريعة لضرب إيران بأسلحة نووية تكتيكية محدودة كفيلة بالقضاء على كل مقاومة يمكن أن تبديها، كما أشارت إليه العديد من المقالات الأخيرة التي

---

[1]– خالد مجد الدين، **سياسة البترودولار الامريكية تحت التهديد**، (اطلع عليه في2015/05/19 على الساعة 22:15) على الرابط:

/http://www.egynews.net/

*– **وليام كلارك**، متخصص في أبحاث الإقتصاد البترولي وعملاته، وفائز بعدة جوائز في هذا المجال، وهو مؤلف كتاب "البترول والعراق ومستقبل الدولار."

[2]– طارق عبد الحليم، **البترودولار و السياسة الامريكية**، (اطلع عليه في2015/05/19 على الساعة 23:30) على الرابط:
http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-171

تناولت استعدادات البنتاجون لهذا الهجوم، وهو الأمر الذي أشار إليه عدد من الساسة الأمريكيون في الآونة الأخيرة لتهيئة الرأي العام الأمريكي والعالمي لمثل هذا الحدث.

يقول "ليام هاليجان "Liam Halligan وهو كاتب عمود بصحيفة التلغراف البريطانية: "الخطر الحقيقي لتوثيق العلاقات الصينو-روسية، ليس ضرب شبه الوئام بين الصين والولايات المتحدة، والذي يمكن أن يهدد طرق الملاحة لإمدادات الفحم والغاز الطبيعي المسال الهام المتجه إلى الصين، ولكن تأثيره الأكبر على الدولار الأمريكي".[1]

يبقى الدولار في الوقت الراهن العملة المفضلة للبنوك المركزية، وفي نفس الوقت نجد أن السيناريو الذي يتوقعه "هاليجان" قد بدأ يستجمع قوته ويظهر بجلاء، ففي شهر يونيو 2013، اتفقت الصين مع البرازيل بشأن مبادلة العملة بنحو 29 بليون دولار في إطار محاولة لتعزيز اليوان الصيني كعملة احتياطية، كما وقعت البنوك المركزية الصينية والروسية في وقت سابق اتفاق آخر على مبادلة "يوان" مع "الروبل" لمضاعفة التجارة بين البلدين.

يقول محللون أن الصفقة التي تمت بقيمة 150 مليار دولار أمريكي، هي واحدة من 38 اتفاقية وقعت في موسكو، وتمثل الطريق لروسيا للابتعاد عن المناطق التي يهيمن عليها الدولار الأمريكي.

لكن "جيم ريكاردز" مدير محفظة في مجموعة "شور الغربية" للاستثمار بالولايات المتحدة، يرى أن هذه الأعمال لا تعني نهاية الدولار والهيمنة العالمية للعملة الأمريكية، لكن يجب أن يؤخذ هذا في سياق العديد من الإجراءات الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إحباط المملكة العربية السعودية من السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران، وشهية الصين النهمة للذهب، وهذه الإجراءات هي خطوات ذات مغزى تأخذ العالم بعيدا عن الدولار ".[2]

المطلب الثاني: الدوافع الأمنيّة.

قامت الولايات المتحدة بحماية مصالحها النفطية وضمان تدفق النفط بنظام وحجم معين وسعر مناسب ورسخت أمنها لأجل طويل بعد حرب الخليج الثانية سنة1991، كما ظلت المصلحة الأمريكية في ضمان أمن إسرائيل وإدماجها في الشرق الأوسط عضوا مسيطرا بصفتها قوة إقليمية كبرى، تعمل أمريكا على تحقيق

[1] - خالد مجد الدين، مرجع سابق.

[2] - خالد مجد الدين، مرجع سابق على الرابط http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-171 .

هذه المصلحة عن طريق مساعيها الحثيثة في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال التحكم في مساراته وأبعاده ونتائجه المتوقعة، كما أدت المتغيرات الدولية إلى حصر ما بقي من مظاهر الصراع ومشكلاته في عملية التفاوض الثنائي ومتعدد الأطراف التي انطلقت في مؤتمر مدريد للسلام 1991، وهي عملية تشرف عليها وتديرها الولايات المتحدة.[1]

من جهة أخرى، فإن تطورات العملية السلمية وانكماش التهديدات الخارجية، أدت إلى بدء تبلور ما يصفه البعض بالتهديد الداخلي، الناتج بالضرورة عن ضعف التماسك في بيئة المجتمع الإسرائيلي الداخلية، وتضاؤل الخطر الخارجي الذي كانت تلتف حوله مختلف المذاهب والتيارات في إسرائيل.

إذ يتمثل التهديد الفعلي الأكثر إلحاحا في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي فيما يوصف "بالإرهاب الديني" الناجم عن الأنشطة التي تمارسها الجماعات ذات التوجه الإسلامي مثل: حركة (حماس) في فلسطين وحزب الله في لبنان؛ وقد بدأت إسرائيل بالتنبيه إلى مخاطر ما أسمته بالأصولية الإسلامية، بوصفه الخطر الجديد الذي ينطوي على تهديد الأمن الدولي بأسره، ليس فقط أمن إسرائيل والشرق الأوسط، بالإستناد إلى امتداد هذا الخطر من منطقة الشرق الأوسط إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وصولا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما زاد من إدراك إسرائيل لهذا التهديد؛ وقوع سلسلة من أعمال التفجير المضادة لأهداف إسرائيلية داخل وخارج الأراضي المحتلة سنوات 1948 و1967.[2]

في حقيقة الأمر فإن التضخيم الإسرائيلي لهذا التهديد كان في الأساس رغبة الإدارة الإسرائيلية توظيف هذه الظاهرة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية والأمنية، لاسيما أن مواجهة "الإرهاب" تمثل الركيزة الرئيسية في المسعى الإسرائيلي الرامي إلى بلورة إستراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى للتصدي للجماعات الإسلامية، خاصة بعد تفجيرات نيويورك و واشنطن في 11 سبتمبر 2001، ما يساعد إسرائيل في الحصول على دور إقليمي جديد في الشرق الأوسط لتعويض ما فقدته من مكانتها الإستراتيجية المتميزة في السياسة الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط عقب انتهاء الحرب الباردة، فضلا عن أن هدف التصدي للإرهاب سوف يمكن إسرائيل من الحصول على مساعدات عسكرية أمريكية وأوروبية، وكذا كسب التعاطف والتأييد في أوساط الرأي العام الأمريكي والأوروبي.

بالتالي فإن تعزيز أمن إسرائيل وضمانه وإقامة علاقات ديبلوماسية مع النظام الجديد في العراق هو الهدف والمصلحة الأساسية لإسرائيل، بذلك يتحقق الشق الأكبر من عملية التطبيع الإسرائيلي مع القوى

[1]- خلود الأسمر، **انعكاسات التطورات الإقليمية و الدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005) ، ص 72.

[2]- المرجع نفسه، ص 73.

الرئيسية في المنطقة العربية، هكذا يكون الغزو الأمريكي للعراق قد حقق مصلحة إستراتيجية للكيان الإسرائيلي؛ فغزوها أدى إلى الإطاحة بنظام معادي لإسرائيل وتعويضه بنظام موالي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل طبعا.

كذا التخطيط للإبقاء على وجود عسكري أمريكي دائم في العراق، ثم إن خروج العراق من معادلة الصراع سيحدث تغيرا في ميزان القوى في الصراع العربي – الإسرائيلي، تطبيقا للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية المشتركة التي تقوم على: "أن حل الصراع العربي– الإسرائيلي إنما يبدأ من بغداد لا من فلسطين، وذلك عبر التخلص من النظام العراقي وما سيحدثه من تداعيات في المنطقة بأسرها".

بعبارة أخرى فإنّ حل الصراع العربي الإسرائيلي لا يأتي عبر الانخراط في عملية تسوية عربية إسرائيلية على طريقة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" وإنما يتطلب أولا تغيير معالم خريطة الشرق الأوسط نفسها على نحو يغير قواعد اللعبة ذاتها، خاصة أن أحداث 11 سبتمبر جعلت من خطاب التشدد مقبولا بدعوى حماية الأمن القومي الأمريكي، حيث نجحت إسرائيل في جعل المقاومة العراقية تصنف ضمن الإرهاب ولا يمكنها التفاوض مع الإرهاب، كما بدا الربط واضحا في التزامن الفعلي لضرب العراق في صيف 2002 وبين شروط الرئيس بوش الابن لاستئناف عملية التسوية الفلسطينية ممثلة في الإطاحة بالرئيس "ياسر عرفات".[1]

المطلب الثالث: الدوافع السياسيّة.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الطاقة هي المصلحة الأولى لها في الشرق الأوسط، فالمنطقة تحوي الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، بالتالي ستواصل رصدها لرأس مالي وعسكري كبير لحماية هذه المصالح، وكذا ضمان تحكمها بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية، وسعياً منها الى تحقيق هذه الغاية، ستحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري في الخليج العربي، وكذلك على تحالفاتها العسكرية مع العديد من دول الخليج العربية.

كما يعتبر التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل، التهديد الإرهابي والتطرّف من العوامل الهامة التي تدعم بقاءها في المنطقة. كما أن الوقوف في وجه هذا التهديد سيتطلب استمرار الدعم السياسي

[1]– ليلى مداني، **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 86.

والعسكري للعديد من الدول في العالمين العربي والإسلامي، وتعاوناً أمنياً وإستخباراتياً وثيقاً معها، وحذراً إزاء عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

بالنسبة للقوى العالمية الأخرى – أوروبا، روسيا، الصين والهند– نجد أن لها أدوارا متنامية في المنطقة:

1.أوروبا:

تعتمد أوروبا على التدفق النفطي من منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تحرص على تعزيز صادرات الغاز منها لإضعاف قبضة روسيا الخانقة على إمدادات الغاز إليها. وهي تستفيد من الوجود الأميركي في المنطقة، تريد بناء نظام نقل النفط والغاز عبر تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تشاطر الولايات المتحدة تخوفها من خطر التطرف الإسلامي في المنطقة؛ وقلدت في ذلك المقاربة الأميركية من حيث التركيز على النهجين الأمني والاستخباراتي.[1]

2. روسيا:

بدأت قدرات موسكو تتبدد من الشرق الأوسط خلال حقبة التسعينات، قبل أن يعيد فلاديمير بوتين روسيا إلى الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسة في المنطقة، فقد جدد دعمه العسكري للحليف التقليدي سوريا، لكنه بنى أيضاً شبكة واسعة من العلاقات مع إيران، تركيا، إسرائيل، المملكة العربية السعودية، قطر ومصر. تسعى روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كل من صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية. مع ذلك لا نجد لديها ذاك الطموح أو القدرة الكافية على تحدي الوجود الأميركي في المنطقة، فهي تركز بدلاً من ذلك في هيمنتها على منطقة القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى. كما تشاطر روسيا الولايات المتحدة الخوف من التطرّف الإسلامي، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ما قد

---

[1]– بول سالم ، **تنافس القوى الكبرى على مستقل الشرق الأوسط**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،أفريل2010،(اطلع عليه في 2015/05/26 على الساعة 15:45) على الرابط:
http://carnegieendowment.org/2010/04/15/

يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية وإلى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس.[1]

4. الصين:

تكتسب الصين نفوذا متزايدا في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها قوة شيوعية، دعمت الصين حركات التحرر في المنطقة، لكن نفوذها كان أقل بكثير من النفوذ الروسي. حاليا، كقوة رأسمالية ضخمة تفوقت الصين على روسيا كثيراً، وهي تلحق بركب الولايات المتحدة على صعيد النفوذ الاقتصادي. تعتمد الصين بشدة على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي. ولهذا الغرض نجحت في بناء علاقات مع جميع الدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط، من المملكة العربية السعودية إلى إيران، قطر، السودان واليمن لتأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة.

كما تمتنع الصين عن إغلاق أي من هذه المصادر لإرضاء المطالب الأميركية، كما أنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية. لم يعد لدى الصين خط سياسي أو إيديولوجي تطرحه في المنطقة، على الرغم من تخوفها من التطرف الإسلامي إلا أنها لا ترى ذلك يصل إلى درجة دعمها عملاً عسكرياً أو عقوبات قوية ضد إيران أو أي دولة أخرى في المنطقة. ستواصل الصين التركيز على النمو الاقتصادي وتفيد من دور أميركا العالمي للحفاظ على التجارة العالمية والاستقرار.[2]

بالتالي نخلص القول من خلال هذه المعطيات على أنّ المنطقة بتنوعها وتعدد مميزاتها الجغرافيّة، الحضاريّة والاقتصاديّة، وفي ظل سعي العديد من القوى الكبرى في العالم لترتيب مصلحة في المنطقة، إلاّ أنّ الولايات المتحدة هي المتدخل الخارجي الرئيسي في منطقة من دون وجود حد كبير أو مباشر من قوى صاعدة أخرى سواء ذات طبيعة إقليمية أو عالمية.

[1]– بول سالم، مرجع سابق.

[2]– بول سالم، مرجع سابق.

المبحث الثالث :السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

– دراسة في الإستراتيجيات –

المطلب الأول: أساليب التدخل غيّر مباشرة.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكيّة مجموعة من الأساليب غير مباشرة في سياستها الخارجيّة لتحقيق مصلحتها، وتختلف حسب طبيعة الغرض فمنها الأساليب الصلبة (القوات العسكريّة) ومنها الليّنة في الجانب الاقتصادي، لكن باستخدام الشرعيّة الدوليّة.

اولا: الأساليب الاقتصاديّة.

1 . مشكلة التبعيّة في المنطقة.

بعد أن حصلت الدول على الاستقلال عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، استدعى الأمر ظهور مفهوم جديد مبدأ تقرير المصير الاقتصادي للدول، والذي يعتبر استعمار غير مباشر، أساسه السيادة الدائمة على المصادر الطبيعيّة كتعبير عن فكرة دفاعية لمواجهة المفهوم الاستعماري التقليدي، والاعتماد على الغير، و الذي ظل عديم المعنى طالما كان المستثمرون والمستعمرون يسيطرون على المصادر الطبيعية من خلال امتيازات تخرق سيادة الدولة، ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية.[1]

يعتبر القرار رقم: 523 الصادر01/12/ 1952الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، كأولى النتائج التي سعت لها الدول النامية الفقيرة حديثة الاستقلال(دول الشرق الأوسط)، للفلول من التبعيّة والتحكم في المصادر الطبيعية.[2]

فقد عملت الدول المسيطرة على النظام العالمي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكيّة مبدأ السيادة المطلقة، واعتبرت السيادة الإقليمية هي صفة قانونية من صفات الدول، إلا أنّها مقيّدة بالواجبات والالتزامات التي تفرض على الدول من قبل القانون الدولي، والضرورات الاقتصاديّة والسياسية الناشئة عن الاعتماد المتبادل بين الدول المتزايد في المجتمع الدولي.

---

[1]– احمد عبد الرازق خليفة السعيدان، **القانون والسيادة وامتيازات النفط، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 29،
ط 1، 1996، ص، 114.

[2]– المرجع نفسه، ص 115.

على الأغلب فإن تلك المناطق التي تبرم فيها الصفقات تقع في دول تعاني من الاضطرابات السياسية والتوترات الاجتماعية والعرقية .وما يجري هو اتفاق بين(مستثمرين)، وبين حكومات تلك الدول مقابل مبالغ معينة تدفع في العادة مقدما، فالجهات الموقعة من الطرف الآخر ليست واثقة من بقائها في السلطة لتحصد الريع المتحقق من هذه الصفقات، وفي الغالب فإنّ هذه الصفقات تتم في غرف مغلقة وبعيدا عن الهيئات التشريعية في الدول المستضيفة للاستثمار الجديد.

2. الأدوات المستعملة:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلاتها وضمان هيمنتها على مجموعة من الأدوات الاقتصاديّة كنوع من المزيج بين القوة الصلبة والقوة اللينة، من بين هذه الأدوات الاقتصاديّة نذكر منّها:

2-1 منظمة التجارة العالمية:(WTO)

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكيّة من خلال هذه المنظمة و الدور الذي تقوم به في تكريس ظاهرة الهيمنة الاقتصادية وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي.

جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالميّة عقب الانتهاء من جولة أوروغواي عام 1996، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي المنظمة على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب إذ زاد من تحكم الشمال المنتج بأكثر من87% من واردات العالم و 94% من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسية العابرة للحدود والقوميات لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي التي ركزت على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، وصار فرضا على دول الجنوب الانضمام للمنظمة، وكان من الطبيعي أن تتأثر اقتصاديات دول الشرق الأوسط بالمنظمة التي ظهر معها العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه اقتصاديات دول الجنوب بما فيها اقتصاديات دول الشرق الأوسط، كمكافحة الإغراق في السلع المستوردة، وتنظيم التجارة العالمية على أساس فرض الضرائب على الاستهلاك.

وقد أدى قيام منظمة التجارة العالمية إلى تغيير ملامح الاقتصاد العالمي، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد كبير من الدول، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية دون أي اعتبار لسيادة الدول.

وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصادها من المنافسة الحادة، وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة،[1] وقد كرست هذه المنظمة حدة العلاقة الغيّر متكافئة بين الشمال المصّنع، حيث تنتج أطراف الثالوث التي تشكل دعائم الاقتصاد العالمي (أميركا الشمالية، أوروبا، اليابان) حوالي 87%من الواردات العالمية وأكثر من94% من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة، والجنوب الذي مازالت أغلب بلدانه تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية الخانقة وعدم الاستقرار السياسي، كما ينظر كثير من الباحثين إلى المنظمة على أنّها جهاز جديد لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة، من خلال جعلها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الأورغواي وللنظام التجاري المتعدد الأطراف.[2]

2-2. مؤسسات بريتون وودز: *

وضع خبراء الاقتصاد في النظام العالمي المبادئ الجديدة لإدارة الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وقاموا بتأسيس مجموعة من البنوك والمؤسسات المتكاملة لنظام التحكم العالمي.

فبعد مناقشة مطولة بين الخبراء الأمريكيين والبريطانيين نظمت الولايات المتحدة مؤتمرا في(بريتون وودز) وهي قرية صغيرة في(نيوهامشر) وفي هذا المؤتمر الذي حضرته 44 دولة منها الاتحاد السوفيتي(سابقا)

تم تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وهم الحجر الأساس لما يعرف اليوم بمجموعة البنك الدولي، كما أصبح عرفا أن يطلق على صندوق النقد الدولي والبنك، والبنك الدولي للتعمير والتنمية.[3]

2-3 صندوق النقد الدولي:

---

[1]– عبد المنعم محمد الطيب، **الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة**، ورقة عمل مقدمة في المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا، 1999، ص 80.

[2]– رمزي زكي ،**العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي**، (د ب ن،: دار المستقبل العربي، 1999م)، ص 85.

[3]– محسن أحمد الخضيرى، **العولمة .. مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللاّدولة**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط.1، 2000م)، ص 49-74.

* **مؤسسات بريتون وودز**: تضم صندوق النقد الدوليIMF، والبنك الدولي WB، من جهة من منظمة التجارة العالمية WTO من جهة ثانية، والشركات العابرة للحدود والقوميات من الجهة الثالثة.

يسهم صندوق النقد الدولي في دعم اتجاهات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وتحقيق مزيد من الدافع والحافز لدى الدول على الخضوع الطوعي لهذا النظام، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه الرئيسة المتمثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدوليّة.[1]

2-4 البنك الدولي:

لقد تطورت وتوسعت أنشطة البنك الدولي إلى الدرجة التي أصبح ينظر إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسة يطلق عليها مجموعة البنك وهي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والرابطة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية .وتعمل هذه المؤسسات معا على تحقيق الهيمنة الاقتصادية على العالم من خلال إحداث تغيرات أهمها زيادة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا، وزيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية، وزيادة استقطاب المشروعات للرؤى الابتكارية الغربية.[2]

ثانيا: الأساليب العسكريّة.

1. العقيدة الأمنيّة: مبرّر للتواجد العسكري.

كانت أولى متطلبات المرحلة الجديدة هي إيجاد ايديولوجيا تبرر التدخل وعودة العلاقات الاستعمارية وشبه الاستعمارية في مناطق مختلفة من العالم، حيث لم تعد الايدلوجيا والعقيدة التي بررت الاستعمار قديما تفي بالغرض، فقد " نظر الاستعمار لنفسه فترة طويلة على أنه حركة إعمار لمعمورة عتيقة، وتحضير لسكان أصليين يحتاجون للمساعدة، وكان الاستعماريون الأوائل يعتقدون أن عملهم هو عمل أخلاقي تماما، يواكب التاريخ ويعبر عنه وكان مصطلح المدنية الغربية يعبر عن الحركة الاستعمارية، ومصطلح البربرية يستخدم لوصف السكان المستعمرين أو الأصليين.[3]

لكن بعد أن تمت عملية تصفية الاستعمار في الشرق الأوسط وتنامي الشعور الوطني في الدولة الوطنية الرافض للاحتلال والتدخلات الخارجية، أصبح ضروريا إيجاد أغطية لتبرير الموجة التوسعية الحالية للنظام

---

[1]– محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 58.

[2]– برهان غليون، "**مصير الصهيونية بعد قرن من ولادتها**"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد75، سبتمبر1998م، ص 48.

العالمي، وما يرافقها من العنف الدامي، تطلب ذلك بناء ايديولوجيا إضافيّة للقيام بالمهمة، تسمح بالتغطية على العنف والتدخل العسكري والسياسي والاقتصادي في دول ذات سيادة معترف بها وفقا للقوانين الدوليّة.

وبمقتضى ذلك تم الانتقال من منطق عدم اللامبالاة بالسكان الأصليين وحقوقهم التي غيبها الاستعمار القديم، إلى منطق جديد يقوم على تشويه صورتهم والحط من قدرهم، ونفي قيمهم الإنسانية ودينهم وثقافتهم ووصفهم بالإرهاب وكره الحضارة، كل ذلك لتدبير إيقاع الأذى بهم وسلبهم ثرواتهم وحقوقهم السياسيّة في الحرية والديمقراطية، هذه العقيدة والإيديولوجيا الجديدة التي رافقت المشروع الأمريكي للسيّادة العالمية هي:" عقيدة نظامية عنصريّة" بمعنى أنّ التقليل من وزن شعوب الشرق الأوسط والتشهير بثقافتهم وحضارتهم وهي الوسيلة الوحيدة للتغطية على لا أخلاقية التدخل في المنطقة.[1]

وتأكيدا لهذه السياسات فقد دعا وزير الأمن الداخلي الأمريكي (مايكل شيرتوف) إلى شرعنة* حق الدول في مهاجمة أخرى إذا كانت توفِر ملاذاً آمناً لإرهابيين، حينما حاول شيرتوف خلال مشاركته في منتدى نقاش حول الديمقراطية في البرلمان البريطاني، تقديم تعريف واسع لحق الدفاع عن النفس، وقال إنّ القانون الدولي يجب أن يوفر غطاء لدولة تحتاج إلى ردع خطر إرهابي محتمل في الخارج يستهدفها، حتى ولو كان ذلك يعني تنفيذ ضربة استباقية.

2. أدوات التدخلات الأمريكيّة:

2-1. القوات العسكرية الأمريكيّة.

لا شك أن متطلبات الحقبة الجديدة لمشروع السيادة العالمية هي إعادة انتشار القوات العسكرية الأمريكية وحلف الناتو في الشرق الأوسط، وإدخال تعديلات جوهريّة على طريق عمل القوات العسكريّة بحيث تكون أكثر فعاليّة لخدمة سياسات الهيمنة والسيطرة، وإعادة هندسة المنطقة الشرق الأوسط، كضمانة لاستمرار الهيمنة الأمريكية ليس للعقد الحالي فقط بل على مدى القرن الحادي والعشرين. فالقوات الأمريكية في الوقت الحالي تتمتّع بشبكة واسعة من التسهيلات العسكرية التي تتيح لها التواجد أو التحرك في أراضي وأجواء ومياه معظم دول الشرق الأوسط في ظل متغيرات تؤكد أن هذا الوضع سوف يستمر لفترة طويلة قادمة.[2]

[1]– برهان غليون، مرجع سابق، ص 50،49.

[2]– محمود خليل، **إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق**، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003م، ص 3.

كما أن التوجهات الأمريكية المتعلقة بما يوصف بأنه أوسع عملية إعادة انتشار لقواتها المتواجدة بالخارج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تُشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط سوف تحتل الموقع الذي احتله سابقا غرب القارة الأوروبية أو شرق آسيا خلال حقبة الحرب الباردة.[1]

2-2. قوات حلف الناتو العسكرية فاعل جديد في الشرق الأوسط.

المتابع للتوجهات السياسية للنظام العالمي بعد الثورة البترولية بالانقلاب الجيبولتيكي/الاستراتيجي في مطلع الثمانينيات، حلف الناتو أصبح الذراع الأساسية لتحقيق تلك المصالح الاستراتيجية للدول الغربيّة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، في زمن العولمة السياسية والاقتصادية، ليحولها إلى من خلال صياغات مرنة للتعامل، لتعود فكرة الاستقرار الأمني أولا إلى واجهة الوسائل والأدوات التي يستخدمها الحلف.[2]

ويرتكز تدخل الناتو في الشرق الأوسط على عدّة محاور، كما يمتلك وسائل وآليات تمكنه من تطبيق سياسة التطويق، ومنها :

- استمرار الحوار المتوسطي الذي يضم -إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي- سبع دول من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب، وتونس.

ويتناول هذا الحوار موضوعات تهم دول الناتو مثل: الإجراءات المتعلقة بالطيران، أمن الحدود، مكافحة الإرهاب، الإصلاح العسكري، التخطيط لحالات الطوارئ المدنية، بالإضافة إلى المناورات العسكرية، والتدريب والتعليم.

- أمّا المحور الثاني فيتعلق بمبادرة إسطنبول(تركيا) للتعاون، والتي طرحت في جويلية 2004، وتركز على إقامة علاقات تعاون مع بلدان الشرق الأوسط، عن طريق طرح مبادرات تتعلق بالتدريب المشترك،

---

[1]- محمد عبد السلام، **الخارطة الجديدة للانتشار العسكري الأمريكي**، موقع سوس انفو، سويسرا، (اطلع عليه يوم:2015/04/17 على الساعة20:00)على الرابط:
http://www.globalsecurity.org/military/facility/centcom.htm

[2]- جمال حمدان، مرجع سابق، ص 4.

مكافحة الإرهاب، والإصلاح العسكري، فضلا عن خلق آلية مناسبة يتم من خلالها مشاركة دول الشرق الأوسط مع قوات حلف الناتو في عمليات مشتركة في مناطق التوتر الدولي التي يشارك فيها الحلف.[1]

ثالثا: الأساليب السياسيّة.

تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية الأدوات الناعمة وغير العنيفة، في تدخلها السياسي في منطقة الشرق الأوسط يأتي ذلك بعد تعثر التدخل العسكري في تحقيق الأهداف نظرا للارتفاع تكلفته، حيث صرّح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية الأسبق في حديث أجرته معه مجلة (دير شبيغل الألمانية):

"**لقد تغيرت طبيعة الصراعات. إن صراعاً كبيراً الآن بين الولايات المتحدة والصين، كفيل بتخريب البلدين ووضعهما خارج السياسة الدولية. لذلك فإني لا أرى أية إمكانية لنشوب حروب بين القوى الكبرى: الولايات المتحدة، روسيا، الصين، لأن الأزمة المالية العالمية الحالية لا تدع أي مجال لتخصيص موارد مهمة للجيوش العسكرية. ولذلك فأنا متفائل اليوم أكثر من أي يوم مضى بانتهاء عصر الحروب**".[2]

ومن هنا تكتسب الآليات والأدوات السياسية أهمية خاصة، فالأدوات السياسية إما أن تكون مواكبة للحرب والعنف، أو بديلا عنها، خاصة عندما تعجز الجيوش عن تحقيق الأهداف، كما هو حصل في العراق وأفغانستان، وكما هي رؤية كيسنجر في انتهاء فكرة الحرب بين الدول الكبرى.

1. مظاهر التدخل السياسي في المنطقة:

من أهم مظاهر التدخل السياسي الأمريكي الولايات في المنطقة هو تغيير طبيعة النظم السياسية الاستبدادية، التي لا يرضى عنها النظام العالمي لأنها تمارس سياسة مضادة لمصالحه الاستراتيجية وقد صاغ خبراء السياسة الأميركية نظرية متكاملة عن تغيير النظم السياسية، وحاولوا عبثاً إضفاء الشرعية على هذه العملية من خلال منهج انتقائي لقواعد القانون الدولي، وكأنها دفاع عن النفس كما ينص على ذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

---

[1]– أحمد السيد تركي، **الناتو.. ذراع جديدة لتطويق الشرق الأوسط**،(اطلع عليّه يوم:2015/04/22 على الساعة:22:00)على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid

[2]– سمير التنير، **كيسنجر: لا حروب بعد اليوم!**، صحيفة السفير، العدد11375، 02أوت 2009، عن " مجلة دير شبيغل"

ونظرية حق التدخل السياسي تتمثل في فرض الديمقراطية بالقوة، من خلال استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية. وقد باشرت الولايات المتحدة الأميركية هذه الاستراتيجية -خصوصاً من خلال مشروعها (الشرق الأوسط الكبير)- الذي مورست من خلاله ضغوط شتى على دول الشرق الأوسط.[1]

كما أعطت الحق لنفسها آلية المراقبة الدائمة ليس فقط لسياسات الحكومات في العالم الثالث عموماً، وفي دول الشرق الأوسط خصوصاً، ولكن أيضاً لحركات الشعوب، ولأنساق القيم التي تتبناها، وللاتجاهات السائدة فيها. وهذه المراقبة لا تجري بغرض المراقبة فقط، ولكنها تتم بغرض عقاب حكومات الشرق الأوسط، بل وعقاب شعوبها مباشرة من خلال تدخلات مخططة ومدروسة تتعلق بتغيير عقائدها الدينية وفي مقدمتها الإسلام، وطبعه بطابع يتفق مع استراتيجيات الهيمنة والسيطرة على المنطقة.[2]

المطلب الثاني: أساليب التدخل المباشرة.

"**على مدى عقود من الزمن، انتهجت الولايات المتحدة العمل على مجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقة، هي مكافحة الإرهاب، وقف انتشار الأسلحة النووية، ضمان حرية حركة التجارة، ضمان امن المنطقة، الدفاع عن أمن إسرائيل و السعي لسلام عربي إسرائيلي.**" كان هذا ما أعلن عنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في كلمته في 19 ماي 2011؛ والذي أكد بشكل مختصر ودقيق على الأهداف التي سعت واشنطن إلى تحقيقها طوال الفترات السابقة في المنطقة، التي من أهم ما ميزها: تركيزها على النهوض بمصالحها الجيوسياسية، انتهاجها لتحقيق ذلك الإبقاء على أسطولها وقواعدها وانتشار قواتها في المنطقة، كذا تقديمها لمصالحها الاقتصادية وهو ما ضمن لها امتياز الوصول بحرية إلى مصادر الطاقة في المنطقة؛ كان هذا ما ارتأينا بدورنا إبرازه في هذا المبحث المعنون بآليات التدخل المباشرة.

أولا: الحروب و العدوان:

في ظل نظام عالمي أحادي القطبية، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن من حقها قيادة النظام العالمي الجديد، في مقابل النظام القديم الذي تنافست على زعامته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(سابقا)، إذ و بعد سقوط هذا الأخير اتخذت واشنطن من نشر مبادئ الديمقراطية، والمطالبة باحترام الحريات، وحقوق الانسان مبررا للتدخل في شؤون الدول المعادية لها بشكل عام، وشؤون دول العالم الثالث

[1]- السيد يسين، **الاستعمار الجديد: آليات المراقبة والعقاب**، جريدة الاتحاد الإماراتية، الخميس 06مارس 2008م 53 .ص ،

[2]- نفس المرجع، 55ص.

بشكل خاص، سعيا منها نحو إجبارها للسير في الفلك الأمريكي، وقيامها بتنفيذ السياسات الأمريكية، منتهجة في ذلك نهجا جديدا في محاولة الهيمنة على العالم.

كانت حرب عام1948م، حرب إقامة الكيان اليهودي في فلسطين افتراضيا وتثبيت للقاعدة اللوجستية "إسرائيل" كقاعدة لحماية النفط العربي والإقليمي والعروش المرتبطة به. وكانت حرب 1956م حرب انتقال ملكية هذه القاعدة الاستعمارية اللوجستية من تبعيتها لبريطانيا إلى التبعية الأمريكية والحقيقة أنها كانت استكمالا للحرب العالمية الثانية، أي بمعنى آخر استيلاء أمريكا على إرث الحلفاء الاستعماري وتصفية وجودهم من الشرق الأوسط ككل.[1]

كما كانت حرب 1967م معقدة الارتباطات إقليميا ودوليا، لكنها كانت بداية العمل الأمريكي الاستراتيجي لإخراج السوفييت من المنطقة واحدة من أهم أهدافها، وفقا لآليات الحرب الباردة، لكن صمود النظام المصري آنذاك أفشل تماما تحقيق هذا الهدف. كانت حرب 1973م أكثر تعقيدا له هي الأخرى، وكانت أيضا وفق آليات وقواعد الحرب الباردة والتي جاءت بعدما تم تثبيت قواعد النظام السياسي الجديد في مصر، الذي نجح في إخراج السوفييت من مناطق العمليات. ثم كانت حرب 1982م، مواجهة مباشرة بين الأمريكان والسوفييت، عبر سوريا وإسرائيل على أرض لبنان.

ارتبطت هذه الحرب في التغيير الحاد على الأرض في منطقة الشرق الأوسط المرتبط بانهيار نظام الشاه في إيران، حيث كان الانهيار فاتحة لتراجع أمريكي وإسرائيلي تابع له في هذه المنطقة النفطية شديدة الحيوية تصاعديا، نجح الأمريكيون في هذه الحرب من إخراج السوفييت من لبنان عبر قصفهم المركز لقواعدهم في الشمال والبقاع، وفشل الإسرائيليون في الوصول إلى حسم عسكري يفتح طريق دمشق أمامهم سواء عبر فرض السلام على سوريا، أو عبر إسقاط النظام كخيار محتمل، كما إن حرب 1982 لها أعماق وأبعاد وتداعيات وآثار ونتائج تعادل الحروب العربية الإسرائيلية السوفييتية الأمريكية السابقة كلها. [2]

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأنظمة السياسية غير الديمقراطية التي لاتراعي الحريات، لابد وأن تفشل في إدارة أمور بلادها، وأن تصبح بيئة مناسبة لتنامي الأفكار المتطرفة في عدائها لأمريكا وللغرب

---

[1]– زياد هواش، **الشرق الأوسط..سيناريوهات الحرب**، مصر، المركز الأمريكي للنشر الإلكتروني،2014،(اطلع عليه في 2015/05/25 على 04:53) على الرابط: http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/zeaiad%20hawas.html

[2]– زياد هواش، مرجع سابق.

وصولا إلى ردود فعل عنيفة وصفت بالإرهابية، موجهة للإضرار بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة الموالية لها. لذلك ظهر هدف محاربة الإرهاب كهدف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، تضمن العديد من الإجراءات التي يجب على الدول العربية القيام بها، كان من أهم هذه الإجراءات الإصلاح السياسي وتطبيق مبادئ الديمقراطية والحريات. فكان غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإسقاط نظام الحكم فيه، بدعوى محاربة الإرهاب، والدكتاتورية، والاستبداد، ونشر الديمقراطية، حيث اعتبرت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية في إدارة جورج بوش الابن إسقاط نظام صدام حسين فاتحة نظام عالمي جديد، عنوانه الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ بالطبع حسب المنظور و المقاييس الأمريكية.[1]

ثانيا: إثارة النزاعات الداخلية.

مارست واشنطن في منطقة الشرق الأوسط ضغوطا على الأنظمة العربية لتنفيذ سياساتها، مشهرة في وجه تلك الأنظمة مقتضيات التحول الديمقراطي، وسجل حقوق الإنسان، في الوقت الذي كانت تغض فيه الطرف عن الممارسات اللاإنسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، التي تقوم بها إسرائيل اتجاه الفلسطينيين والعرب، مما ولد نقمة على ازدواجية سياساتها في المنطقة.

كما دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي، وبالنظم السلطوية في المنطقة؛ خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة، تجلى هذا في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، واحتلال العراق ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، و محاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان و حتى النظم "المعتدلة" تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.[2]

من جهة أخرى بدأ التصاعد في نفوذ قوى إقليمية صاعدة مثل إيران و تركيا يؤثر بشكل ملحوظ في العالم العربي؛ فبالنسبة لإيران، فقد تولت زيادة المعسكر المناوئ لسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات راديكالية، مثل نظام الأسد في سوريا، حزب الله في لبنان، حماس في فلسطين، والتمرد

---

[1] – عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي(2010–2011)**، رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص 22.

[2] – علي فايز يوسف الذلابيح، **توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003–2011**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 121.

الحوثي في اليمن والشيعة في البحرين مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة بين المعسكر الراديكالي بريادة ايران، سوريا والمعسكر المعتدل بريادة مصر والسعودية، المدعوم من الولايات المتحدة.

تسعى الولايات المتحدة بشكل مكثف إلى تركيز جهودها لتحويل النظم الحاكمة في دول إقليم الخليج إلى النمط الديمقراطي الغربي والقضاء على الحركات المناهضة له، هذا السعي بالطبع من اجل تحقيق أمركة عالمية شاملة، وذلك بالارتكاز ظاهريا إلى مقولة" النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها وهي أكثر توجها إلى السلام والتعاون". كان من ابرز مؤشرات موجة الإصلاح والتحول الديمقراطي في الخليج والمنطقة العربية، إعادة النظر في مناهج التعليم لاسيما الديني، وتعزيز حقوق المرأة ومنحها مزيدا من الحقوق السياسية، وتفعيل المجالس النيابية، إنشاء لجان وطنية لتعزيز حقوق الانسان.

يقوم هذا التصور الأمريكي على أساس أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في "الشرق الأوسط" والحليف الاستراتيجي الوحيد الذي يجب أن تثق به "واشنطن". فالمصالح الأمريكية والإسرائيلية متطابقة إلى حد كبير؛ ومن مصلحة الولايات المتحدة توظيف أكبر قدر ممكن من رأس المال العسكري والسياسي والمالي في الدفاع عن "إسرائيل" وتعزيز قدراتها بما يعني ضرورة التوقف الأمريكي عن أخذ الحساسية العربية في الحسبان اتجاه القضية الفلسطينية، ومن ثم فان هذا التصور يفترض اعطاء اسرائيل دورا قياديا على حساب القوى التقليدية في المنطقة على غرار السعودية.[1]

عززت الولايات المتحدة شبكة وكلائها في المنطقة من خلال دعم عملائها العرب غير الديمقراطيين و تسليحهم، مقابل تأمين خدمات استراتيجية وأمنية واستخباراتية وديبلوماسية واقتصادية. سميت تلك الأنظمة من طرف الولايات المتحدة "بالأنظمة المعتدلة" بغض النظر عن نظام حكمها الاستبدادي و انتهاكاتها لحقوق الإنسان و الحقوق السياسية لشعوبها. لكن تحقيق المصلحة بالنسبة لها ظل عاملا ثابتا يفوق كل شيء، كما أصبح "إرهابيا" في نظر واشنطن كل من رفض اقتراحاتها أو مبادراتها؛ إذ هوجم أو أبعد أو تمت مقاطعته، كما أن قائمة المعتدلين والمتطرفين تتغير و تعدل بين الحين و الآخر بناءا على الإصلاحات في سياستهم

[1]– عبد العزيز شحادة المنصور، **أمن الخليج بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في الرؤى و المشروعات**، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد25، العدد 1، 2009، ص 602،601.

الخارجية، و مثال ذلك: مصر، حيث كانت عدوا من فترة الخمسينيات إلى السبعينيات، بيد أنها سرعان ما تحولت إلى عميل بعد فترة وجيزة من توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد عام 1979.[1]

يأتي ذلك في إطار تحقيق هدفين رئيسيين هما الدولة الفاشلة ثم الإكراه لتنفيذ إرادة العدو، ذلك تأكيدا لمقولة "د.ماكس ج.مانوارينج Dr. Max G. Manwaring "–الباحث و المحلل الإستراتيجي بمعهد الدراسات الإستراتيجية التابع لكلية الحرب للجيش الأمريكي– الشهيرة في محاضرته "إذا فعلت هذا بطريقة جيدة ولمدة كافية وببطء مدروس، فسيستيقظ عدوك ميتا".[2]

ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات العابرة للحدود والقوميات من أهم أدوات النظام العالمي للهيمنة والسيطرة على دول عالم الجنوب وخاصة دول منطقة الشرق الأوسط دون أي اعتبار لسيادتها، تعتبر هذه الكيانات الضخمة التي تمارس أنشطة اقتصادية عديدة أن العالم وحدة تحليلية واحدة، بمعنى أن الشركات المحلية ترى أن البلد الذي تنتمي وتعمل فيه هو عالمها، فيه تنتج واليه تعرض وتبيع، في حين يختلف الأمر بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فهو يتسع ليشمل العالم كله سواء الدول التي تقوم بالإنتاج فيها أو التي تصدر لها منتجاتها.[3]

تتميز الشركات العابرة للحدود والقوميات بكونها عملاقة وذات وزن في الساحة الدولية من منظور الإمكانيات المادية التي تحوز عليها، إذ تكفي الإشارة إلى أن الوضع المالي لبعض هذه الشركات يفوق بمراحل الوضع المالي لكثير من الدول، بل إن ميزانية إحدى هذه الشركات تزيد أضعافا عن ميزانية دولة بالكامل أو عدة دول مجتمعة.

كما يجدر بالذكر هنا أن المؤشرات الاقتصادية العالمية تعتمد في جزء منها على معدلات الأداء لهذه الشركات، وهي القوة العظمى التي تحتكر مفاتيح الإنتاج الحديث والتكنولوجيات المتطورة ورأس المال الضخم والقوة الإدارية المتميزة، وكذا القدرات التسويقية العملاقة.

---

[1]– مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي**، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع1، مارس2013، ص ص45–57.

[2]– حازم ابو دومة، مرجع السابق، ص111.

[3]–حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ والعلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر–غزة–الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص 133.

استطاعت هذه الشركات تحويل نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، التي ارتبط بها ظهور مفهوم العولمة الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، بحيث لم يعد الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة القومية وحدها، وإنما ظهور فواعل اقتصادية جديدة على غرار هذه الشركات الكبرى.[1]

توجد في الولايات المتحدة الأمريكية مراكز إدارة خمس من الشركات السبع التي تسيطر على صناعة النفط وحركته الدولية وتسيطر هذه الشركات الخمس سيطرة تامة على إنتاج وتوزيع وتسويق النفط من البلدان المنتجة إلى أوروبا الغربية ومناطق الاستهلاك الأخرى، حيث تسيطر على أكثر من ثلثي النفط الذي يدخل في الأسواق العالمية وتمثل الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط 50 % من مجموع الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية في الخارج من جميع نشاطاتها.[2]

1. الشركات البترولية العالمية المهيمنة "الشقيقات السبع":

نتيجة التنافس الكبير بين الشركات العالمية حول النفط سيطرت هذه الشركات التي سميت "بالشقيقات السبع" وهي مملوكة بالأساس للولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا، كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية، كما أن هذه الشركات تسيطر على أكثر من 70% من صناعة النفط العالمية وأكثر من 50% من ناقلات النفط وأكبرها هي من أصل أمريكي[3] ونذكرها فيما يلي:

1 . "Standard oïl of new jersey "

2- "campany Texaco oil"

3."standard oil of california"

4. "Royal Deutsch Shell"

5. "British petroleum"

---

[1]– حسن رزق سلمان عبدو،المرجع السابق، ص 134.

[2]–عبدالرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط ـ دراسة حالة الأزمة السورية 2010 ـ 2014 ـ**، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع:علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص101.

[3]– عبد الرزاق بوزيدي، نفس المرجع، ص 104.

"Secony-mobile oil" - 6

رابعا: المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

تعددت المشاريع الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الوسط، و كانت من اهم هذه المشاريع: **مبادرة تحدي الألفية (Millennium Challenge Corporation)** التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي بوش أمام بنك التنمية الامريكي في واشنطن 14 مارس 2002، **مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط (American partnership initiative with the Middle East)** والتي أعلن عنها كذلك الرئيس بوش في 9 ماي 2003 في خطابه بجامعة ساوث كارولينا**(sauth Carolina)** ، **الإستراتيجية المتقدمة للحرية(Advanced strategic freedom)** قام بوش بالإعلان عنها أمام مؤسسة الصندوق الوطني للديمقراطية في 6 نوفمبر 2003 و **مبادرة الشرق الأوسط الكبير(Greater Middle East Initiative)** والتي تعتبر من اهم المبادرات التي تم طرحها من طرف الإدارة الأمريكية[1].

1.مبادرة تحدي الألفية(M.C.C):

أعلن عن هذه المبادرة في خطاب الرئيس بوش أمام بنك التنمية الأميركي وذلك في واشنطن العاصمة في 14 مارس 2002 .وفي هذا الخطاب بادر بوش بالدعوة للإصلاح بشكل عام دون أن يربط ذلك بإقليم محدد .وأطلق الرئيس على مبادرته "تحدي الألفية "وهي عبارة عن مبادرة للعون في مجال التنمية المشروط بالإصلاح السياسي. كمادعا الدول المتقدمة إلى أن تسهم بشكل إيجابي في تنمية الدول الفقيرة بشرط أن تقوم هذه الدول بأداء ما عليها من واجبات في مجال ترسيخ قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ووعد الرئيس بوش بزيادة مساعدات الولايات المتحدة الأميركية المقدمة للدول النامية بحوالي 50%على مدار ثلاث سنوات بزيادة سنوية مقدارها 5 بلايين دولار بحلول عام2006.[2]

2.مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط MEPI:

[1] السيد يسين، **الإصلاح في الخطاب الرئاسي الأمريكي**، أوراق ثقافية، لعدد43613، ماي 2006،(اطلع عليه يوم:2015/05/20 على الساعة: 22:13)، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/155.htm

[2] – السيد يسين، مرجع سابق.

تعد مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية برنامجاً إقليمياً يساعد مواطني الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تطوير مجتمعات أكثر تعددية وتشاركية ومزدهرة. وتعمل المبادرة ضمن مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية، على تعزيز أهداف السياسة الخارجية الأميركية من خلال دعم جهود المواطنين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتمكين السياسي، وزيادة الفرص المتوفرة للنساء والشباب، ومساعدة المجتمعات المحلية على العمل جنبا إلى جنب مع الحكومات في صياغة مستقبلهم. وتؤكد أنشطة المبادرة التزام الرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيري بدعم الديموقراطية والمجتمع المدني في المنطقة، وتتبع النهج الذي وضعه الرئيس أوباما في القاهرة: "التعامل مع الشعوب والحكومات، بروح تستند على مبادئ الاحترام المتبادل، وتتجذر في الالتزام بالقيم العالمية".[1]

يقع المقر الرئيسي لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ضمن مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية في العاصمة واشنطن. وتم إنشاء مكتبين إقليميين في تونس وأبوظبي عام 2004 ليكونا بمثابة حلقة الوصل للتنسيق مع مكتب مبادرة الشراكة بواشنطن ولتقديم الدعم للبرامج والمشروعات ولمكاتب مبادرة الشراكة المتواجدة في سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2]، قدمت مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) أكثر من 600 مليون دولار أمريكي إلى أكثر من 1000 مشروع في 18 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ إنشائها عام 2002.[3]

تهدف مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) الى خلق شراكات مع مؤسسات العمل الأهالي والمواطنين لتعزيز تنمية مجتمعات تتسم بالتعددية والتشاركية والازدهار، ودعماً لهذه الأهداف فإن شركاء مبادرة الشراكة يأتون من خلفيات متنوعة تشمل المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.[4]

---

[1]– **مكتبة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية**،(اطلع عليه يوم 2015/05/24، على الساعة: 17:12) على الرابط: http://maktabatmepi.org/ar/content

[2]– **سفارة الولايات المتحدة الأمريكية القاهرة**، مصر ،(اطلع عليه يوم 2015/05/24، على الساعة: 17:35) على الرابط: http://egypt.usembassy.gov/ar/mepi.html

[3]– **سفارة الولايات المتحدة الأمريكية القاهرة**، مرجع سابق.

[4]– المرجع نفسه.

تعمل –MEPI– على التواصل مع المجتمعات المحلية لتقديم الدعم المطلوب والمساعدة الناجعة للمؤسسات المحلية من أجل الازدهار في تلك المجتمعات عن طريق بناء وتطوير أسس المشاركة والتعددية،[1] **يأتي تمويل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية الثنائية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً لدول المنطقة.**

4. **مبادرة الشرق الأوسط الكبير:**

إن مشروع الشرق الاوسط الجديد، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه بمساعدة الدول الغربية و اسرائيل من خلال اعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط مرة اخرى، يشكل مشروعا مضادا لمشروع وحدة الدول العربية.[2]

وتأتي هذه المبادرة لتبين الوسائل التي عن طريقها ستطبق الولايات المتحدة الأميركية التوجهات السابقة، وهي تعتمد في ذلك على ثلاثة توجهات هي:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.
- تشجيع إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة.
- توسيع الفرص الاقتصادية.[3]

وترصد دراسة مرصد الإصلاح العربي ردود الفعل الأولية لصدور المبادرة وهو رفضها بشكل مبدئي على المستويات الرسمية والشعبية والفكرية في العالم العربي، على أساس أن قضية الإصلاح هي قضية داخلية، وفي نفس الوقت تحفظت الدوائر الأوروبية على المبادرة .

وبعد ذلك صدرت المبادرة الأوروبية– الأميركية عن قمة الثماني في شهر جويلية التالي، مركزة على الإقناع وليس على وسائل القسر والضغط.

---

[1]– **القنصلية الأمريكية العامة القدس،** (اطلع عليه يوم 2015/05/24، على الساعة: 18:25) على الرابط:

http://arabic.jerusalem.usconsulate.gov/meast_inti.html

[2]– السيد يسين، مرجع السابق.

[3]– المرجع نفسه.

هذه فكرة موجزة عن الدراسة التي أعدها مرصد الإصلاح العربي لعام 2005 عن الخطاب الرئاسي الأميركي، ويبقى أخيراً أن نعرض للكيفية التي طبقت فيها منهجية تحليل الخطاب لتقييم خطاب الإصلاح العربي.

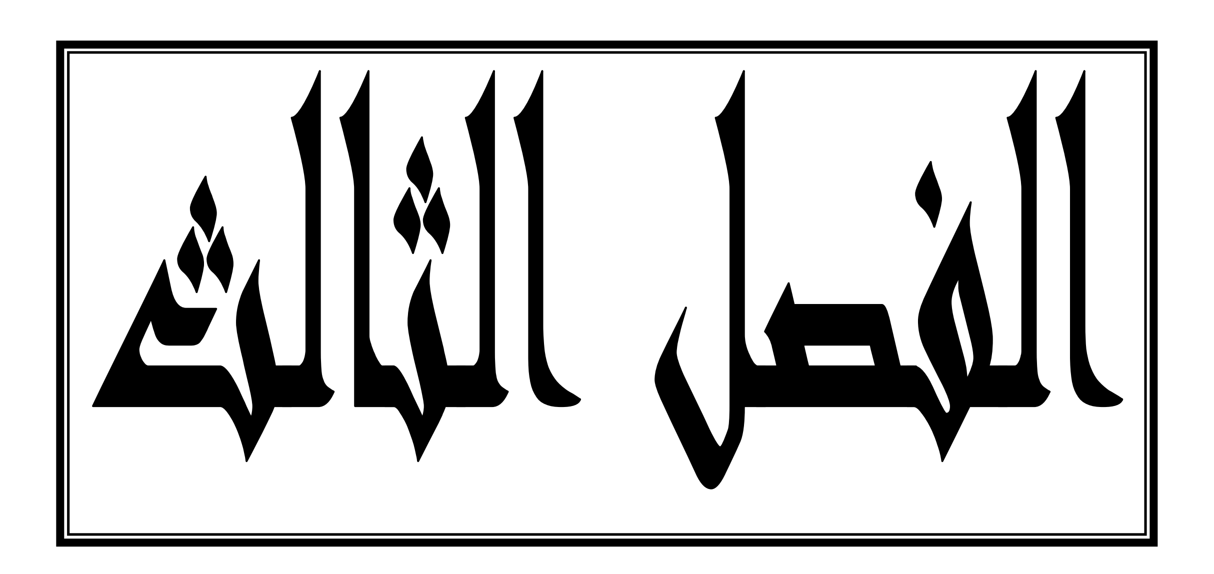
ويلفت النظر أن الدراسة وضعت إطاراً للتحليل يستحق التأمل العميق، لأنه ميز بين أبعاد متعددة أهمها:

الافتراضات والادعاءات، والمسوغات والأدلة، والمركزية الثقافية والحجج القيمية المعيارية، والقيم والمصالح المشتركة، والإصلاح كترياق للفجوة والاستراتيجيات المقترحة.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى إن محاولة الولايات المتحدة أعادة هيكلة الشرق الاوسط بدعوى اصلاحه وتغييره ليست بالجديدة، ففي مطلع التسعينات من القرن الماضي طرحت إدارة جورج بوش الأب المشروع الشرق اوسطي بالتوازي مع إطلاق عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت في مدريد عام 1991، ثم جاءت احداث 11سبتمبر 2001 لتِسس لمرحلة جديدة من الحضور الأمريكي القوي في المشهد الشرق أوسطي، من خلال غزوها لأفغانستان عام2001، واحتلالها العراق عام 2003، وإعلان استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمحاربة الإرهاب، وكذا تقديم التصور الأمريكي لما يعرف الشرق الأوسط الكبير.[1]

من خلال جملة المعطيات نستخلص أنّ الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها توظف مجموعة من الوسائل، تختلف هذه الوسائل حسب طبيعة الموضوع، فهناك التدخل الجماعي من خلال النظام الدولي، وهو ما يكسبها الشرعيّة، كما أنه هناك تدخل فردي ان اقتضت الضرورة، و هذه الأساليب غير ثابتة فهي تتلون بتلون المصلحة.

[1]– محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012، ص 19.



السياسة الخارجية الامريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط

- نموذجي إيران والعراق -

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الامريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط نموذجي إيران والعراق

يكتسي موضوع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران والعراق أهمية قصوى في الدراسات الأكاديمية، باعتبارها الدولة المسيطرة على مختلف تفاعلات و تحولات السياسة الدولية ، فقد تطورت عقيدة السياسة الخارجية الأمريكية عبر مجموعة من التحولات اكتسبتها لحفاظها على مصالحها في أي نقطة من العالم ، باستخدام مختلف الوسائل المتاحة لضمان استقرار هيمنتها على العالم ، و استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية العديد من مناطق العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط لما لها من أهمية جيوإستراتيجية كبيرة .

المبحث الأول:السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران

إن العلاقات الإيرانية الأمريكية رهينة سياسات استحكمت فيها الأيدلوجيا الإمبريالية بقسوة حتى غدا الأمر وكأنه مجموعة من العقائد اليمينية الصمّاء الغير قابلة للتسييس أو التعاطي وفق منظومة السيادة والاحترام المُتبادل، فتأثرت بذلك خطوط محاذية لتلك العلاقة المأزومة بل وفي بعض الأحيان أصيبت بالتعثر والجمود . ودلك رغم تغير الرؤساء على مر طول السنوات.

المطلب الاول : طبعية العلاقات الأمريكية الإيرانية

تعد إيران من الدول المهمة في منطقة الشرق الأوسط، وهي دائما ما تحاول مد نفوذها عبر أدوات القوة المختلفة باتجاه الشرق الأوسط بوجه عام، ومنطقة الخليج بوجه خاص، باعتبارها المنطقة الأضعف مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى المحيطة بإيران والتي قد تحد من طموحاتها الإقليمية لموازاتها لها في القوة وتفوقها عليها في بعض الأحيان، كتركيا في الشمال الغربي، وباكستان وأفغانستان في الشرق، وروسيا في الشمال، وبالتالي فإن الممر الوحيد لإيران لمد نفوذها هو الاتجاه غربيا نحو الشرق الاوسط والخليج العربي علي وجه الخصوص باعتباره بمثابة مجال حيوي استراتيجي لها[1].

ومن أكثر الأمور خطرا على الاستقرار في المنطقة هو تصاعد النفوذ الإيراني في مختلف الأبعاد (السياسة، والاقتصادية، والعسكرية). وهنا نتطرق للسياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تصاعد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط حيث يمثل تصاعد النفوذ الإيراني خطرا على مصالح الولايات المتحدة الامريكية، كما يهدد توازن القوي في المنطقة، نظرا لما تطمح له إيران في لعب دورا أكبر في منطقة الشرق الأوسط بعد تضاؤل دور الدول العربية والإسلامية التي كانت مؤثرة هناك حيث أدي الاحتلال الأمريكي لأفغانستان ومحاربتها لطالبان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

[1]- مصطفى شفيق مصطفى علام، **قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي** (2003-2010)،رسالة ماجيستر ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ،2012،ص12

مباشرة، ثم العدوان علي العراق – صاحبه أقوي جيش في المنطقة آنذاك– وتدميرها، قد ساعد علي تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة.

يمكن القول ان الخط العام للعلاقات الأمريكية الإيرانية منذ عام 1979، أي منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران في الإطاحة بالشاه، وإقامة الجمهورية الإسلامية، هو أنها علاقات عدائية تقوم على اتهام كل منها للأخرى برعاية قوي الشر والإرهاب.

فالخطاب السياسي الإيراني لم يتوقف عن وصف الولايات المتحدة الامريكية ب "الشيطان الأكبر" الذي يقف وراء كل شرور العالم، والتي يروح ضحيتها "المستضعفون" الذين تتولي الجمهورية الإسلامية الدفاع عنهم.

كما ان الخطاب السياسي الأمريكي يضع إيران علي راس قائمة الدول الداعمة للإرهاب، والتي تعمل على الاضرار بالمصالح الامريكية ومصالح حلفائها في أنحاء الأرض كافة.

توازن القوي بين الدولتين بطبيعة الحال يعمل لصالح الولايات التي استطاعت اقناع القوي والمؤسسات الدولية بوضع إيران تحت طائلة العقوبات الاقتصادية منذ ثلاثة عقود، عانى خلالها الشعب الإيراني ضعف موارده، والتضييق على إمكانيات تطوره مما أضعف قدرة الدولة الإيرانية على التأثير لمصلحة "المستضعفين في الأرض"[1].

المطلب الثاني :السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما

انطلقت سياسة إدارة الرئيس باراك أوباما للتعامل مع التحدي الإيراني، وفي مقدمته البرنامج النووي الإيراني من ان الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت تعاني بعد انتهاء ولاية إدارة دبليو بوش من تراجع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالتوازي مع تراجع نسبي أكثر اتساعا في نفوذها

[1]– أمل حمادة، **الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية–الامريكية**، السياسة الدولية، العدد196 ، ابريل2014 ، ص88

العالمي (وبدء الحديث عن ارهاصات تشكل نظام عالمي جديد متعدد القوي)، وذلك نتيجة لأخطاء السياسة الامريكية في ظل إدارة دبليو بوش، وعدم تعامل الولايات المتحدة الامريكية بصورة جيدة مع صراعات وقضايا المنطقة، لاسيما القضية الفلسطينية وإخلالها بالتوازن الإقليمي (إسقاط نظام صدام حسين في العراق، ونظام حكم طالبان في أفغانستان) الامر الذي أدي الي افساح المجال لإيران، وهي دولة إقليمية لها طموحات لاستغلال ذلك لصالح مشروعها الإقليمي، والترويج له على انه الحل الأمثل لقضايا المنطقة كبديل عن المشروع الأمريكي المتراجع، الامر الذي يهدد الترتيبات الإقليمية التي تساندها الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، ويجعل من المشروع الإيراني التحدي الرئيسي الذي يجب ان يحتل الأولوية في اجندة الإدارة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط.

أولا: الوسائل الدبلوماسية

لقد تم اقتراح التعامل بالدبلوماسية اتجاه البرنامج النووي الإيراني من قبل المحللين:" توماس بيكربنغ tomas pikirbing "، و"ليم لبرز leam leberz "و "جيم والش djeam woltch " من خلال عملية تخصيب اليورانيوم لتوفير إيران لإنتاج الطاقة مقابل السماح بدخول حكومتان أو أكثر للمشاركة في إدارة الأنشطة داخل إيران لمنعها من استخدام عملية التخصيب لأغراض عسكرية في برنامج السلاح.[1]

وفي16مارس 2006 كانت مبادرة أوربية متمثلة في حصول إيران على مفاعل نووي مدني يعمل بالمياه الخفيفة [2] ، شرط ضمان إيران لعدم سعيها للحصول على القنبلة النووية إلا أن إيران رفضت ذلك وأصرت على حقها في تخصيب اليورانيوم دون شروط.[3]

[1] John Tirmane, "Anewapproocbtolron, **The need for transformative diplomacy.mitcenter for international studies**, july 2009, p39.

[2] – شريفة كلاع ،**العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**.(رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسة و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 3 ،2010 ، ص74.

[3] – هاشم أجريد الخوالدة، **السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991-2012**. (رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية) ، جامعة الشرق الأوسط ،،2013ص31.

في 2007 توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران لخطة عمل حول تقيد إيران بضمانات، وحددت جدولا زمنيا لدراسة وبحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنشاطات إيران النووية، وفي 2008 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأن البرنامج النووي الإيراني يهدد المصالح الأمنية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة العلاقة بين إيران والجماعات المتطرفة التي سمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب وخوفها من تزويد إيران لهذه الجماعات بأسلحة الدمار الشامل[1]، إضافة إلى دعم إيران لحزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة بتعارض مع دعم الولايات المتحدة الأمريكية وضمان بقائها والدفاع عنها.

فعلى الرغم من امتلاك إيران مبررات قانونية متعلقة بانضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وقبولها بالتفتيش المفاجئ، إلا أن الضغوط الأمريكية لن تتوقف بحجة أن بمجرد امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية لن يصبح لديها أي سبب يمنعها من امتلاك أسلحة نووية ، ورغم ذلك فإن الإدارة الأمريكية في عهد "**جورج بوشGeorge Bush**" تسارعت في المفاوضات للوصول إلى تسوية فيما يتعلق بالمسألة النووية عبر تقديم بعض الإغراءات لإيران إلا أن القيادة السياسية الإيرانية كانت تحرص على مواصلة أنشطتها النووية مع استعدادها لمواجهة العقوبات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب[2]، حيث صرح "**جورج بوشGeorge Bush**" الابن بقوله: "أعتقد أنه يمكن حل هذه الأزمة دبلوماسيا، وأرغب في بذل جميع الجهود لتحقيق ذلك"

وبعد وصول أوباما للسلطة وخلال أعياد نوروز (رأس السنة الفارسية) مدح أوباما الثقافة الإيرانية واقتبس أبيات شعرية من شاعر فرسي وتكلم بعض الكلمات باللغة الفارسية، وخلال خطاب أوباما في جامعة القاهرة أكد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة عدم الانتشار كما تمت دعوة الدبلوماسيين الإيرانيين لمشاركة الأمريكيين إحتفالات تموز في سفارتهم وتعد هذه

---

[1] – رنا أبو ظهر الرفاعي ،**الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط**.ط 1 ،بيروت: دار العلوم العربية، ط 1 ، 2008، ص184.

[2]– إبراهيم محمود ،**البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**. ط 1 ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2005، ص263.

الدعوة الأولى منذ نجاح الثورة الإسلامية وفي مقابلة أوباما مع القناة العربية، أكد أن إيران ستجد يد العون إذا غيرت من سياستها مع إمكانية الجلوس معها في طاولة المفاوضات ولكنها لم تجسد على أمر الواقع حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية النظام الديني بسبب وقوفه وراء البرنامج النووي الإيراني.[1]

وفي24 نوفمبر 2013 وقع اتفاق نووي بين مجموعة 5+1 و إيران في جنيف بسويسرا نص هذا الاتفاق على تجميد قصير المدى للبرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيض العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، كما نص الاتفاق على عدم إضافة أي عقوبات جديدة على إيران طوال ستة أشهر المقبلة و الحر ص على عدم خفض نسبة صادرات الى ما دون النسبة الحالية و تحرير 400 مليون دولار من أموال إيران في الخارج و إزالة الحظر على صناعة السيارات و المواد البتر وكيماوية مقابل وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 5%.[2]

وعلى جانب آخر أصبح واضحا أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي أوقعت ضررا كبيرا بالاقتصاد الإيراني ، ويعود تفضيل واشنطن للحل التفاوضي و استعدادها للتوصل إلى اتفاق جديد راجعا للتراجع النسبي لمكانة الشرق الأوسط في سلم أولويات إدارة أوباما ، زد على ذلك فإن إدارة أوباما تعرف أن معالجة الملف النووي الإيراني عسكريا هو مسألة محفوفة بالمخاطر ليس فقط لأن إيران ليست هدفا سهلا وان بإمكانها الرد في الخليج وفي مناطق أخرى إذ يسود إدارة أوباما بأن حروب جورج بوش الابن في الشرق الأوسط و العالم الإسلامي كانت بالغة الضرر بالمصالح الأمريكية و الأمن العالمي ، أما هدف إيران كان الحصول على إقرار غربي بحقها وتطبيع علاقاتها مع العالم وإعتراف القوى الغربية بها كقوة إقليمية .[3]

---

[1]– عبد الله فالح المطيري ،**أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**(رسالة ماجيستر،معهد العلوم السياسية) جامعة القدس،2007 ، ص 89.

[2]– مجهول ، **اتفاق جنيف الابتدائي الخاص بالبرنامج النووي الإيراني**، تاريخ تنزيل المقال 28/ 11 /2013، تاريخ الزيارة : 21/ 04 /2018 http :// ar . wikipidia .org /wiki html :

[3]– تقدير موقف ، **النووي الإيراني : أرباح اتفاق جنيف و تكاليفه**.نوفمبر تشرين الثاني ، 2013، ص 7 .

بعد اتفاق جنيف 2014 عادت الأطراف إلى فيينا مع تزايد الأزمات الإقليمية و لاسيما ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) زاد النشاط الدبلوماسي بين إيران و الغرب بشكل متسارع نشاط لا يمكن أن يكون بلا أثر في مسار التفاوض النووي الإيراني على الرغم من تأكيدات إيرانية و أمريكية على فصل الملفات [1]، فجاءت مفاوضات فيينا لتحقيق أمرين مهمين من وجهة النظر الأمريكية ، وهو وقف عمليات التخصيب و الحد من تطوير أجهزة الطرد المركزي ، و الأمر الثاني متعلق بالتزام إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالمراقبين و الجولات المفاجئة .

تفاءلت الأطراف و حاولت أن تروج لانتصارات دبلوماسية سواء في الجانب الإيراني من خلال خطاب الرئيس الإيراني روحاني أو من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكية جون كيري [2] رغم شكوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الموقع العسكري في بار شين، و عدم توفير و المعلومات لخبر اء الوكالة و مراقبيها حول هذا الموقع .[3]

افريل 2015 توصلت إيران و الدول الست الكبرى إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني في محادثات طويلة جرت في لوزان بسويسرا ، والذي من شأنه أن يتيح إجراء مفاوضات أخرى للوصول إلى إتفاق نهائي من خلال مؤتمر صحفي عقده وز ير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مع مفاوضة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية "فيديريكا موغريني" التي أعلنت التفاهم على المعايير الرئيسية للاتفاق بشأن الملف النووي الإيراني و أوضحت موغريني أن الاتفاق ينص على تخفيض

---

[1]– مجهول ،**رسالة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي** ،تاريخ التنزيل : 22/ 11/ 2014، تاريخ الزيارة : 19/ 04/ 2018 ، على الموقع الإلكتروني :http :// online.wsj.com / article –/obama –wrothe –secret –letter to-Irans.Khamenei-about-fightign-islamic-state-.1925925141

[2]– مجهول ، **كيري و روحاني يشيدان بالتقدم في مفاوضات فيينا**، تاريخ تنزيل المقال :24 نوفمبر 2014، تاريخ الزيارة : 19 ابريل 2017، على الموقع الالكتروني:http ://bit.by ./1vmd4lz

[3]– محجوب الزويري ، **مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد** . قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2014، ص 8 .

قدرات إيران على التخصيب و عدم وجود مواد مشعة في منشأة "فوردو" مؤكدة أن الاتفاق المستقبلي بين إيران و القوى الست سيتضمن موافقة من مجلس الأمن الدولي عبر تصويت الأمم المتحدة على تأييد الاتفاق النهائي مع إيران و بدوره أوضح ظريف أن الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي سيوقفان تطبيق العقوبات المرتبطة بالبرنامج النووي بموجب اتفاق شامل سيبرم في 30حريزان .

برنامج إيران النووي ووصفه بالتاريخي كما حذر طهران من أن العالم يراقبها ليتأكد من الالتزام بالاتفاق [1] .

بدوره هنأ الأمين العام للأمم المتحدة "**بان كيمون ban kimon**" مجموعة5+1 وإيران على الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان مرحبا بنتائج المفاوضات و أعرب عن ثقته أن هذا الاتفاق سيساهم في السلام و الاستقرار في الإقليم و يشجع دول المنطقة على التعاون.

ومن بين أهم اقتراحات المفاوضات للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني نجد:

- قيام السياسة الأمريكية على فتح حوار مع إيران بواسطة روسيا والصين.
- العمل على تقديم حوافز لإيران في حالة الوصول إلى تسوية تفاوضية من خلال الحوار المقترح لإدارة البرنامج النووي الإيراني مما يؤدي إلى انعدام عزلتها دوليا.[2]

ولقد خدمت المفاوضات الجانب الإيراني من خلال كسب الوقت لتطوير برنامجها النووي، في حين وجدت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة لأخذ بأحد الاحتماليين إما التسوية والمفاوضات يمكن من خلالها أن تقبل إيران التخلي عن تخصيب اليورانيوم بالمقابل تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بعدة ضمانات أمنية لإيران، أما الاحتمال الثاني قتل هذه المفاوضات لعدم الثقة بين الطرفين وهنا يكون أما الولايات المتحدة الأمريكية خيارالعقوبات. إلا أن

[1]– مجهول ،اتفاق لوزان بشأن الملف النووي الإيراني، تاريخ تنزيل المقال :6 أبريل 2015، تاريخ الزيارة : 21 أبريل 2017 على الموقع الالكتروني : http :// www. Al-akhbar .com / node / 229715 html .

[2]– وسام الدين العلكة ،"قراءة في البرنامج النووي الإيراني" .**جريدة الزمان الدولية**، العدد4214، 2012، ص92.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الامريكية إتجاه منطقة الشرق الأوسط نموذجي إيران والعراق

إدارة أوباما سعت قبل التعامل مع إيران على إعادة بناء العلاقات مع حلفاءها في أوروبا، والتي تأثرت بسبب الحرب على العراق، والحصول على مساندة الدول الكبرى الأخرى الرئيسية الذين يعدوا الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران تحديدا روسيا والصين، ليحثوا الجانب الإيراني علي التعاون ويقدمون الدعم الدبلوماسي اللازم للتصدي للتقدم الحاصل في البرنامج النووي الإيراني من خلال دعم تشديد العقوبات على النظام

- الحد من اعتماد الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط في مجال الطاقة: تسعي إدارة ابواما الي تقليل اعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة من منطقة الشرق الأوسط من خلال إيجاد بدائل جديدة وزيادة كفاءة الاستخدام بما يقلل الاستهلاك، لكي تحد من التأثر بمشاكل ونزاعات المنطقة.
- اعتماد اقتراب جديد لدعم جهود الإصلاح في المنطقة يقوم على الموازنة ما بين كل من القيم والمصالح الامريكية، ويتجنب كل من ثنائية الأنظمة في جانب المعارضة الإسلامية في الجانب الاخر.
- استعادة جاذبية المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: يتطلب استعادة المشروع الأمريكي لرونقه في المنطقة أن تكون الترتيبات الإقليمية التي تساندها الولايات المتحدة فيها هي الخيار الأمثل لدول وشعوب المنطقة مقارنة بالدليل الذي تسعي إيران والمتحالفون معها ان تقدمه من خلال:
- الاعتماد على ما يسمي بالدبلوماسية العامة كأداة لاستعادة المكانة الدولية للولايات المتحدة
- إعادة النظر في أولوية أدوات السياسة الامريكية بحيث يتم التركيز على أدوات "القوة الناعمة"
- جعل مكافحة الإرهاب جزء من استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط،
- إعادة كسب احترام شعوب الدول العربية والإسلامية للقيم الامريكية

ثانيا: فرض العقوبات على إيران

لطالما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران منذ قيام الثورة الإسلامية (1979) ومنذ ثمانيات القرن الماضي منعت فيها شركات وأفراد أمريكيين من إقامة علاقات تجارية معّ إيران، ثم زادت العقوبات التي مارستها الإدارة الأمريكية اتجاه إيران فيما يلي:

- في 1995 أصبحت العقوبات أوسع نطاق حينما أصدر الرئيس الأسبق " كلنتون" أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين، وفي 1996 أقر الكونغرس قانونا يفرض على الإدارة الأمريكية عقوبتين على الشركات الأجنبية بأكثر من 20 مليون دولار التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني مع حرمانها من فرص المشتريات الحكومية الأمريكية.[1]
- وفي عام 2008 فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات مالية على أكبر شركات إيران للشحن البحري وذلك لنقلها أسلحة ذات طبيعة عسكرية يتضح ذلك من خلال تصريح آدم زوين بأن "شركة الخطوط البحرية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقوم بنقل شحنات لوزارة الدفاع الإيرانية والنقل وتساهم في التجهيز واللوجيستي للقوات المسلحة التي لها إشراف مباشر على أبحاث إيران الخاصة بالصواريخ البالستية ونشاطات تطويرها وإنتاجها. [2]

ومن فترة 2008 إلى 2010 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على الشركات الصينية والروسية بسبب مساعدة إيران في برامجها الصاروخية النووية مع مقاضاة أفراد وشركات بتهمة بيع أسلحة الى إيران، وفي هذه فترة تم اعتقال حوالي 30 شخص[3] ،مع فرض الضغوط الأمريكية التي مارستها على إيران نجد الضغط على 40 بلدا حول العالم موضحين بذلك نتيجة ومساوئ

---

[1] – Stevenlawes, **the united states and persiongulf se curity, the foundation of the warounterror.**itbaca press, 2007, p 25.

[2]– عبد الجليل زيد المرهون، **أمن الخليج العراق وإيران والمتغير الأمريكي**.أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009، ص48

[3]– مريم غربي ،**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران: دراسة حالة البرنامج النوو ي الإيراني**. (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر ،2013 ،ص 82.

التعامل مع إيران حيث استجابة اليابان التي قلصت استثمارتها في إيران ، وبالإضافة إلى ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دفع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لفرض العقوبات على إيران، حيث عقوبات الأمم المتحدة أثرت سلبا في جميع طبقات السكان مع زيادة نسبة التضخم وارتفاع أسعار الموارد الخام ونقص السلع الأساسية بما فيها الأدوية، وفي 2010 منع الاتحاد الأوربي تقديم المساعدات الفنية أو نقل تكنولوجيا نفطية إلى إيران.[1]

حيث أن بعض رؤوس الأموال غادرت إيران بسبب ارتفاع نسبة البطالة إلى 20% كما ان استخدام بطاقات الائتمان للشراء حتى على مستوى الأفراد أصبح أمر بالغ الصعوبة بسبب العقوبات. [2]

وقدردت إيران على هذه العقوبات بمزيد من التشدد حيث وجهت تهديدات في 29 ديسمبر 2011 بإغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لعقوبات تطول صادراتها النفطية وبنكها المركزي في رسالة قوية إلى الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ولكن إيران أدركت صعوبة تنفيذ تهديدها ، لأنها ستكون أول المتضررين من ذلك لأن مضيق هرمز يعتبر الممر المائي الرئيسي لصادراتها النفطية مما يعني أن إيران ستجازف بخسارة70% من دخلها القومي في حالة إقدامها على هذه الخطوة.[3]

---

[1]- هاشم أجريد الخوالدة، **السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991-2012**. (رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية) ، جامعة الشرق الأوسط ،،2013ص96.

[2]- أسامة فاروق مخيمر ،"المواجهة الأمريكية الإيرانية: " تصعيد أم تهدئة؟.**مجلة السياسة الدولية**، العدد1، 2007، ص12.

[3]- **التقرير الاستراتيجي العربي : 2011- 2012**، " الملف النووي ...أزمة مفتوحة على أكثر من مسار "، ط 1 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2013، ص 218.

و حسب إحصائيات 2013 تسببت العقوبات في ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 30% وفقا لأرقام البنك المركزي الإيراني و 35% وفقا لخبراء و أساتذة اقتصاد إيرانيين و 42% و فقا لتصريحات صدرت عن الرئيس الإيراني "روحاني" و رافق ذلك إلى تراجع الاستثمارات الحكومية و الخاصة .

كما انخفض تصدير النفط من 5.2 مليون برميل يوميا إلى 1.1مليون برميل في 2013 بنسبة تتجاوز 60% . و من هنا فإن إيران و من الناحية الاقتصادية بحاجة إلى اتفاق يجد حلا لمعضلة العقوبات لاسيما أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تحدد استقرار الجمهورية الإسلامية.[1]

يحتل التعامل مع التحدي الإيراني لاسيما البرنامج النووي أولوية في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة بسبب اقتراب إيران من الوصول الي العتبة النووية وامتلاك "أسلحة طواري" نووية، في حين ان امتلاكها قوة تسلح نووي كاملة بكميات هامة وموثوقية تقنية عالية يرجع ان يكون في الفترة ما بين عامي (2013-2014) إذ أن امتلاك القدرة النووية او الأجهزة التفجيرية النووية يعني فقط ان الدولة قد اتقنت المرحلة الاولي من صنع الأسلحة النووية. ويقوم الاقتراب مع التحدي الإيراني على الحوار مع إيران في التالي:

- ضرورة الارتباط في الوقت الراهن:وتبرز أهمية اقتراب الحوارفي أن فرص الحوار مع إيران من موقع قوة تم اضاعتها في السنوات الخمس الماضية، من قبل المحافظين الجدد الذي يرفضون على غرار إسرائيل أي محادثات أمريكية إيرانية.

وفي كيفية الارتباط بإيران توجد مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية والتكتيكية التي تراعيها إدارة أوباما في اقترابها للتعامل مع التحدي الإيراني وتتمثل في الاتي:

- تغيير الخطاب الأمريكي تجاه إيران .

[1]- تقدير موقف، **النووي الإيراني :أرباح اتفاق جنيف و تكاليفه**. مرجع سابق، ص 4.

- عدم التدخل في السياسات الإيرانية الداخلية وعدم اعتماد أي اقتراب لدعم أو معارضة القادة والنخب المتنافسين على السلطة في إيران.

د – وضع سقف زمني لاستراتيجية الارتباط بإيران، ولكن دون التشدد في وضع قيود زمنية غير معقولة.

هـ– جعل عرض المفاوضات المباشرة حول البرنامج النووي الإيراني جزء من مبادرة اكثر اتساعا،و جعل السياسات الامريكية تجاه ايران فيما يتعلق بالملف النووي في اطار متعدد الأطراف .[1]

رابعا:احتواء إيران على المستوي الإقليمي والدولي :

وذلك من خلال السياسات والإجراءات التالية:

- **العراق:** تدعيم استقرار النظام السياسي في العراق.
- تخفيض اجمالي القوات الامريكية في العراق بعد منتصف عام 2010 الي ما يقرب من نصف العدد
- إعطاء الأولوية من الناحية السياسية للمصالحة بين القادة السنة في العراق والحكومة التي تقودها الشيعة
- **عملية السلام العربي الإسرائيلي:** سعي الرئيس باراك أوباما، وفي إطار تهيئة الأوضاع للتعامل مع التحدي الإيراني بشكل متزامن الي الاستئناف المبكر لكل من المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، والسورية الإسرائيلية.
- **المفاوضات السورية الإسرائيلية:** تعد سوريا هي المعبر الرئيسي للنفوذ الإيراني في الساحة اللبنانية والفلسطينية، كانت بحاجة لوساطة أمريكية في السلام بين سوريا وإسرائيل في إطار سياسة أمريكية جديدة للحوار مع سوريا ليس فقط لإخراجها من معادلة الصراع مع إسرائيل، ولكن أيضا لأحداث انفصال في التحالف إيراني السوري، ومحاصرة الدور الإيراني في ملفات المنطقة، وإفقاد

[1]– إسلام محمد الجوهري، **الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران بعد احداث 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص–ص 190–188.

إيران أوراق ضغط إقليمية خلال المواجهة بخصوص الملف النووي، وحمل سوريا على التخلي عن دعم حزب الله والجماعات والفصائل الفلسطينية وعلى راسهم حماس ومنظمة الجهاد الإسلامية[1] .

- تأمين مساندة الدول العربية وإسرائيل وتركيا لهذا التعامل الجديد مع إيران:
- **الدول العربية:** سعت إدارة أوباما الي التعامل مع هذه الدول العربية كشركاء كاملين في اقترابه الجديد في التعامل مع إيران، لأبداء اعتباراتهم حول الاقتراب الجديد مع إيران والتأثيرات المحتملة لحدوث انفراجه في العلاقات ما بين الولايات المتحدة وإيران، واعطائهم ضمانات واضحة وهامة بأن الولايات المتحدة الامريكية لن تتوصل الي أي اتفاق مع إيران يؤدي الي تقويض امنهم، وان تقدم الولايات المتحدة ضمانات نووية ذات مصداقية بدلا من سعيهم للحصول على أسلحة نووية اذا ما فشل الحوار مع ايران او القيام بضربة عسكرية في كبح البرنامج النووي الإيراني.
- **إسرائيل:** وفقا لرؤية إدارة أوباما تفضل دعم الجهود الدبلوماسية لمنع إيران من تخطي العتبة النووية لأنها تدرج جيدا تداعيات القيام بضربة عسكرية وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني لا سيما ما إذا كان عليها التعامل مع التحدي الإيراني، وتعمل الولايات المتحدة على اقناع إسرائيل باعطاء مزيد من الوقت للاقتراب الامريكية الجيد في التعامل مع إيران، ويتطلب ذلك من الرئيس الأمريكي الجديد دعم قدرات الردع والدفاع الإسرائيلية من خلال تقديم ضمانات نووية وإعطاء أجيال جديدة من أنظمة الدفاع المختلفة ما إذا فشل هذا الاقتراب الجديد في التعامل مع التحدي الإيراني.

ج- تركيا:وفقا لرؤية إدارة أوباما دولة حليفة في الناتو ولها علاقات استراتيجية بإسرائيل، ورغبة قديمة في لعب دور في الشرق الأوسط، ومعينة بشكل كبير بالبرنامج النووي الإيراني وطموحات الهيمنة الإيرانية.[2]

---

[1]- محمد مجاهد الزيات، **العراق بعد انسحاب القوات الامريكية من المدن**، جريدة الشروق، 14 يوليو 2009 .

[2]- إيهاب وهيبة، **التطبيع مقابل وقف الاستطيان صفقة جائزة**، جريدة الشروق، 28 أغسطس،2009 .

المطلب الثالث :السياسة الخارجية الامريكية اتجاه إيران في ظل ادارة دونالد ترامب

خلفت سياسة أوباما تجاه إيران وراءها إرثًا معقدًا ومتداخلًا، فالتحولات التي شهدتها المنطقة وما زالت تلقي بظلال كثيفة أمام صانع القرار الأميركي في ما يخص تحديد استراتيجية مغايرة لمعطيات الواقع المستجد في المنطقة، لا سيما في ما يتعلق بالملف الإيراني. ويُعد هذا التحول العاصف بثوابت ومرتكزات الأمن الإقليمي واحدًا من أهم العوامل التي أثرت على الموقف الأميركي الجديد بعد قدوم ترامب.

كما اتضح أمام صناع القرار الأميركي أن إيران استفادت من الاتفاق النووي ولم تلتزم بروحه، إذ إنها تمكنت من التخلص من العقوبات، وفتحت أبوابها للاستثمار أمام القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة، سواء الشركات الروسية أو الصينية أو الأوروبية، وهو الأمر الذي قد يتيح لها مع الوقت أوراق ضغط في مواجهة الولايات المتحدة في المستقبل، فضلًا عن توسيع نفوذها الإقليمي ومد علاقاتها مع حلفائها الذين يمثلون خطرًا على مصالح الولايات المتحدة، ولهذا فقد التقى توجه ترمب مع توجهات من داخل المؤسسات الأميركية بضرورة إعادة تقييم نتائج ما بعد الاتفاق النووي مع إيران وتداعيات ذلك على المصالح الأميركية، وتحديد سياسة جديدة للتعامل مع هذا الملف[1].
لا شك أن التحول الذي طرأ على الموقف الأميركي ارتبط بالتغييرات السياسية في الداخل الأميركي، وأهمها التغييرات التي طرأت عند قمة السلطة، إذ مثل نجاح ترمب انتقالًا للسلطة من يد الديمقراطيين إلى الجمهوريين، إن جاز قول ذلك، كون ترمب هو مرشح هذا الحزب والذي يصنف بحسب خلفيته الفكرية والثقافية وخياراته السياسية من التيار الأكثر تشددًا، لا سيما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. والجمهوريون بدورهم لديهم موقف أكثر حدة من إيران، فضلًا عن رؤيتهم لدور الولايات المتحدة على الصعيد الدولي بصفة عامة.

---

[1]– آنا بورشفسكايا: **هل يستطيع ترمب فك التحالف الروسي–الإيراني؟**، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 6 فبراير2017، أطلع عليه يوم 2018/06/16 على الساعة 18:00، في الموقع الالكتروني:.http://cutt.us/o2lde

ملامح التغيير في سياسة الولايات المتحدة بعد ترمب

إن علاقة الولايات المتحدة بإيران شهدت تغييرات مهمة منذ قدومه، ويمكن أن نلقي الضوء على بعض ملامح سياسة الإدارة الجديدة من خلال تناول الموقف الأميركي من القضايا الآتية:

1- التهديد بمراجعة الاتفاق النووي:

رغم وعود ترمب الانتخابية بشأن إلغاء الاتفاق النووي، غير أنه بعد تقلده منصبه قد تلقى نصائح من جهات أميركية ودولية عديدة بعدم الإقدام على إلغاء الاتفاق النووي، لأنه رغم كل شيء يمثل ضمانة لعدم توجه إيران لمواصلة برنامجها النووي الذي لن يكون سلميا بأي حال هذه المرة.[1] ويبدو من الواضح أن الرئيس الأميركي قد استجاب للنصائح فأجل التفكير في إلغاء الاتفاق مع توجيه معاونيه لضرورة إعادة النظر في «خطة العمل المشتركة الشاملة»، وهي الوثيقة التي وضعت شروط الاتفاق النووي.

ولهذا مددت إدارة ترمب العمل بالاتفاق النووي والإعفاء من العقوبات المفروضة على مبيعات النفط الخام الإيرانية لمدة 120 يومًا إضافيا، مرتين في أبريل ويوليو 2017، وذلك وفقًا للالتزامات الأميركية بموجب الاتفاق النووي، التي تقضي بتصديق الرئيس الأميركي على التعامل الإيجابي لإيران مع الاتفاقية كل 90 يومًا.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الاتفاق النووي أصبح على المحك ومحل نقاش واسع، لكن يجب الالتفات أيضًا إلى أن الإدارة الأميركية الجديدة تجد صعوبات في مسألة إلغاء الاتفاق، فبدايةً الاتفاق ليس ثنائيا بين الولايات المتحدة وإيران، بل هو اتفاق دولي بين مجموعة 5+1 وإيران، وقد صدر بموجبه قرار من مجلس الأمن يحمل رقم 2231، وأصبح يرتب آثارًا قانونية، وفرض واقعًا معقدًا، وبالتالي فإن إلغاءه يواجه معارضة من الداخل والخارج، فضلًا عن أنه في حالة التراجع عنه قد يصعب إعادة بناء موقف دولي متوافق تمامًا مع الموقف الأميركي المستجد، كما أن إلغاءه

[1]- وكالة سكاي برس، **المخابرات الأميركية لـ«ترمب»: من الحماقة إلغاء الاتفاق مع إيران**، أطلع عليه يوم 2018/06/17 على الساعة 14:00، في الموقع الالكتروني : http://cutt.us/EQlwQ

قد يؤدي إلى عودة إيران إلى تشغيل برنامجها النووي مرة أخرى، وهنا ستكون الولايات المتحدة أمام تحد حقيقي قد يكلفها التورط في مواجهة لها تداعياتها دوليا وإقليميا، وأخيرًا فإن بديل إلغاء الاتفاق لم يتبلور بعد، لا سيما أن الإدارة الجديدة لم يمر على تشكيلها سوى شهور قليلة.[1]

2- الضغط بورقة العقوبات:

تدرك إدارة ترمب أنه لا يمكن العودة للعب دور في الشرق الأوسط واستعادة الاستقرار دون وضع حد لنفوذ ودور إيران. وإذا كانت الإدارة الجديدة لم تشرع بعد في إلغاء الاتفاق النووي فإنها لم تعدم وسائل الضغط على إيران، لهذا اعتمدت الإدارة الأميركية سياسة العقوبات التي جاءت من خلال سلسلة من القوانين والقرارات في شهور فبراير ومايو ويوليو 2017، الصادرة عن مجلس النواب ومجلس الشيوخ ووزارة الخزانة الأميركية، وذلك بهدف إضعاف قدرات إيران والاحتفاظ بمزيد من أوراق الضغط عليها، لا سيما في ظل غياب ظروف ملائمة لإعادة النظر في الاتفاق النووي.[2] وقد شملت هذه العقوبات ما يأتي:

2-1 استهداف الأذرع العسكرية للنظام:

إذ تبنى القانون الذي وافق عليه مجلسا النواب والشيوخ في يوليو تصنيف الحرس الثوري وفيلق القدس كمنظمات إرهابية، وذلك بوصف فيلق القدس أنه «الذراع الأصلية للحكومة الإيرانية في تنفيذ سياساتها في دعم الإرهاب والجماعات المتمردة»، كما حمل القانون الحرس الثوري «المسؤولية عن تنفيذ برنامج النشاطات المسببة لعدم الاستقرار، ودعم إجراءات الإرهاب الدولي وبرنامج الصواريخ البالستية الإيراني». ولا شك أن هذا التصنيف يمثل تحديًا رئيسيا أمام الحكومة الإيرانية التي ستجد اثنين من أهم مؤسساتها الرسمية على قائمة الإرهاب، مع ما يشكله ذلك من ارتباك في الداخل وفي علاقاتها مع العالم الخارجي.

والواضح أن سياسة العقوبات تجاه الحرس الثوري تجد إجماعًا داخل مراكز صنع القرار الأميركي بحيث إنها لم تعد توجهًا لدى الجمهوريين فحسب، إذ إن أعضاء من الديمقراطيين باتوا يرون ضرورة

---

[1]- إيمان زهران، **دلالات السياسات الأميركية الأخيرة تجاه إيران**، السياسة الدولية، 22 يوليو 2017.

[2]- فريدون خاوند، **أميركا والحرس الثوري ومصير الاتفاق النووي**، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 27 يوليو 2017 ، أطلع عليه يوم 2018/05/12 على الساعة 19:00، في الموقع الالكتروني.http://cutt.us/UdxB2.

كبح جماح الحرس الثوري الإيراني والميليشيات المرتبطة به، وهو ما يعني أن اتجاهًا جديدًا داخل أروقة صنع القرار يتشكل لمواجهة الأذرع العسكرية الرئيسية للنظام ودورها في الداخل والخارج.[1]

2-2 استهداف البرامج الصاروخية:

يمثل البرنامج الصاروخي الإيراني هاجسًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذ إنه يغري إيران بالتمادي في تحديها للولايات المتحدة، كما يهدد مصالحها وحلفاءها في المنطقة، وقد باتت الولايات المتحدة تنظر إلى هذا البرنامج كجزء من استراتيجية إيرانية بعيدة المدة لا تنفصل عن السعي لامتلاك رؤوس نووية، لهذا استهدفت العقوبات الأميركية الأفراد والكيانات الداعمة للبرنامج الصاروخي الإيراني داخل إيران، بل امتدت إلى أطراف خارج إيران، إذ فرضت وزارة الخارجية الأميركية في فبراير 2017 عقوبات ضد 30 فردًا ومؤسسة على صلة ببرامج عسكرية في إيران وكوريا الشمالية وسوريا، بسبب تورطهم في إرسال تكنولوجيا خاصة بالبرنامج الصاروخي الإيراني أو انتهاك القيود المفروضة على التصدير إلى إيران وكوريا الشمالية وسوريا.[2]

3-2 خنق الاقتصاد والتضييق على الاستثمارات الأجنبية:

طالت أغلب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة منذ مطلع الثمانينات الصادرات النفطية، والتضييق على التعاملات التجارية مع إيران، وتجميد الأصول والحسابات المصرفية، وحظر التعامل مع شركات وشخصيات إيرانية، وقيود على الاستثمار والعملة الوطنية، وقطاع السيارات، وعقوبات طالت أي كيانات أجنبية تتعامل مع طهران، كما شملت العقوبات حظر بيع الأسلحة، وقد كان لهذه العقوبات أثرها في عزل إيران والضغط عليها، وإجبارها على الرضوخ لتسوية ملفها النووي.

لكن تحررت إيران من بعض تلك العقوبات بموجب الاتفاق النووي، وهو الأمر الذي سمح لها بفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، مع هذا يظل سلوك إيران في التعامل مع الملف الاقتصادي مريبًا،

---

[1]- نزار عبد القادر، **برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 12 يوليو 2017 ، أطلع عليه يوم 2018/05/12 على الساعة 12:00، في الموقع الالكتروني.http://cutt.us/QJWTR

[2]- سلطان محمد النعيمي، **العقوبات الأميركية على إيران... الشرق الأوسط إلى أين؟** ، 21 يوليو 2017 أطلع عليه يوم 2018/05/12 على الساعة 12:00، في الموقع الالكتروني.http://cutt.us/YcSXl

إذ إنها تحاول تعزيز شراكاتها مع قوى دولية رئيسية، وذلك من أجل كسب تأييدهم سياسيا، وتستشعر الولايات المتحدة أن نصيبها من ثمار هذا الاتفاق اقتصاديا محدودة، كما أن رهاناتها على دمج الاقتصاد الإيراني في السوق العالمية وأثره على إحداث تغيير في سلوك إيران ما زال محل شك. لهذا عادت الولايات المتحدة لفرض قيود وضغوط على الاقتصاد الإيراني عن طريق عقوبات تشمل الشركاء التجاريين الذين ينتهكون العقوبات الأميركية.

ولا شك أن العقوبات الأميركية على إيران تمثل حجر عثرة أمام استفادة إيران بصورة كاملة من رفع العقوبات الدولية على صادرات النفط، ومن إدماج اقتصادها في السوق العالمية، وفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فالقضايا المتعلقة بنقل وتداول الأموال لم تُحل، وأن التجار والمصدرين يواجهون كثيرًا من المشكلات، كما أن بعض الدول مثل الإمارات والدول الأوروبية والآسيوية يخافون من العقوبات ويغلقون الحسابات الإيرانية الواحد تلو الآخر، وبالتالي تتم التحويلات المالية الآن فقط من خلال البنوك الخاصة التي لها اتصال مع إيران. كما أن هذه القرارات والأحكام الصادرة بالعقوبات ستمثل تحديًا أمام الشركات الأوروبية التي سارعت إلى عقد اتفاقيات التعاون مع إيران، في جميع المجالات الاقتصادية، وتشكل كذلك تحذيرًا بأن استثمارات تلك الشركات في إيران قد تكون في مهب الريح في أي وقت، ومن ثم فإنها تؤدي إلى حذر الوكلاء والدول من إجراء التعاقدات طويلة الأمد مع إيران.[1]

إن الولايات المتحدة تستهدف من وراء العقوبات زعزعة الثقة والاطمئنان لدى الشركاء التجاريين المحتملين مع إيران، لهذا وعلى الرغم من أن هناك حاجة متزايدة للنفط والغاز الإيراني واحتياطاته الضخمة، ورغم الطاقة المتراكمة للاستثمار في هذا القطاع نتيجة عقود من العقوبات، فإن الوضع الراهن يجعل الشركات تفكر مترددة قبل أن تجازف برؤوس أموالها في السوق الإيرانية، وهذه هي الأوراق التي تضغط بها الإدارة الأميركية الجديدة على إيران.

[1]– صحيفة جهان صنعت ،**العقود النفطية مقدمة انفراجه العلاقات الدولية**، أطلع عليه يوم 2018/05/23 على الساعة 15:00، في الموقع الالكتروني:http://cutt.us/qYGPo

2-4 إعادة التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان:

كانت إدارة أوباما قد تجاهلت هذا الملف كحافز على تشجيع النظام على المرونة في ما يتعلق بالمفاوضات حول الاتفاق النووي، لكن عادت إدارة ترمب لتعيد العمل بالعقوبات المتعلقة بالانتهاكات في هذا الملف، وهو المجال الذي يحفل سجل النظام الإيراني بوجود انتهاكات واسعة بشأنه، لا سيما في ما يتعلق بحقوق الأقليات، ومجالات حرية التعبير وحقوق المرأة والحقوق السياسية والمواطنة، وقد تضمن تقرير وزارة الخارجية نصف السنوي في 2017 إشارات حول العقوبات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران في هذا الشأن.

3 – الانخراط وإعادة الانتشار العسكري:

منذ قدوم ترمب عادت الولايات المتحدة إلى سياسة الانخراط العسكري بقوة بعدما أعادت تقييم انسحابها من المنطقة خلال فترة أوباما، وخلص التقييم إلى أن سياسات الإدارة السابقة سمحت لإيران بتوسيع نشاطها العسكري المهدد لمصالح الولايات المتحدة سواء في الخليج، وما يمثله ذلك من تأثير على حركة الملاحة البحرية وعلى تدفقات النفط وحركة التجارة، أو في ما يتعلق بتوسيع نفوذها الإقليمي بما يؤثر على توازنات القوى لغير صالح الولايات المتحدة. ولمواجهة ذلك قامت الولايات المتحدة بما يأتي:

3-1 تكثيف النشاط العسكري في الخليج العربي:

وحدث ذلك بكثافة بعد قدوم ترمب، سواء بالشراكة في مناورات مع حلفائها الخليجيين أو بالتعاون مع قوى دولية حليفة كفرنسا وبريطانيا، لا سيما أن تحرشات الزوارق الإيرانية بالقطع الحربية الأميركية المارة في الخليج قد وصلت إلى ذروتها، إذ رُصدت 30 عملية تحرش بالسفن المارة في مضيق هرمز من زوارق الصواريخ الإيرانية في عام 2016، واستمرت هذه العمليات في 2017. ولا شك أن الولايات المتحدة تتابع نمو القدرات البحرية الإيرانية بقدر من الحذر. وقد سبق وأصدرت الاستخبارات البحرية الأميركية تقريرًا توقعت فيه أنه مع إلغاء العقوبات العسكرية في عام 2020 سوف تزيد القوات البحرية الإيرانية قوتها بمعدل ملحوظ، بعد السماح لها بشراء قطع حربية جديدة.[1]

[1]- الجبير، **الشراكة بين السعودية وأميركا تتصدى للإرهاب،** 21 مايو 2017. أطلع عليه يوم 2018/05/23 على الساعة 15:00، في الموقع الالكتروني:http://www.al-madina.com/article/525008?rss=1

3-2 تصعيد المواجهة مع إيران في مناطق الصراع:

تجلى ذلك في سوريا، إذ أدى ارتفاع مستوى الانخراط الأميركي على الساحة السورية عبر الانتشار العسكري المباشر، أو تبني ودعم بعض الفاعلين كقوات سوريا الديمقراطية المنوط بها مواجهة تنظيم داعش في شرق سوريا، أو حتى الحضور السياسي والدبلوماسي والتأثير على مفاوضات تسوية الأزمة سواء في جنيف أو أستانة، أو التقارب الأميركي الروسي الذي بدأ من اتفاق ترمب وبوتين مؤخرًا في أثناء قمة العشرين بهامبورغ بألمانيا على تخفيض التوتر في بعض المناطق والشروع في وضع تصور لتسوية سياسية انعكست بوادرها على لقاء جنيف في يوليو 2017، إلى ظهور ملامح السياسات الأميركية الجديدة التي تستهدف تحجيم نفوذ إيران، ليس في سوريا وحسب ولكن في المنطقة ككل.

4 ــ ترميم العلاقة مع الحلفاء التقليديين:

كان اختيار ترمب للمملكة العربية السعودية أول وجهة لزياراته الخارجية تأكيدًا لتحول كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، فالمملكة ومعها دول الخليج لم يكونوا راضين عن سياسة الإدارة الأميركية السابقة التي أتاحت لإيران فرصًا كبيرة للعب دور إقليمي خصمًا من حسابهم، لا سيما بعد توقيع الاتفاق النووي. وهذا التوجه الجديد عبر عنه وزير الخارجية الأميركي ووزير الخارجية السعودي بحديثهما عن مواجهة مشتركة لإيران وتنسيق في ما يتعلق بالاتفاق النووي. وكان تشكيل تحالف أميركي–إسلامي موسع لمكافحة الإرهاب –لم تُدع فيه إيران– كفيلًا برسم خطوط المواجهة التي جعلت الولايات المتحدة بجانب حلفائها التقليديين في الخليج والمنطقة في مواجهة إيران بوصفها «تدرب الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة وتمدهم بالسلاح وتزعزع الاستقرار»، حسب تعبير الرئيس الأميركي في كلمته أمام القمة الأميركية–الإسلامية في الرياض منتصف مايو 2017. ولعل تلك التوجهات تُسهم في محاصرة إيران، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأميركي بقوله: «ما دامت إيران ليست شريكًا في السلام فيجب أن تسعى جميع الشعوب لعزلها».

وفي إطار المواجهة التي رُسمت ملامحها بعد زيارة ترمب للرياض، جاء عدد من صفقات التسليح الأميركية لكل من السعودية والإمارات لتعكس جهودًا جدية لتطوير قدراتها الدفاعية، كما قدمت الولايات المتحدة تعهدات بوضع أدوات مكافحة الإرهاب تحت تصرف الرياض التي تقود تحالفًا من 55 دولة لمواجهة الإرهاب واحتواء خطر إيران.[1]

Trump et l'Iran: une guerre froide, pas un retour à l'axe du mal de George Bush, atlantico, 23 Mai 2017.https://goo.gl/XGicoL.[1]

أعلن ترامب فى العديد من المناسبات والأحاديث أنه يرفض الاتفاق النووى الإيرانى، وأنه يجب إلغاء هذا الاتفاق الذى يمثل خطر على مصالح أمريكا وإسرائيل فى المنطقة ، وبالتالي ستشهد السياسة الأمريكية الإيرانية تغيير جذرى، فتتجه العلاقة إلى التوتر بعد حالة التقارب الحذر فى عهد الرئيس الأمريكى السابق بارك أوباما الذى كان يرى ضرورة توقيع اتفاق دبلوماسى مع إيران يبقى على جزء من بنيتها النووية وفى نفس الوقت يعطل قدرتها على صنع قنبلة نووية ويسمح الاتفاق بتفتيش دقيق وغير مسبوق على كل مراحل البرنامج النووى الإيرانى[1].

ولقد أعلن ترامب في يوم8 مايو 2018 رسمياً خروج بلاده من الاتفاق النووي مع إيران في تمام الساعة 14:00 بشرق الولايات المتحدة، حيث أعلن الرئيس الحالي أن الولايات المتحدة سوف تنسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة.

ووصف هذه الحركة «الانسحاب»، وأضاف قائلا أن هذا ليس اتفاقاً، وأمريكا لا تستطيع تنفيذه أو العمل به .ووصف هذا الاتفاق أنه من جانب واحد وخطير وكان يجب أن لا يحدث. وأن هذا الاتفاق لم يجلب السلام والهدوء ولن يجلب السلام والهدوء قال ترامب: "اليوم أعلن أن الولايات المتحدة قد خرجت من الاتفاق النووي مع إيران «وأضاف» سنفرض أعلى مستوىً من العقوبات الاقتصادية على إيران"

فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إنها «تأسف» لقرار ترامب بالانسحاب من الاتفاقية وحاولت إقناع الرئيس بالبقاء، من بين الدول الثماني الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة (الصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وإيران وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) لم يعرب أي منهم عن تأييده لقرار ترامب بالانسحاب. إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يقول إنه «يؤيد بشكل كامل» انسحاب ترامب «الجريء» من صفقة " كارثية " إضافة إلى ذلك ، تقول السعودية، المنافس الإقليمي لإيران، إنها «تدعم وترحب» بخطوات ترامب نحو الخروج من الصفقة.

[1]– نار الشوربجى، "**انتخابات الرئاسة الأمريكية 2016... جموح النخبة الجديدة فى اليمين وتمرد صامت على اليسار**، السياسة الدولية، عدد 207، 2017 ، ص35.

المبحث الاول: السياسة الخارجية الامريكية اتجاه العراق

لقد حظيت الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق بدراسة وافية وركز البحث عن توظيف تلك الأهمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة مصالحها في الشرق الاوسط لذلك توجب عليا التطرق الي أهمية العراق في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي وقسمت السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيس اوباما والرئيس ترامب

المطلب الاول: أهمية العراق في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي.

لم يكن الاهتمام الأمريكي بالعراق هو وليد المرحلة الحالية ، وانما هو قديم ترتبط بحقبة معينة، أو حدث معين ، فأية عودة إلى ملفات التاريخ ، تكشف لنا حقيقة مهمة وهي أن هذه المصالح ، ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.[1]

اذ سيظل العراق ولعقود قادمة مركز شدٍ وجذبً دوليين للعديد من الاعتبارات والأسباب المتنوعة، منها الاقتصادي ومنها الجيواستراتيجي، ومنها الحضاري والثقافي. أذ شهد التاريخ السياسي للعراق الكثير من المتغيرات كانت نتيجة تداخل وتشابك المصالح الإقليمية والدولية في منطقة تعتبر من اشدِّ المناطق حساسية في العالم. فمن الناحية الاقتصادية يشكل العراق ثاني احتياطي في العالم من النفط، والذي يُنظر إليه على أنه حجر الأساس لمكونات الاقتصاد العراقي، ومن هذه الزاوية بالتحديد سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى تفعيل وتركيز مكوناتها السياسية والاقتصادية باتجاه العراق بالتحديد سعيا لتسويق ما تعتبره أساسا لحضورها الدولي واستمراريته.

وإذا كان الاقتصاد يُعد عصب السياسة الدولية، فإن العامل الجيواستراتيجي للعراق، لا يقل أهمية عن أي عامل مؤثر في عمليات الجذب الدولي تجاهها. وهذا ما فعلته الإدارة الأمريكية من الناحية العملية عند تنفيذها لعملية أحتلال العراق، إذ هدفت أن يكون العراق المرتكز الرئيس لتنفيذ مشروع الشرق

---

[1] – أ.د. إبراهيم خليل العلاف. استاذ التاريخ الحديث –جامعة الموصل. موقع العراق في الاستراتيجية الاميركية المعاصرة. مدونة .

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60435

الأوسط الكبير الذي يمتد من المغرب العربي إلى اليابان والفيليبين وأندونيسيا، على أن يكون الخليج العربي قلب وعصب هذا المشروع من خلال التحكّم بالرئة التي يتنفس منها العالم وهو النفط. أذ لم تعد خريطة النفط و الآبار والإمدادات وتأمين الطرق، مسألة تقع ضمن أهتمام شركات صناعة النفط ودوائر التجارة والمال والأقتصاد خارج الإدارة وداخلها، بل بات النفط محل أهتمام دوائر الدفاع والأمن القومي والمخابرات والشؤون الخارجية، هكذا أصبح النفط شأناً مرتبطآ بالنفوذ الدولي، وقيادة النظام العالمي، ولم يعد مجرد أمر يتعلق بضمان الرفاهية للشعب الأميركي فقط, أذ أدركت الإدارة الأمريكية أن لا مفر من حكم العالم إلا عبر بوابة الخليج وهذا ما فعلته بأحتلالها للعراق.

أضافة الى ذلك فأن أحتلال العراق جعلها في قلب منطقة الشرق من اجل فرض هيمنتها على دول الخليج العربي وضمان تدفق النفط اليها وضمان وجود قواعد عسكرية تمكنها من أنَّ تكون قريبة من مواقع في حال حصول اي احداث متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على امن الولايات المتحدة الأمريكية أو امن المنطقة.[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس اوباما

قبل الدخول في توجهات السياسة الخارجية للرئيس" باراك اوباما لا بد من تسليط بعض الضوء على الفكر السياسي للنخبة السياسية الأمريكية لفهم حركة الرئيس" اوباما "على الصعيد السياسي الخارجي. فهناك فكرين للطبقة السياسة الامريكية ، وهذا ليس وليد اليوم ، مما حدا بالبعض إلى أن يصف أمريكا (الولايات المتحدة) بالأمريكتين مثلما فعل "وليم فولبا ريت" في كتابه غطرسة القوة سنة 1922. الأولى أمريكا" إبارهام لينكولن "و" أولاي ستيفنسن "والثانية أمريكا" تيودور روزفلت "ومفرطي الوطنية المعاصرين ومنهم (المحافظون الجدد) الأولى أمريكا الليبراليةا الإنسانية المتسامحة وفقاً لفولبا ريت أما الثانية فهي أمريكا المتغطرسة .الأولى يمثلها تمثال الحرية والثانية يمثلها معتقل غوانتانامو وسجن أبو غريب، وينتمي الرئيس" بوش الابن "والمحافظين الجدد إلى الطبقة السياسية الثانية المتغطرسة.

---

[1]– شهد علي، **عبود الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق دراسة في البعد النفطي.** مؤسسة الحوار المتمدن العدد:4487–2014

. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60811

وقد انتهت مدة حكم الرئيس بوش والمحافظون الجدد بالأزمة المالية سنة 2008 والتي انعكست تداعياتها على الأوضاع الاقتصادية في العالم، وبعد أن بدأ مدة حكمه في ولايته الأولى في الحرب على أفغانستان سنة 2001 وغزو الع ا رق سنة 2003 . وفي ظل هذا التراجع لمكانة الولايات المتحدة، والفشل في السياستين الداخلية والخارجية، رفع المرشح الديمقراطي"اوباما" شعار التغيير في حملته للانتخابات الرئاسية، والتغيير هنا بمعنى إصلاح ما أفسدته الإدارة السابقة برئاسة "بوش"[1]

أولا: موقف الرئيس اوباما من العراق:

يتميز موقف باراك أوباما بخصوص حرب العراق بعدد من الخصائص المحورية الهامة وعلى رأسها رفضه للحرب قبل بدايتها، حيث أعلن أوباما في خطاب جماهيري ألقاه في أكتوبر 2002 عن رفضه لفكرة الحرب والتي اعتبرها حربا "خائبة" أو "غبية.

ففي أواخر عامه الأول كعضو بمجلس الشيوخ الأميركي2005 أعلن أوباما الملامح العامة لموقفه تجاه الحرب والذي ركز بشكل عام على شعوره بأن حرب العراق غير قابلة للحل العسكري، وبأن الانسحاب التدريجي من العراق بات الحل الأمثل حيث اعترف أوباما مرارا بأن الأوضاع المتردية في العراق باتت بلا حل، وأن التعامل معها أصبح من منطلق البحث عما أسماه "بمخرج مسؤول" يضمن عدم وقوع العراق في أيدي الجماعات الإرهابية أو في براثن الحرب الأهلية ويضمن إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سمعة أميركا ومصالحها التي تضررت بسبب الحرب، لذا طالب أوباما بالسحب التدريجي للقوات بشكل معتدل ومتوازن وهو جوهر موقف أوباما العام.

في أكتوبر 2002 ألقى باراك أوباما خطابا خلال مظاهرة معارضة لحرب العراق – نظمت في مدينة شيكاغو بولاية ألينوي الأميركية حيث اكد قائلا :

"أعرف أنه حتى الحرب الناجحة ضد العراق سوف تتطلب احتلالا غير محدد المدة والتكلفة والعواقب. أعرف أن غزو العراق بدون منطق واضح وبدون دعم دولي قوي سوف يشعل نيران الشرق الأوسط،

[1] – علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، مركز الجيزة للدراسات، الدوحة، 2008.

ويشجع أسوأ نزعات العالم العربي لا أفضلها، ويقوى قدرة القاعدة على التجنيد، أنا لا أعارض آل الحروب، أنا أعارض الحروب الغبية.

وبهذا ميز أوباما نفسه منذ البداية عن غيره من المرشحين الديمقراطيين للرئاسة الأميركية، حيث بات المرشح الأكثر "نقاء" في معارضة حرب العراق بين المرشحين الديمقراطيين الرئيسيين، وهما جون إدواردز وهيلاري كلينتون واللذان ساندا قرار الحرب في 91.2002 [1]

بوصول باراك أوباما إلى الرئاسة ظهرت توجهات استراتيجية لدي هذا الاخير من اجل تغيير هذه الصورة النمطية التي أضحى العالم يمتلكها عن الولايات المتحدة الامريكية ،والتي صاغها ورسمها سلفه جورج بوش الابن وبالاخص ما تعلق بالسياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط.

لقد حمل وصول الرئيس باراك اوباما الي سادة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية الكثير من التغيرات في محتوي التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية وخاصة تجاه الشرق الاوسط .

ثانيا: منطق الانسحاب من العراق: مارس 2011

تمثل الحرب في العراق تحديا هاما وواضحا للولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي والشعب العراقي والمنطقة. وفي هذا الصدد تعهدت وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكية الجديدة بالعمل علي انهاء الحرب في العراق وتشكيل حكومة عراقية منصفة وتمثيلية ومسؤولة ولا توفر ملاذا ودعما للارهابين.[2]

فقد اعلان الرئيس اوباما سحب كافة القوات الأميركية من العراق تدريجيا ففي بغداد أعلن المتحدث باسم السفارة الأميركية في العاصمة العراقية ديفد رانز أن عملية سحب 50 ألف جندي أميركي من

---

[1]- علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، مرجع سابق. ص. 123

[2]- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الامريكية في القرن الواحد والعشرين**، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص. 25.

الأراضي العراقية "قد بدأت، وستغادر قواتنا الأراضي العراقية إلى الكويت، ومن ثم سيتم نقلها إلى الولايات المتحدة[1] ."

أما سبب الانسحاب التدريجي – أو إستراتيجية "إعادة نشر القوات" آما يسميها أوباما – هو إيمانه بأن حرب العراق باتت مستعصية بلا حل، وبغياب أي حل مثالي للمشكلة هناك، واستحالة إيجاد حل عسكري لحرب العراق، وأن حل مشكلة العراق حل سياسي في أيدي أبنائها، أو السياسيين العراقيين، وأن السياسيين العراقيين يتباطؤون في إيجاد هذا الحل لأنهم منشغلون بانقساماتهم الطائفية الداخلية وبعدم كفاءتهم الشخصية مما حمل القوات الأمريكية تكلفة لا تطاق وغير ضرورية في الوقت الراهن

لذا رأى أن البدء في سحب القوات الأمريكية ضرورة لأنه سوف يضغط على السياسيين العراقيين للبحث عن حلول لمشاكلهم الداخلية وسيرسل له رسالة قوية عملية مفادها أن صبر أميركا نفذ.

"فقط من خلال إعادة نشر قواتنا يمكننا الضغط على العراقيين للوصول إلى اتفاق سياسي ولتحقيق انتقال ناجح لتحمل العراقيين مسؤولية أمن واستقرار بلدهم وبأن غايته هي أن يترك عراقا مستقرا بعض الشيء ويحول دون تحول العراق لأفغانستان جديدة كالتي كان يحكمها الطالبان قبل الغزو الأميركي لها، وأن يحول دون نشوب حرب مدنية في العراق يندى لها الجبين، ويؤاخذ أوباما إدارة بوش على موقفها الحالم بأن يتحول العراق لديمقراطية تمثل نواة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ثالثا: العراق ضمن إستراتيجية الحرب على الإرهاب:

لقد وضع أوباما العراق ضمن تصور اكبر لإستراتيجية أميركا في مواجهة الإرهاب، حيث أكد على أن العراق شغلت أميركا عن الساحة الأهم للحرب على الإرهاب وهي أفغانستان، 117 وأن حرب العراق أضرت بمصداقية أميركا وبأمنها وبأمن أصدقائها في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل، 118 وذلك لأن الحرب قوت جماعات كالقاعدة وأعطت الفرصة لدول كإيران لتطوير برامجها النووية وزيادة

[1]– مركز الجزيرة للدراسات. بدء انسحاب القوات الأميركية من العراق.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/30

دعمها لجماعات مثل حماس وحزب الله، كما طالب بصفة عامة بضرورة بناء سياسة خارجية أميركا تتخطى العراق وتركز على القضايا الأخرى الهامة لأمريكا وأمن شعبها.

"إنهاء الحرب ضروري لتحقيق أهدافنا الإستراتيجية الواسعة بداية من أفغانستان وباكستان حيث تعود حركة طالبان وتتملك القاعدة مقرا آمنا. العراق ليست الجبهة المركزية للحرب على العراق، ولم تكن كذلك يوما ما." [1]

وفي مطلع 2011م، طرح الرئيس الأميركي باراك أوباما مبادرة مراجعة الاستراتيجية العسكرية بعد أن طلب من البنتاغون بدء التخطيط لتخفيضات كبيرة في ميزانية الدفاع، وتستهدف الاستراتيجية التعرف على الأولويات الأمريكية وتوجيه الإنفاق الدفاعي مع بدء تقليص حجم الجيش. ثم اتفق أوباما مع الكونجرس في أغسطس 2011م، على تقليص الإنفاق المتوقع على الأمن القومي بأكثر من 450 مليار دولار في السنوات العشر القادمة. وفي أوائل يناير 2012م، كشف أوباما عن وثيقة الاستراتيجية الجديدة للجيش الأمريكي، التي تدعو إلى وجود عسكري أمريكي أكبر في آسيا.[2]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ترامب

تمثل منطقة الشرق الاوسط وجهة الاستقطاب لاطماع القوي الدولية، ومنها القوي الكبري منها الولايات المتحدة الامريكية نظرا لموقعها الجيوسياسي وجيوستراتيجي الذي يمثل نقطة اهتمام الولايات المتحدة الامريكية خاصة في عهد الرئيس دونالد تارامب، حيث شهدت السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط متغيرات جديدة شكلت اطارحاكما لتلك السياسات في التعامل مع قضايا وازمات المنطقة، وقد بدأ هذا الاطار خلال فترة حكم الرئيس أوباما وتحديدا مع فترة ما يعرف الربيع

---

[1]– علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، مرجع سابق، ص. 27.

[2]– ظافر محمد العجمي، **استراتيجيات أم تغيير في موازين القوى، مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية**.

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_comprofiler&task=userProfile&user

العربي أو الحرا ك العربي، ومن المتوقع أن يشارك هذا القرار الجديد حدود من التغير في اليات سياسة ترامب اتجاه العديد من القضايا التي تحتوي على أهداف معلنة وأخري خفية اتجاه العديد من القضايا الدولية . واهمها الاحداث الداخلية في العراق واثرها علي المنطقة لذلك من المهم تحليل المواقف المعلنة عن توجهات ترامب اتجاه المنطقة وهي كالاتي:[1]

-على الرغم من وجود تصريحات لترامب باعتراضه على احتلال العراق، ومنها قوله 'كان يجب أن لا ندخل حربا في العراق، لكن ما دمنا دخلناها فلا يجب أن نخرج منها"، لهذا فان سياسة ترامب في الشرق الأوسط أقرب إلى العراق وستكون رادعة للتشدد الديني في المنطقة، وأن فوز ترامب "مؤشر جيد بالنسبة إلى الشرق الأوسط عموماً، والعراق خصوصاً، وقد انتقد ترامب خلال حملته الانتخابية القرار بمغادرة العراق، اذ قال ان الولايات المتّحدة بالفعل كانت مسيطرة على الوضع في العراق، والموصل خصوصاً، لكنّها خسرت العراق بمغادرة قوّاتها في عام 2011 مقابل لا شيء، وكان يفترض إبقاء القوّات لمنع ظهور "داعش" ومنع سيطرة إيران على العراق، كما صرح اخيرا ان هناك حاجة لبناء قواعد دائمة للقوات الامريكية في العراق، وهذا سيكون عامل ضغط على ايران.

-فريق عمل ترامب، الذي يشبه "فريق حرب" إلى حد كبير، تغلب عليه خلفيات وتوجهات عسكرية، وعنصرية، ومن الجمهوريين المتشددين، ومعاداة الإسلام السياسي والميل للعمل العسكري وتمثل هذه التركيبة عودة حادة إلى العقلية التي سادت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأن معظم أعضاء فريق عمل ترامب إن لم يكن كلهم، متشددون في توجهاتهم تجاه الاحداث الداخلية للعراق.

-ان امتلاك العراق لأكبر جيش في المنطقة بعد ايران من ناحية العدد، فان احتمال قيام امريكا بتسليح العراق وزيادة قدراته العسكرية من اجل ان يقف بوجه تدخلات دول الجوار واردة جدا، خاصة وان هناك تصريح لترامب اكد فيه ان العراق كان يملك جيش يعد ثاني جيش في المنطقة ، واعلن استعداده

[1]- شاهر إسماعيل الشاهر واخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، -برلين- ألمانيا المركز الديموقراطي العربي للنشر، 2017 ص. 125.

عن دعم العراق في مواجهة الارهاب، وهذا ما اكده رئيس الوزراء العراقي من ان ترامب تعهد بزيادة دعم العراق عسكريا واقتصاديا في مواجهة التطرف والارهاب، وهذا يعني ضمنا ان امريكا في تصورها اعادة العراق الى وضعه الاقليمي السابق .

كذلك أعلن الرئيس ترامب أن أي محاولة سيطرة للمنطقة هو تهديد للمصالح الحيوية الامريكية وستوجهها حتى بالقوة العسكرية لحماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلق بتدفق النفط، وضمان السيطرة الامريكية على عمليات استخراجه ونقل واستثمار عوائده. لإعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في الدولة العراقية كي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحا، باعتبار أن ذلك يشكل ضمانة أمريكية هامة لعدم تكرار أحداث سبتمبر، كذلك الحيلولة دون ظهور أي تيارات أو قوة سياسية مناوئة للولايات المتحدة الامريكية ما قد يؤدي إلى دخول قوة المنافسة[1].

الولايات المتحدة حسمت تعاملها مع منطقة الشرق الاوسط وفقا لرؤية استراتيجية اتضحت معالمها بعد 2001 ثم 2003 بعد إسقاط نظام صدام حسين واصبحت تلك الاستراتيجية اكثر وضوحا خصوصا بعد احداث ما يسمي بالربيع العربي وعموما تتسم تلك الاستراتيجية بتحقيق المصالح الامريكية بغض النظر عن مصالح دول المنطقة . وفي هذا الإطار فقد عمل الرئيس باراك أوباما على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في الشرق الأوسط، من خلال عدم الاستمرار في جعل العراق هي القضية الرئيسية، ولكن بالعكس ما أخذه ترامب اذ يري أن الوضع هناك ما يزال هشاً للغاية. ويجب اعادة النظر اليها علي انها قضية رئيسية .

---

[1]– عصام حاكم، السياسة الامريكية في عهد ترامب اتجاه النفوذ الايراني في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، أطلع عليه يوم : 2018/06/17 على الساعة : 19:00 في الموقع الإلكتروني: http://www.fcdrs.com

المبحث الثالث : مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - إيران والعراق -

سيكون «دونالد ترامب» رئيسًا لم يسبق له مثيل في كثير من النواحي. فلم يخدم أبدًا في الوظائف العامة، ولم يخدم حتى في الجيش الأمريكي. وسيصل إلى البيت الأبيض في يناير/ كانون الثاني ولديه من الخبرة أقل بكثير من أي رئيس سابق في تاريخ الولايات المتحدة. كما اكتسب سمعةً أيضًا كرجل متقلب يقول ما يفكر فيه ويتخذ مواقف مثيرة للجدل.

المطلب الأول : سيناريوهات تعامل الإدارة الأمريكية مع إيران

دخلت العلاقات الامريكية الإيرانية مرحلة جديدة مع دخول الرئيس ترامب البيت الأبيض، بما يحمل من توجهات سياسية تجاه إيران، الأمر الذي سينعكس بكل تأكيد على مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية خاصة عقب زيارة الرئيس ترامب للرياض وعقده اجتماعات مكثفة مع الدول العربية والإسلامية في غياب طهران، ويمكن وضع مجموعة من السيناريوهات والمقاربات لمستقبل العلاقة بين البلدين في ضوء المواقف والرؤية الأمريكية الجديدة للتعامل مع إيران، وفق السيناريوهات التالية:

أولا: سيناريو الصدام

قد تتجه العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى التصعيد في حالة قيام واشنطن بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران من طرف واحد؛ وهو أمر محتمل الحصول في ضوء المواقف والتصريحات الأمريكية الأخيرة تجاه طهران، التي أكد خلالها الرئيس ترامب فرض عقوبات اقتصادية جديدة على طهران ووضع الحرس الثوري الإيراني على قوائم الإرهاب الدولي، فالانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي مع طهران، يمكن أن يعقد العلاقة رغم أن هذا الانسحاب لا يبيح لأمريكا انهاء الصفقة، خاصة إذا كان لا يتوافق مع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، أعضاء مجموعة 5+1، وهو ما يضعف الموقف الأمريكي في مواجهة إيران.

إن إلغاء الاتفاق من طرف واحد وتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران من قبل واشنطن يمكن أن يؤدي لتوتير الأجواء وتعقيد الموقف وتصعيد الأمور بين البلدين وصولاً لحالة الصدام العسكري

خاصة إن المنطقة تشهد تواجد العديد من القطع العسكرية الأمريكية، ورغم صعوبة تحقيق هذا السيناريو لعدم رغبة البلدين للجوء للخيار العسكري إلا أنه يظل خيار قائم ومتوقع في حالة استمرار إيران في إجراء تجارب على الصواريخ البالستية، وعدم التجاوب بشكل كامل مع مفتشين الوكالة الدولية للطاقة النووية من جانب، وفي ظل استمرار التصريحات والمواقف الأمريكية المدعومة من اللوبي اليهودي في أمريكا وإسرائيل من جانب آخر، وهنا يمكن أن تستغل إسرائيل المواقف المتشددة لإدارة ترامب تجاه إيران وتقوم بعمل عسكري مفاجئ تضع الجميع من خلاله أمام الخيار العسكري، لكن إسرائيل تدرك جيداً حجم المساحة المسموح لها باللعب فيها في هذا الملف، وتدرك أيضا العواقب المترتبة على هذا العمل سياسياً وعسكرياً.

ثانيا: سيناريو الحرب الباردة

بغض النظر عن إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاق النووي مع إيران أو الإبقاء عليه، إلا أن العلاقة بين البلدين دخلت مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن مرحلة أوباما التي تحسنت فيها العلاقة بين البلدين بشكل ملحوظ، ويقوم هذا السيناريو على فرضية استمرار الخلافات بين البلدين في إطار "الحرب الباردة" خلال فترة حكم ترامب الأولى، مع صعوبة الوصول لتفاهات أو تصعيد الأمور وصولاً لحالة الصدام العسكري، وهو ما يعني المراوحة في المكان، مع تصعيد لفظي في حدة التصريحات الأمريكية تجاه إيران مع تشديد للعقوبات الاقتصادية دون اللجوء للصدام المسلح، وهو السيناريو المرجح منو جهة نظر الكاتب؛ وذلك لعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بفتح مواجهة عسكرية مع إيران، لأن ذلك سوف يكون مكلفاً سياسياً وعسكرياً، خاصة أن واشنطن لا تريد تكرار تجربة العراق الفاشلة.

ثالثا: سيناريو تحسن العلاقات

تحسن العلاقة الأمريكية الإيرانية أمر غير مستبعد خاصة أن واشنطن تضع في محدداتها تجاه المنطقة الحفاظ على مصالحها دون تحمل تكاليف كبيرة ترهق الاقتصاد الأمريكي المتراجع، وبالتالي ليس من المستبعد تحسن العلاقات الأمريكية الإيرانية، ولكن ذلك يتطلب اتخاذ طهران مواقف غير متعارضة مع توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، مثل توقف إيران عن دعم الجماعات

المسلحة، والتجاوب مع مفتشي الوكالة الدولية بشكل كامل وتوقف برامج تطوير الصواريخ البالستية، ودعم توجهات واشنطن في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وبالتالي تحسن العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال فترة حكم ترامب أمر غير مستبعد، خاصة أن هذه العلاقة قد تحسنت بشكل ملحوظ خلال فترة الرئيس الأمريكي السابق أوباما، لكن ذلك يحتاج لكثير من المواقف الإيرانية الغير متوفرة في الوقت الحالي.

تسير الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها تجاه المنطقة في ظل حكم ترامب في اتجاهين الأول يتجه نحو إعادة صياغة مصالحها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، عقب فترة شهدت انسحاب جزئي منها خلال فترة حكم الرئيس أوباما، مما تطلب عودة قوية للدور الأمريكي القوي والفعال للتصدي للدور الإيراني المتعاظم الذي أصبح يشكل خطرًا على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة الأمر الذي يعني أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تسير نحو التصعيد الجزئي في إطار سيناريو الحرب الباردة، الاتجاه الثاني هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الورقة الإيرانية كفزاعة لدول الخليج لضامن بقاء هذه الدول ضمن المنظومة الأمريكية، بما يساهم في تنفيذ الرؤية الأمريكية الجديدة، القائمة على استنزاف موارد المنطقة وحفظ أمن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية عبر الحل الإقليمي، مع ضرورة ضبط السلوك الإيراني بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وهذا يتطلب منها كعرب ومسلمين استخلاص الدرس عبر فتح حوار عربي إيران للتفاهم حول القضايا الخلافية، مع التأكيد أن الصراع الإقليمي حقق فائدة عظيمة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

المطلب الثاني: سيناريوهات تعامل الإدارة الأمريكية مع العراق

إذ يمكن القول أن تحديد التعامل الأمريكي مع العراق يضعنا امام أربعة خيارات ممكنة التحقق، وهناك عوامل أولويتها هي التي ترجح أحدهم وهي:

1- اولوية العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

2- مدى تحكم الإدارة الأمريكية بالفواعل الإقليمين.

إن السيناريوهات المستقبلية تستند إلى صعود وهبوط وتغير العاملين أعلاه، وإن قياس المؤشرات الحالية هي التي ترجح أي من هذه السيناريوهات الأربعة الموضحة كالآتي:

أولا:عودة النفوذ الأمريكي بما يتوازى مع المصلحة الوطنية العراقية ويلحق الضرر بالقوى الإيرانية.

من المحتمل أن تعود الإدارة الأمريكية الجديدة للإعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق من خلال زيادة التواجد العسكري الأمريكي تحت إطار محاربة الإرهاب وتفعيل الاتفاقية الأمنية والدفاع عن الأمن الوطني العراقي وإعادة تأهيل القوات المسلحة العراقية وتسليحها لاسيما بعد النجاحات التي حققتها في محاربة الإرهاب وكسب ثقة الرأي العام في المناطق التي سيطر عليها تنظيم "داعش" بعد أن كانت هذا القوات مصدر قلق وعدم استقرار بقيادة الحكومات العراقية المتعاقبة، ونستدل على ذلك ما صرح به ترامب في يوليو العام الماضي بالقول "كلنا ضد الحرب على العراق عام 2003 لاعتقادنا أنها ستزعزع استقرار الشرق الأوسط، وأن إيران ستحتل الشرق الأوسط لذا علينا أن نستعيد الاستقرار وتوازن القوى في المنطقة"[1]. إذا لاحظنا مدى إقبال الفواعل الاقليميين في المحور الأمريكي على الإدارة الأمريكية الجديدة وترحيبهم بفوز ترامب مقارنة مع الأزمات التي تسببت بها إدارة أوباما مع حلفائها الإقليميين، فإن ذلك يرجح ارتفاع قدرة الإدارة الأمريكية على التحكم نسبيا بالفواعل الإقليمية. على الجانب العراقي نعتقد أن هذا الاحتمال إذا ما تحقق يعد هو الاحتمال الأفضل للأمن الوطني العراقي ومصلحته العليا.

ثانيا: العراق ورقة أمريكية لتحقيق التوازن الإقليمي

يذهب هذا الاحتمال إلى تدني أولوية العراق بالنسبة للإدارة الأمريكية الجديدة بالتزامن مع ارتفاع مدى تحكمها بالفواعل الإقليميين كما ذكرنا في الاحتمال الأول، وان دواعي الإهمال الأمريكي للعراق تأكد الرئيس الجديد في أكثر من مناسبة على اعتبار العراق "جامعة هارفرد للإرهاب" وقوله أن العراق ليس ذو سيادة وليس هناك عراقيون بل توجد جماعات منقسمة على نفسها وإدا ما علمنا أن ما يحدث في الشرق الأوسط هو فوضى كاملة حسب وجهة النظر الأمريكية فإن هذا الاحتمال يتجه إلى أن

[1] انظر: سكوت والستن وكاترين كوزك، التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق 2003–2015، ترجمة عمر عبد الكريم محمود، المستقبل العربي، العدد 434، نيسان2015، ص 132.

تستخدم الإدارة الجديدة الملف العراقي لجسم الملفات الإقليمية الأخرى من حيث توازن القوى مع روسيا والحد من النفوذ الإيراني وإن كان ذلك على حساب المصلحة العراقية، وتدفع المؤشرات الحالية إلى اعتبار هذا الاحتمال هو الأوفر حظا، مما يتطلب من الحكومة العراقية التحرك بشكل عاجل للفت انتباه الإدارة الأمريكية الجديدة لقضايا مهمة مثل الدور العراقي في محاربة الإرهاب تساعد في نأي العراق عن الانخراط في الملفات الإقليمية التي تنعكس سلبا على المصلحة الوطنية العراقية.

ثالثا: العراق ما بين الشد الأمريكي والجذب التحالف الروسي في الشرق الأوسط

يفترض أن هذا الاحتمال إلى أن يكون العراق ذو أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مقابل ضعف اتحكم الأمريكي بالفواعل الإقليميين، ويعني ذلك أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستعمل بكل إمكانياتها من أجل عدم انتقال العراق إلى المحور الروسي بشكل كامل لا سيما إذا اعتبرنا أن التعاون العراقي مع روسيا أصبح على أعلى مستوياته منذ عام 2004 وأن إدارة أوباما قد فرطت بجزء كبير من مصالحها مع العراق لصالح روسيا وإيران وأن الإدارة الجديدة ستعمل على استعادة النفوذ الكبير لما يمثله العراق من أولوية مهمة، لاسيما أذا ما اعتبرنا أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم مع الفواعل الإقليميين سيكون ضعيفا. إن هذا الاحتمال يعد فرصة ذهبية للعراق لكون كلا القطبين العالميين(الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) سيستخدمان جميع امكانيتهما لضم العراق لمحورهم، وان صانع القرار العراقي ستتاح أمامه خيارات الاستفادة أمنيا واقتصاديا إلا أن ذلك مرهون بترتيب البيت العراقي سياسيا وتجاوز الأزمات والخلافات التي أفضت إلى ماصل إليه العراق من انهيارات أمنية اقتصادية صعبة.

رابعا: العزلة الأمريكية عن إقليم الشرق الأوسط وتداعياتها عراقيا

يفترض هذا الاحتمال أن الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على عزلة دولية في حال، ويأتي ذلك من المبادئ التي يتبناها الرئيس المنتخب على مستوى السياسة الخارجية، وأن أبرز هذه المبادئ هي الانسحاب من حلف شمال الأطلسي ثم العالم، إذ يعتبر ترامب أن الولايات المتحدة انفقت تريليونات الدولارات من أجل الدفاع عن أوروبا وأسيا، وقد حان الوقت لهذه الدول أن تدفع تكاليف الدفاع أو أن تدافع عن نفسها بنفسها. فضلا عن تغليب الدولة القومية على العولمة التي يرى فيها ترامب أن

التحالفات الدولية قد اضرت بالولايات المتحدة وأن الولايات المتحدة ينبغي أن تعيد حساباتها في التحالفات التي تقلل من قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية. كما يأتي التصالح مع روسيا والصين مؤشرا آخر على العزلة إذ يشير ترامب إلى التعامل مع روسيا من منطلق القوة غير مجدي، وأن دورة العداء يجب أن تنتهي وأن الولايات المتحدة ستتعاون مع روسيا لمكافحة الإرهاب الإسلامي المتشدد مقابل السماح لروسيا بنفوذ أكبر في اوروبا الشرقية. وأخيرا رفع شعار أمريكا اولا. من المحتمل كثيرا أن تبني الولايات المتحدة كهذا المبدأ سيدفع العالم لمزيد من التعقيد واندلاع صراعات في مناطق كانت تعتبر تحت السلطة الأمريكية، ومن جانب آخر سيعطي فسحة لبزوغ قوى دولية تنافس القوى الطبية الأحادية وإطار قانوني لمجلس الأمن أكثر من التوظيف السياسي إلا أنه في نفس الوقت قد يعيد توازنات القوى العالمية والإقليمية وأن صراع لا ينشأ إلا بإخلال توازن القوى وأن هذا الاحتمال –مع ضعف المؤشرات لحدوثه– ينعكس بشكل خطير على المصلحة القومية العراقية إذ يضع العراق امام اندفاع روسيا في المنطقة ويزيد من استمرارية بقائه ساحة للصراعات لاسيما أن المشهد السياسي العراقي لا يزال ولو بشكل نسبي يعاني من نفس الأزمات التي اسهمت في احتلال تنظيم "داعش" لأراضي واسعة منه عام 2004.

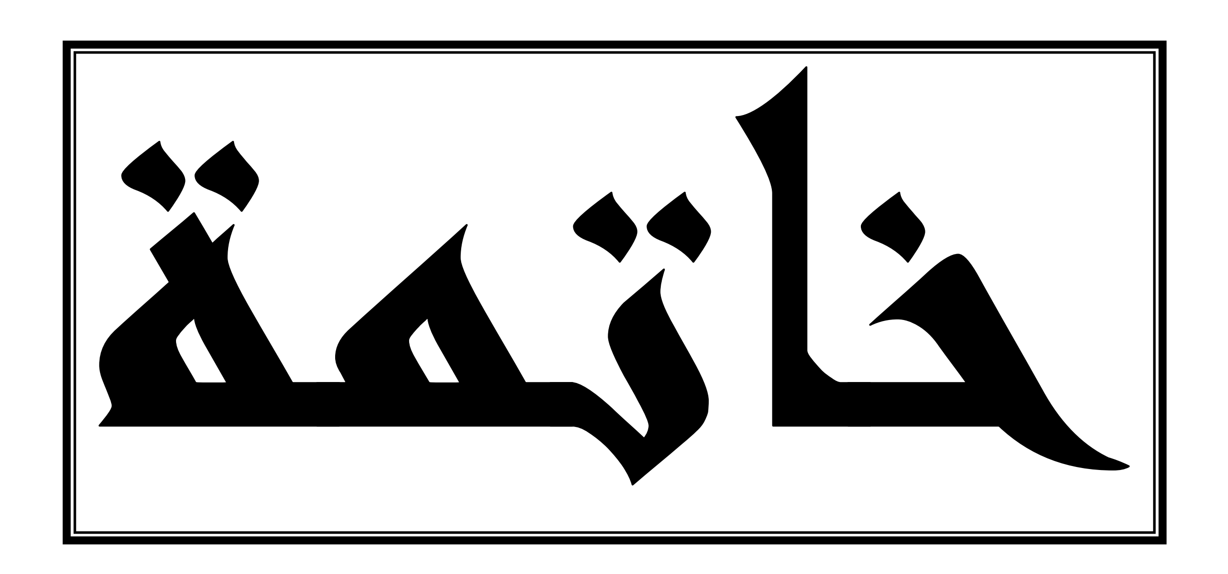
الاستنتاجات:

1- إن تغيير السياسة الأمريكية التي تميزت بالهدوء والسكون، والسلبية هو أمر مؤكد الحدوث في السنة الأولى من حكم الرئيس دولاند ترامب.

2- ان الأفضلية ستكون للمصالح الأمريكية الإقليمية والدولية.

3- غياب القدرات العراقية الفاعلة سيدفع الإدارة الامريكية الجديدة للتعاون مع قوى إقليمية، مع بعض القوى المحلية، وأهمها القوى السياسية الكردية لتغيير الوقائع على الأرض العراقية ومن بعدها على خارطة الشرق الأوسط.

التغيير القادم في الولايات المتحدة سوف يسحي متغيرات دولية معه، وجميع دول العالم سوف تتأثر وتؤثر في هذا التغيير، والمهم هنا هو كيف يتم التكيف مع هذا التغيير على وفق المصالح الوطنية


خاتمة

خاتمة:

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، لاستخدام العديد من الوسائل والأدوات أهمها الدبلوماسية، والقوة العسكرية، والأدوات الاقتصادية، كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس. وإن مدى توفر هذه الوسائل قد يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا تنبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية. حيث أصبح القرار السياسي الخارجي يتأثر ويؤثر بكثير من العوامل والمتغيرات، حيث تلعب هذه المتغيرات دوراً مؤثراً سلبياً أو ايجابياً في السلوك السياسي الخارجي، حيث يتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة، وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي من جهة ثانية، وعندما نجد أنفسنا أمام حاجة الى دراسة السياسية الخارجية لدولة ما بدا واضحًا أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية عهد الرئيس الأمريكي الحاليّ دونالد ترامب تتسم بالتوترية للأزمات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بخلاف السياسة السابقة التي سارت عليها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما التي ركزت على القوة الذكية في تحقيق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وعلى العوامل الناعمة في الحفاظ عليها عبر أدواتها الموجودة في المنطقة.

ويشكل التعامل مع القوة نقطة الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين، في كيفية الحفاظ عليها وآليات تنميتها وطريقة استثمارها في القرار السياسي للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة، فعملية صياغة السياسات لدى الإدارة الأمريكية كأي دولة تعتمد على مفهوم المصلحة الوطنية في تحديد وصياغة سياستها الخارجية.

وأصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على القوة في ظل مفهوم جديد للأمن القومي، حيث أصبح يتعدى الحدود الأمريكية ليشمل أي تهديد مستقبلي للأمن والمصالح الأمريكية، وقد رفضت التقيد بالأمم المتحدة والتحالفات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ورفضت أيضاً المشاركة والتوقيع على اتفاقيات ومعاهدات دولية، تحد وتحجم من التحرك الأمريكي خارجياً، ناهيك عن التأييد المطلق لإسرائيل، هذا فضلاً عن الحديث عن تعزيز الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من قناعة مفادها أن هناك ارتباط بين النظام السياسي والثقافة المجتمعية والنظام التعليمي بالشرق الأوسط وتفريخ الإرهاب.

وأعطت الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط؛ أهمية كبيرة خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001، حيث تم الربط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بين الإرهاب وغياب

الديمقراطية في الشرق الأوسط، وفى حقيقة الأمر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد للحفاظ على مصالحها الكبرى في الشرق الأوسط على استراتيجية تقليدية لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية كثيراً، بالرغم من التعديلات التي طرأت عليها، وكان الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو الحفاظ على الوضع القائم في الشرق الأوسط . حيث أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى الأوضاع الداخلية في عدد من دول الشرق الأوسط، على أنها تمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، على أساس أن هذه الأوضاع تمثل تربة خصبة لنمو الإرهاب والتطرف، وقدمت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" إطاراً نظرياً لفهم طبيعة هذه التهديدات حيث تحدثت قائلة: " إن طبيعة النظم أصبحت أكثر أهمية من حيث توزيع القوى في عالم اليوم وإن هناك مصدراً جديداً لتهديدات الولايات المتحدة في عالم اليوم، هو ما أطلقت عليه التهديدات الناتجة من التفاعلات داخل ما يسمى بالدول الضعيفة والفاشلة، فالدولة الضعيفة والفاشلة هي الطريق الذي يسهل انتشار حركة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

وبما أن الحزب الجمهوري يستمد نظرياته السياسية في العلاقات الدولية من افتراضات المدرسة الواقعية، تكون الآليات الخشنة في الحفاظ على القوة العامل الأقوى والأبرز في وجه السياسة الخارجية خاصة في ظل نظام سياسي رئاسي يعطي الرئيس صلاحيات واسعة في صياغة السياسات الخارجية مع ربط المصلحة الوطنية المعرفة بالأمن القومي ذي البعد العسكري، مع وجود طاقم محيط بالرئيس ترامب يغلب عليه الوجه الصهيوني، إضافة إلى قناعات شخصية لدى ترامب أقرب للتوجهات اليمينية.

كما أن السلوك السياسي للإدارة الأمريكية يقدم تصورًا عن مؤشرات الرؤية الأمريكية في التعامل مع الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه الملامح خلال المرحلة المقبلة: التغذية على الخلافات الإقليمية وتفكيك التحالفات المنافسة ومحاصرة القوى الصاعدة في المنطقة وتصفية القضية الفلسطينية والاستثمار في التنظيمات الإرهابية ودعم مشروع التقسيم.

التغذية على الخلافات الإقليمية: تثبت التجارب أن السياسة الخارجية الأمريكية تتغذى على الخلافات الإقليمية سواء في الشرق الأوسط حيث تعدد الأزمات وكثرتها، أو في منطقة الشرق الأقصى حيث تتواصل تهديدات كوريا الشمالية للحلفاء المفترضين للولايات المتحدة، وفي الشرق الأوسط للأزمات الدائرة فيه سمات الحاجة للولايات المتحدة، وهو ما أعطاها فرصة الاعتراف بمدينة القدس عاصمة للاحتلال الاسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية إليها.

قائمة المراجع

- **قــائمة المراجع:**

1- باللغةالعربية:

- **اولا: الكتب:**

1- أبي طاهر رنا، **الإستخبارات الامريكية منذ التأسيس والعصر الحديث**،ط1،بيروت:الدار العربية للعلوم 1992.

2- الأسمر خلود، **انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005).

3- بحيري مروان، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط "من ترومان الى كيسنجر في السياسة الأمريكية و العرب**". (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1991م).

4- برجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، (لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000 م).

5- الجاسور ناظم عبد الواحد، **المرجعية الفكيرة للخطاب السياسي – الإستراتيجي الامريكي مابعد الحادي عشر من سبتمبر 2001**، بيروت: دار النهضة العربية،2006.

6- الجراد خلف، **أبعاد الإستهداف الأمريكي**،ط1،دمشق،دار الفكر،2003.

7- جرجس فواز، **السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومنيصنعها؟**، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

8- حسنين محمد، **هيكل الإمبراطورية الأمريكية وإغارة على العراق**، ط 3، القاهرة: دار الشروق، 2004.

9- الخضيرى محسن أحمد، **العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللاّدولة**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط.1، 2000.

10- خليلنانيس مصطفى، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسةالدولية، العدد 127، جانفي1997.

11- دلكر ادريس وافي وأحمد ، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**.الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة ،1992.

12- رضوان عبير بسيوني عرفة علي، السياسة الخارجية الامريكية في القرن الواحد والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة 2001

13- الرفاعي رنا أبو ظهر،**الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط**.ط1 ،بيروت: دار العلوم العربية، ط 1، 2008.

14- زكي رمزي،**العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي، (**د ب ن**)**،دار المستقبل العربي، 1999.

15- سليم محمد سيد، تطور السياسة الدولية في القرن 19م و20، ط 2، مصر، دار الامين للطباعة والنشر، 2002.

16- شاهر إسماعيل الشاهر واخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباماوترامب،** -برلين- ألمانياالمركز الديموقراطي العربي للنشر،2017.

17- قبسيس هادي، **السياسةالخارجيةالأمريكية بين مدرستين: الواقعية و المحافظية الجديدة،** الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2008.

18- الكلاني ماجدعرسان ،**صناعة القرار الأمريكي**،عمان،دار الفرقان للنشر والتوزيع،2005.

19- محجوب الزويري، **مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد،** قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014 .

20- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا والجيوبوليتيكا،** القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

21- محمود إبراهيم، **البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد.** ط 1 ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2005.

- **ثانيا: الكتب المترجمة:**

1- زكريا فريد،من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي. (تر: رضا خليفة) ،ط 1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1999.

2- سميث كارن أي، لايت ماركوت، **الاخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العابكيان،2005.

3- فريش نورتون، ريشارد ستيفنر، **الفكر السياسي الأمريكي.** (ترجمة: هشام عبدالله) ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

5- كوكركرستوف، **الولايات المتحدة وأخلاق مابعد الحداثة في كارن آي سميت، ومرغريت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية**.(تر:فاضل جنكر)،الرياض:مكتبة العبيكان،2005.

6- مان ميشال، **موسوعة العلوم الاجتماعية،** (ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح)، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999.

7- ناي جوزيف، **المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية والتاريخ،** ترجمة: أحمد امين الجمل ومجدي كامل، ط 1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 1997.

8- ناي جوزيف، **مفارقة القوة الأمريكية،** ترجمة محمد توفيق البيجرمي، ط1،الرياض، مكتبة العبيكان، 2003.

- **ثالثا: الرسائل والأطروحات:**

1- الجوهري إسلام محمد، **الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران بعد احداث 11سبتمبر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011

2- حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط،** مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ والعلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر–غزة–الدراسات العليا، فلسطين، 2010.

3- خالد محمد طاهر سنكات،"**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة 1990-2004**"،رسالة دكتوراه،معهد العلوم السياسية ،جامعة القاهرة،2005.

4- الخوالدة هاشم أجريد ، **السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991-2012**، رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط ،2013.

5- سعودي هالة أبوبكر،**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي1947-1973**، رسالة ماجستير ،معهد العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006.

6- سلام علي أحمد المشهداني،**صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستير ،معهد العلوم السياسية،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2013.

7- عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي(2010-2011)**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.

8- علام مصطفى شفيق مصطفى، **قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي** (2003-2010)،رسالة ماجيستر ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، 2012.

9- علي فايز يوسف الذلابيح، **توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

10- غربي مريم،**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران: دراسة حالة البرنامج النوو ي الإيراني**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،2013.

11- كلاع شريفة،**العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2010.

12- محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012.

13- مصطفى سايج، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركة الإسلامية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

14- المطيري عبد الله فالح،**أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**،رسالة ماجيستر، معهد العلوم السياسية، جامعة القدس،2007.

15- منار الشوريجي، **الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا**، رسالة دكتوراه،معهد الدراسات الإستراتيجيةبالاهرام،جامعة القاهرة،2001.

- **رابعا : النصوص والتقارير:**

1- التقرير الاستراتيجي العربي : 2O11- 2012، " **الملف النووي ...أزمة مفتوحة على أكثر من مسار** "، ط 1 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2013

2- **وثيقة الدستور الأمريكي**،المادةالأولى،القسم الثامن.

3- إيمان زهران، **دلالات السياسات الأميركية الأخيرة تجاه إيران**،السياسةالدولية، 22 جويلية.

4- خالدالمصري، " محاضرات في السياسةالخارجية "،الأكاديميةالدوليةالسورية

- **خامسا المقالات ودراسات علي شبكة الانترنيت:**

1- إبراهيم خليل العلاف. -جامعة الموصل. "**موقع العراق في الاستراتيجية الاميركي المعاصرة**"، مدونة:علي الرابطhttps://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60435

2- ابراهيم درويش، قراءة في كتاب:" **أمريكا في مفترق الطرق الديمقراطية والسلطة و ارث المحافظين الجدد لفرنسيس فوكو ياما**"، تاريخ تنزيل المقال: 2008/07/05 ، تاريخ الزيادة: 2018/04/22، على الاربط:www.oral.cim/index/php ?option.national67html http://

3- أحمد السيد تركي، **الناتو. ذراع جديدة لتطويق الشرق الأوسط**،(اطلع عليّه يوم:2015/04/22 على الساعة:22:00)على الرابط:http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid

4- أحمد علو، **سياسة الماء ومستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط**، دراسات وأبحاث، مجلة الجيش، العدد322، أفريل2012، (اطلع عليه في 2015/05/27 على 22:59) على الرابط:http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?31127#.VWoviUYXuTo

5- إسماعيل سراج الدين، " **تطور نظرية الامبراطورية الامريكية**" ، أطلع عليه يوم: 17 أفريل 2018، على الساعة 00: 14سا في الموقع الإلكتروني:http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=27070

6- آسياالمىهي، **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسةالدولية، عدد 127. جانفي1997.

7- آنا بورشفسكايا: **هل يستطيع ترمب فك التحالف الروسي-الإيراني؟**، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 6 فبراير2017، أطلع عليه يوم 2018/06/16 على الساعة 18:00، في الموقع الالكتروني:.http://cutt.us/o2Ide

8- بول سالم، **تنافس القوى الكبرى على مستقل الشرق الأوسط**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،أفريل2010،(اطلع عليه في 2015/05/26 على الساعة 15:45) على الرابط:http://carnegieendowment.org/2010/04/15/

9- بول سالم ، "**تنافس القوى الكبرى على مستقل الشرق الأوسط**"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،أفريل2010،(اطلع عليه في 2015/05/26 على الساعة 15:45) على الرابط:http://carnegieendowment.org/2010/04/15/

10- الجبير، **الشراكة بين السعودية وأميركا تتصدى للإرهاب**، 21 مايو 2017. أطلع عليه يوم 2018/05/23 على الساعة 15:00، في الموقع الالكتروني:http://www.al-1-madina.com/article/525008?rss=

11- **حلول مستدامة لمشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، سفارة المملكة الهولندية بالقاهرة، مصر، (اطلع عليه يوم 15 ماي 2015 على الساعة 22:52) على الرابط:http://egyptar.nlembassy.org/keytopics/

12- خالد مجد الدين، **سياسة البترودولار الامريكية تحت التهديد**، (اطلع عليه في2015/05/19 على الساعة 22:15) على الرابط:http://www.egynews.net/.

13- زياد هواش، **الشرق الأوسط..سيناريوهات الحرب**، مصر، المركز الأمريكي للنشر الإلكتروني،2014،(اطلع عليه في 2015/05/25 على 04:53) على الرابط:http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/zeaiad%20hawas.html.

14- **سفارة الولايات المتحدة الأمريكية القاهرة**، مصر،(اطلع عليه يوم 2015/05/24، على الساعة: 17:35) على الرابط: http://egypt.usembassy.gov/ar/mepi.html

-15 السيد يسين، **الإصلاح في الخطاب الرئاسي الأمريكي**، أوراق ثقافية، لعدد43613، ماي 2006،(اطلع عليه يوم:2015/05/20 على الساعة: 22:13)، على الرابط:http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/155.htm

-16 شهد علي، **عبود الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق دراسة في البعد النفطي**. مؤسسة الحوار المتمدن العدد:2014−4487https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60811

17− صحيفة جهان صنعت ،**العقود النفطية مقدمة انفراجه العلاقات الدولية**، أطلع عليه يوم 2018/05/23 على الساعة 15:00، في الموقع الالكتروني:http://cutt.us/qYGPo

18− طارق عبد الحليم، **البترودولار و السياسة الامريكية**، (اطلع عليه في2015/05/19 على الساعة 23:30) على الرابط: http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-1.

19− عصام حاكم، **السياسة الامريكية في عهد ترامب اتجاه النفوذ الايراني في العراق**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، أطلع عليه يوم : 2018/06/17 على الساعة : 19:00 في الموقع الإلكتروني: http://www.fcdrs.com

20− فريدون خاوند، **أميركا والحرس الثوري ومصير الاتفاق النووي**، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 27 يوليو 2017 ، أطلع عليه يوم 2018/05/12 على الساعة 19:00، في الموقع الالكتروني.http://cutt.us/UdxB2.

21− القنصلية الأمريكية العامة القدس، (اطلع عليه يوم 2015/05/24، على الساعة: 18:25) على الرابط: http://arabic.jerusalem.usconsulate.gov/meast_inti.html

22− مجهول ، **كيري و روحاني يشيدان بالتقدم في مفاوضات فيينا**، تاريخ تنزيل المقال :24 نوفمبر 2014، تاريخ الزيارة : 19 ابريل 2017، على الموقع الالكتروني: http ://bit.by /1vmd4lz.

23− مجهول، **اتفاق جنيف الابتدائي الخاص بالبرنامج النووي الإيراني**، تاريخ تنزيل المقال 28/ 11 /2013 تاريخ الزيارة : 21/ 04 /2018 http :// ar . wikipidia .org /wiki html

-24 مجهول ،" **اتفاق لوزان بشأن الملف النووي الإيراني**"، تاريخ تنزيل المقال :6أبريل 2015، تاريخ الزيارة : 21 أبريل 2017 على الموقع الالكتروني : http :// www. Al-akhbar .com / node / 229715 html .

25- مجهول ،**رسالة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي**،تاريخ التنزيل : 22/ 11/ 2014، تاريخ الزيارة : 19/ 04/ 2018 ، على الموقع الإلكتروني :- http :// online.wsj.com / article /obama –wrothe –secret –letter to-Irans.Khamenei-about-fightign-islamic-state-.1925925141

26- مجهول،**صنع السياسة الخارجية** ،تاريخ تنزيل المقال:2007/06/28 تاريخ الزيارة:2017/03/24،على الموقع الإلكتروني:www.elbayienne.com.

27- محمد أحمد النابلسي، **المركز العربي للدراسات المستقبلية**، (اطلع عليه يوم 17فيفري2015 على الساعة: 23:00)، على الرابط التالي:http://www.4geography.com/vb/t578.html.

28- محمد عبد السلام، **الخارطة الجديدة للانتشار العسكري الأمريكي**، موقع سوس انفو، سويسرا، (اطلع عليه يوم:2015/04/17 على الساعة20:00)على الرابط:http://www.globalsecurity.org/military/facility/centcom.htm

29- مركز الجزيرة للدراسات. **بدء انسحاب القوات الأميركية من العراق**.http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/3

30- **مكتبة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية**،(اطلع عليه يوم 2015/05/24، على الساعة: 17:12) على الرابط:http://maktabatmepi.org/ar/content

31- نزار عبد القادر، **برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 12 يوليو 2017 ، أطلع عليه يوم 2018/05/12 على الساعة 12:00، في الموقع الالكتروني.http://cutt.us/QJWTR

32- نزار عبد القادر، **برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره وتأثيره على موازين القوى الإقليمية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 12 يوليو 2017 ، أطلع عليه يوم 2018/05/12 على الساعة 12:00، في الموقع الالكتروني.http://cutt.us/QJWTR

33- وكالة سكاي برس، **المخابرات الأميركية لـ«ترمب»: من الحماقة إلغاء الاتفاق مع إيران**، أطلع عليه يوم 2018/06/17 على الساعة 14:00، في الموقع الالكتروني : http://cutt.us/EQlwQ

- **سادسا: المطبوعات:**

1- أسامة فاروق مخيمر ،"**المواجهة الأمريكية الإيرانية: " تصعيد أم تهدئة؟**.مجلة السياسة الدولية، العدد1، 2007.

2- أمل حمادة، **الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية-الامريكية**، السياسة الدولية، العدد196 ،ابريل2014 ،ص88.

3- انظر: **سكوت والستن وكاترين كوزك، التكاليف الاقتصادية للحرب في العراق 2003-2015**، ترجمة عمر عبد الكريم محمود، المستقبل العربي، العدد 434، نيسان2015.

4- إيهاب وهيبة، **التطبيع مقابل وقف الاستطيان صفقة جائزة**، جريدة الشروق، 28 أغسطس، 2009.

5- برهان غليون، "**مصير الصهيونية بعد قرن من ولادتها**"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد75، سبتمبر 1998م.

6- جانيستيري،"**دور جماعات الضغط في تشيكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**"، المستقبل العربي، العدد261، نوفمبر 2000،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

7- سمير التنير، **كيسنجر: لا حروب بعد اليوم!**، صحيفة السفير، العد11375، 02أوت 2009، عن " مجلة دير شبيغل".

8- السيد يسين، **الاستعمار الجديد: آليات المراقبة والعقاب**، جريدة الاتحاد الإماراتية، الخميس 06مارس 2008م.

9- عبد العزيز شحادة المنصور، **أمن الخليج بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في الرؤى و المشروعات**، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد25، العدد 1، 2009.

10- عبدالمنعم محمد الطيب، **الاقتصاديات العربية و العولمة و البدائل المطروحة**،ورقةعمل مقدمةفي المائدة المستديرة للأساتذة العرب،ليبيا،1999.

11- علاء بيومي،" **باراك أوباما و العالم العربي**"، مركز الجيزة للدراسات، الدوحة، 2008

12- مثنى فائق مرعي العبيدي، "**البعد الديني في الحرب الأمريكية لاحتلال العراق**"، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4.

13- محمد احمد حسن، "**الجيوبوليتيك و نظرية صدام الحضارات لهنتنغتون**"، المجلة السياسية و الدولية، العدد8، 2008.

14- محمد مجاهد الزيات،" **العراق بعد انسحاب القوات الامريكية من المدن**"، جريدة الشروق، 14 يوليو 2009.

15- محمود خليل، **إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية2003م.

16- مروان بشارة، "**أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي**"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع1، مارس2013.

17- **مستقبل المياه في الشرق الأوسط**، جريدة اليوم، دار اليوم للإعلام، 2006، عدد:10797.

18- من يصنع السياسة الأمريكية تجاه العرب "**مجلة البصيرة**،العدد،2004.

19- نار الشوربجى، "**انتخابات الرئاسة الأمريكية 2016... جموح النخبة الجديدة فى اليمين وتمرد صامت على اليسار**، السياسة الدولية، عدد 207، 2017.

20- وسام الدين العلكة ،"قراءة في البرنامج النووي الإيراني" **.جريدة الزمان الدولية**، العدد4214، 2012.

<u>2- باللغة الأجنبية:</u>

1- Chris brown, **the normative framwork of post cold war international relations**. instephanie, lawson, the new agenda for international relations, from polorisation to globalisation in world politics conford, black well publisher, 2002.

2- Coralebelle ,**thereaganparados us foriegn policy in the 1980's,New Jersy Reuters university** ,new brunswile,1999 .

3- Daniel deudney and G.JohnIkenherry, « **Realism, structural lineralisme, and the western order** » in :ethanB. Respstein and Michael Mastanduno, upiolarpolitics : realism an stetestrangies after the cold war (new york, colombia university), 1999 .Alexander wendt, social theory of international politics.combridge: university press, Chris brown, the1999.

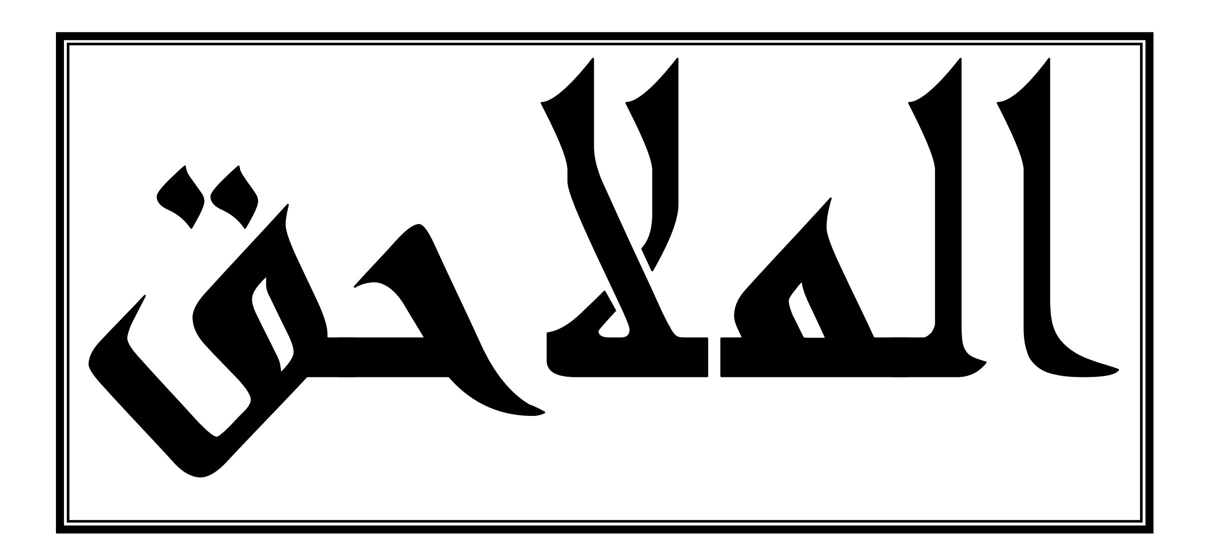
4- John Tirmane, "**AnewapproocbtoIron, The need for transformative diplomacy.mitcenter for international studies**, july 2009.

5- léonard.llarry, **elements of Americans forege in policy,new york ;mc gram huillbool coupay**,inc,1953.

6- Stephen j, wayne and others ,**the politics of americaingovernnement foundation** .new york:participation and institution, 1995.

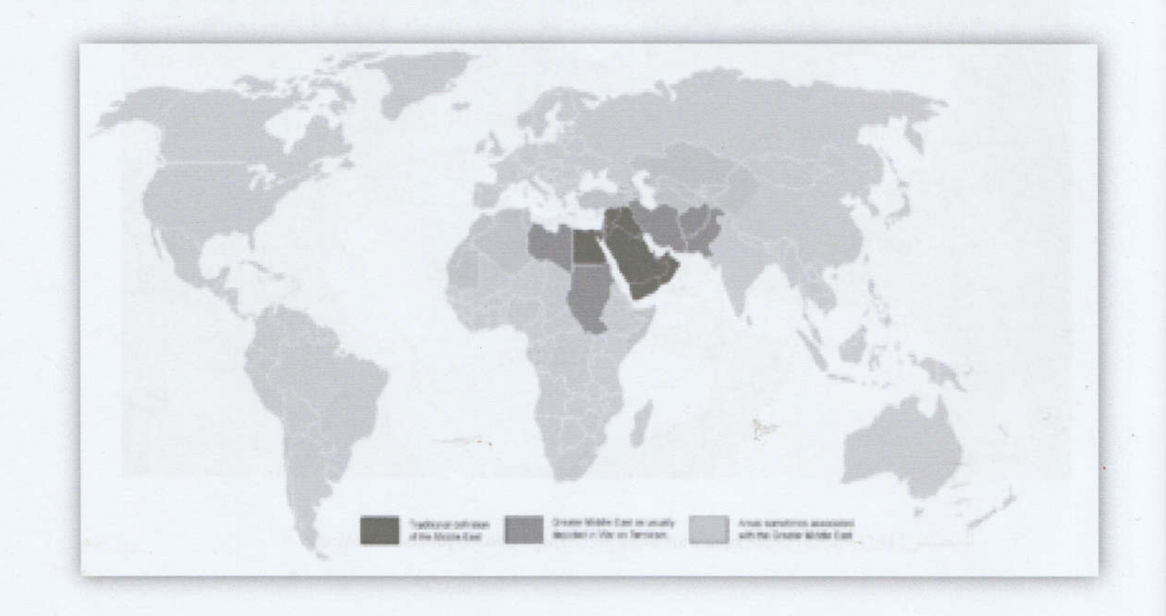
7- STEVEUL Lony, " **Coutporarymainstreauapproches : new -realism and new libéralism, in john baylis and steve smith, the glovalisation of world politics an introduction to international relations**, third edition oxford ", oxford, university press,2005.

8- Trump et l'Iran: une guerre froide, pas un retour à l'axe du mal de George Bush, atlantico, 23 Mai 2017.https://goo.gl/XGicoL.

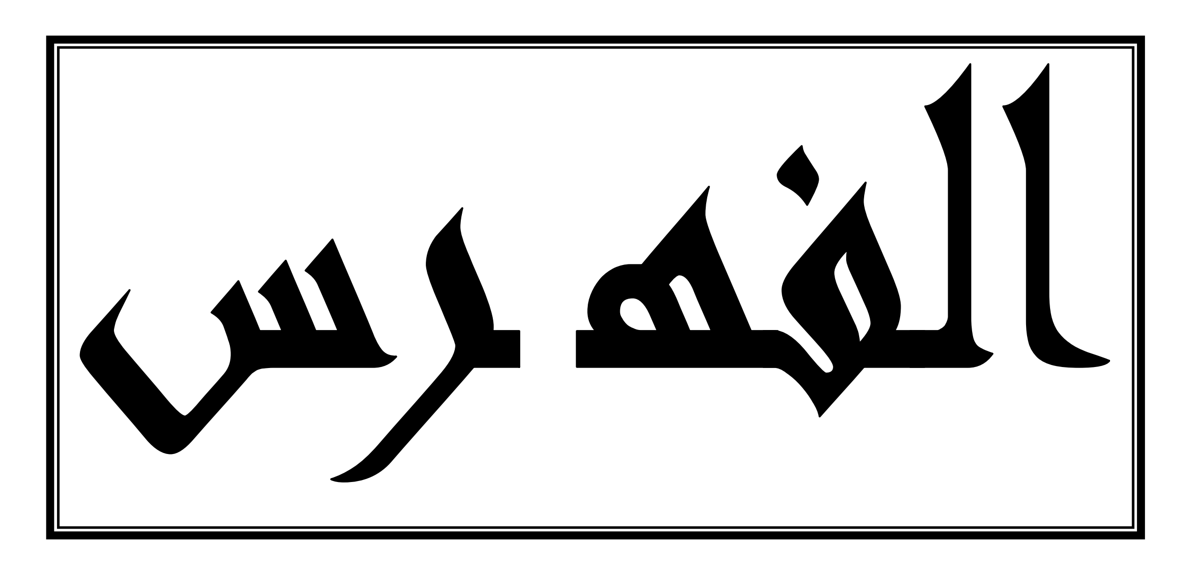

الملاحق

الملحق رقم 01

الملحق رقم (01): خريطة الشرق الأوسط حسب الدوائر.



المصدر: httpwww.lib.utexas.edumapsmiddle_east.html


الفهرس

فهرس المحتويات

ملخص بالعربية:

أصبح تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فإن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أحد المتطلبات الأساسية لمصلحة أمريكا من أجل تكريس قدرتها في الهيمنة والانتصار على العالم وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوروبا واليابان.

وقد أحست الولايات المتحدة أن الاعتماد على تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي يشمل مجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط الأمريكي في المنطقة لم يعد كافياً في إحداث التغيير المطلوب بالمنطقة فهي لا ترغب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط ولكن رغبتها تشمل أيضاً تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات فكان عليها أن تتابع الركائز الإضافية في سياستها المتعلقة في دول الشرق الأوسط.

وقد اختلفت السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية العراقية والايرانية حول منطق التعامل مع هاته القضايا، هل بمنطق القوة العسكرية او منطقة القوة الذكية وكلها تصب في هدف واحد وهي تحقيق المصلحة الأمريكية ومصلحة شركاؤها الفاعلين في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية ، الشرق الأوسط ، الحرب ، الملف النووي......

Abstract:

The United States' handling of the Middle East is in line with the needs of its interests, which necessitate the imposition of stability in the region. Just as the constant tension in this region was one of the requirements of the Cold War with the Soviet Union, stability in the Middle East during the reign of US President George W. Bush In the interest of America to devote its power to hegemony and victory over the world and impose its conditions on its main allies in Europe and Japan.

The United States has felt that relying on the implementation of its security and political agenda in the Middle East, which includes a set of priorities necessary for US engagement in the region, is no longer sufficient to bring about the desired change in the region. It is not only willing to combat the threats it faces, Such threats would have to follow the additional pillars of its policy in the Middle East.

The US foreign policy on the issue of Iraq and Iran differed over the logic of dealing with these issues. Is it the logic of military force or the region of smart power, all of which are aimed at achieving the American interest and the interests of its active partners in the region?

Key words: foreign policy, Middle East, war, nuclear file......